وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية من خلال كتاب: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط لــ زيف يهودا هرشلاغ .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد:
فاطمة طالب
سليمة يمينة

تحت إشراف:
الدكتورة نادية طرشون

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ الغالي غربي	رئيسا و مناقشا
د/نادية طرشون	مشرفا
أ/كريم مقنوش	مناقشا

السنة الجامعية: 1436 – 1437 هـ / 2015 – 2016 م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية من خلال كتاب: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط لــ زيف يهودا هرشلاغ .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد:
فاطمة طالب
سليمة يمينة

تحت إشراف:
الدكتورة نادية طرشون

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ الغالي غربي	رئيسا و مناقشا
د/نادية طرشون	مشرفا
أ/كريم مقنوش	مناقشا

السنة الجامعية: 1436 – 1437 هـ / 2015 – 2016 م


بسم الله الرحمن الرحيم

كـلـمـة شـكـر

الحمد لله رب العالمين القائل :

{{. . . . ربي اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي
و أن اعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين }}

سوره النمل : الآية (19) .

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد
خاتم الأنبياء و المرسلين و هو الذي قال في الحديث الشريف
: **{ من لايشكر الناس لا يشكر الله }** .

و في هذا المقام لايسعنا إلا أن نحمد الله سبحانه و تعالى أن وفقنا لإتمام دراستنا و بحثنا هذا .
و يطيب لنا أيضا في هذا المقام أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الدراسة و نخص بالذكر الدكتورة نادية طرشون على ما بذلته و قدمته من نصح و توجيه و إرشاد .

كما لاننسى أن نتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة مسارنا العلمي وعلى مستوي كل الأطوار و خصوصا في الجامعة و لم يبخلوا علينا بـالنصح و الإرشاد .

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي الحبيب

إلى من أرضعتني الحب و الحنان

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة إخوتي أحمد ، عبد الوهاب ، حنان ، آسيا .

إلى من رافقتني طوال مشواري الدراسي وإلى من قاسمتني حُلوى الحياة و مرها إلى" فاطمة".

سليمة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما جل و علا **{و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة، و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً }**

إلى منبع الحياة وفيض المحبة، إلى التي لو فديتها بروحي و دمي ما كفيت حق عنائها، إلى نور عيني ونبضُ قلبي إلى التي ملأت دنياي حباً و عطاءا و أضاءت كلمات دربي دعاءاً ، إليك أمي الغالية أطال الله في عمرك و رعاك .

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب و الحنان ، إلى من حصد الأشواك في دربي ليحصد لي طريق العلم الى من رسم معالم دربي و عبد الطرقات أمامي فسرت بخطى ثابتة مرفوعة الرأس دون أن أنحني و تحمل عبء الحياة حتي لاأحس بالنقصان و علمني العطاء بدون انتظار و قاسمني فصول راحة العمر عند الحاجة و العون عند الضيق و كان درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان إلى أبي "علي"الغالي .

إلى من قاسموني أحلامي و علموني بحزمهم الصمود أمام الصعاب لبلوغ غايتي و بعطفهم حنانهم عززوا ثقتي و علموني الكبرياء و السمو بمكارم الأخلاق، أخي نبيل وزوجتهابنه يعقوب، إلى أخي العزيز الذي قاسمني ألم المرض و أحن علي في النوائب أخي بلال الغالي ، و إلى شقيقة الروح التي قاسمتني الأفراح و الأحزان و علمتني الوفاء و فن الحياة أختي الحنونة "حنان" و زوجها يحي ، إلي من حفزتني أن أبقي على الدرب وفية و على المحن قوية إلى أختي "موني "و إلى شمعتي الدار و توأم الروح إلى أختيَّ "صفاء و مروة" إلى أخويَّ الحنونين الذين قاسماني الابتسامة و الفرحة دائما إلى "بضياف، و زهير".

إلى عمتي الغالية" أم الخير"، و كل أعمامي و عماتي، و أخوالي و خالاتي.

إلى من رافقتني طوال مشواري الدراسي وإلى من قاسمتني حُلوى الحياة و مرها "سليمة " و إلى صديقتي "صبرينة".

فاطمة

قائمة المختصرات :

1_ بالعربية :

الإختصار	الكلمة
ج	الجزء
د ب	دون بلد النشر
د س	دون سنة النشر
د م ج	ديوان المطبوعات الجامعية
د ع ل	دار العربية للعلوم
هـ	هجري
ط	طبعة
ل ط ن ت	للطباعة و النشر و التوزيع
م	ميلادي
مج	مجلة
مر	مراجعة
م م د ع و ب ع ت	المركز المصري للدراسات العثمانية و بحوث العالم التركي
ع	العدد
ص	الصفحة
تع	تعريب
تر	ترجمة

2_ بالأجنبية :

P	Page
T	Tome
V	Volume

المقدمة

لقد كانت الدولة العثمانية التي عمرت طويلا [1453-1923م] أكثر الدول اتساعا و نفوذا في العالم ككل، وقد مكنها هذا الوضع من أن تكتسب قوة عسكرية و اقتصادية عالمية، على الأقل في العصر الحديث، و قد صاحب هذه الفترة شعور العثمانيين بالتفوق الذي منعهم من التفكير في إحداث أي تطوير أو تجديد، و هكذا حافظت الدولة العثمانية على الأنماط التقليدية التي ورثتها عن العرب و البيزنطيين و السلاجقة و الفرس في الوقت الذي تميز فيه اقتصادها بسيطرة الحكومة المركزية، و قد استمر هذا الوضع طوال الفترة الكلاسيكية[1300 – 1600 م] التي تميزت عموما بغياب الاستثمار المحلي و المبادرة الفردية.

و على إثر توالي الهزائم العسكرية و التراجعات الاقتصادية التي أصابتها، شعرت الدولة العثمانية بمدى خطورة التفوق المادي و الفني للغرب الأوروبي، و قد شهد القرن السابع عشر تغير جذري في موقف الدولة العثمانية من أوروبا و حضارتها، فاعترفت و لأول مرة بالتفوق الأوروبي بدءا باقتباس وتقليد الطرق الأوروبية و الأخذ منها في الميدان العسكري خصوصا، أما في القرن التاسع عشر زاد هذا الاعتماد على الغرب في مجال السياسة و الاقتصاد، فقامت إصلاحات جذرية على الطريقة الأوروبية فيما يعرف بعهد التنظيمات، والتي فتحت الباب على مصراعيه للتغلغل الأجنبي الاقتصادي خصوصا، و الذي ترك أثاره الواضحة على المجتمع العثماني، فكانت الدولة العثمانية أرضية خصبة للاستثمار الأجنبي و الذي كان من نتاجه سيطرة أوروبا على المؤسسات المالية والإدارية في الدولة واستمر هذا الوضع إلى غاية الحرب العالمية الأولى، فكانت بمثابة الصدمة الأخيرة التي أثرت على الدولة العثمانية حيث وجدت نفسها في هذه الفترة في حالة مد و جزر بين خيارين إما المحافظة على كيانها التقليدي أو إتباع طرق الغرب في التقدم و الحضارة .

أدى هذا الوضع إلى تعويض نظام الإمبراطورية بنظام الجمهورية و في هذه المرحلة تبنت خطط تنموية للإصلاح الجذري وفق النموذج الغربي، و رغم عدم تحقيق نتائج فعالة إلا أنها شكلت تجربة خصبة مكنت الجمهورية التركية من بناء دولة جديدة في طور التحديث و العلمنة، و يبدو أن تجربة محمد علي سارت على نفس الخطوات باستثناء أنها مثلت تجربة منفردة أراد من خلالها محمد علي تطوير مصر تأثرا بالنموذج الأوروبي، غير أن وقوع مصر في دائرة التنافس البريطاني الفرنسي، عطلت مشاريع محمد علي التنموية لتصبح مصر هي الأخرى دولة ذات اقتصاد تابع و متخلف بعد سيطرة

البريطانيين عليها، و باعتبار إيران منطقة من مناطق الشرق الأوسط فإنها قد عانت من نفس المشاكل التي عانت منها باقي دول هذه المنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها مثلت بالنسبة إلينا تجربة جديدة في البحث ذلك أنه قد انتابنا نوع من النفور و التخوف في البداية حول هذا النوع من الدراسة،و المتمثل في دراسة موضوع من خلال كتاب، ولكن سرعان ما تحول ذلك الشعور بالتخوف إلى رغبة في معرفة ما ورد فيه من أفكار و آراء و مقارنتها بأفكار غيره من الكتب الأخرى، فكانت الاستفادة كبيرة، تمكنا من خلالها من معرفة أسلوب الكاتب حول النقاط الهامة فيما يتعلق بـالجانب الاقتصادي للدولة العثمانية وهنا يظهر جليا مدى أهمية و قيمة الكتب و دورها الفعال في البحث و الدراسة، كما تحاول هذه الدراسة أيضا تقديم إضافة حول موضوع الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية للباحثين والمتخصصين في هذا المجال، و قد هدفنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة إلى تقريب وجهات النظر بين الكتابات الغربية و التركية وحتى العربية التي تطرقت لنفس الموضوع، و عليه فقد مثل هذا الكتاب الذي عالجنا من خلاله موضوع الدراسة نظرة شاملة لمجموع العوامل التاريخية و الاجتماعية وحتى السياسية التي تحكمت في تدهور الوضع الاقتصادي .

دواعي اختيار الموضوع :

إن من دواعي اختيارنا لهذا الموضوع أنه من الدراسات القليلة التي تنفرد بدراسة الوضع الاقتصادي، ذلك أن أغلب الدراسات السابقة عالجت موضوع الدولة العثمانية من منظور سياسي و عسكري دون إفراد الوضع الاقتصادي بدراسة متخصصة، و قد دفعتنا في ذلك الرغبة في معرفة مراحل اقتصاد الدولة العثمانية بدءا من مرحلة القوة إلى مرحلة التراجع ثم الضعف، ومعرفة ماهية العوامل التي أدت إلى هذا الضعف .

الإشكالية: أما فيما يخص طرح الإشكاليةفقد كانت كالتالي:

-كيف ساهمت مجموعة العوامل السياسية و العسكرية و الاجتماعية في تدهور الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية ؟ .

ويمكننا أن نتساءل أيضا بالقول –كيف ساهم التفوق الغربي في تأخر الدولة العثمانية عن مسايرة الركب الحضاري للدول الأوروبية ؟ .

و يندرج تحت هذه الإشكالية تساؤل فرعي و هوكالتالي:

على أي أساس نفسر فشل مجتمعات دول الشرق الأوسط في التجربة الاقتصاديةالحديثة مثل ما هو الحال في و مصر و إيران ؟.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التحليلي الاستقرائي القائم على استنطاق مجموع العوامل المؤثرة على الاقتصاد العثماني في مرحلتي القوة و الضعف، من خلال اطلاعنا على كتاب هرشلاغ و دراسته واستخلاص أهم الأفكار الواردة فيه مع ربط ذلك بأفكار غيره من الكتاب المهتمين بمصير الدولة العثمانية و مصر و إيران .

الخطة المتبعة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على خطة تحتوي على مقدمة و مدخل و مبحثين و خلاصة عامة لهذه الدراسة ثم خاتمة، بالإضافة إلى الملاحق، فبالنسبة **للمقدمة** فقد تضمنت التعريف بالموضوع و دواعي اختياره ثم أهمية الدراسة و الإشكالية ، المنهج المتبع ، و الخطة المتبعة ، ثم نقد لأهم المصادر و المراجع و أخيرا أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة وفي **المدخل التمهيدي** أوردنا بطاقة تعريفية للكتاب و مؤلفه مع ذكر المعلومات الكاملة للكتاب .

أما **المبحث الأول:** فهو بعنوان "**اقتصاد الدولة العثمانية من الإمبراطورية إلى الجمهورية**" والمتضمن لمطلبين الأول حول التفسخ الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية، والثاني حول الاقتصاد التركي في ظل الجمهورية .

المبحث الثاني: جاء بعنوان"**اقتصاد مصر و فارس في القرنين التاسع عشر و العشرين**" و يندرج تحت هذا المبحث أيضا مطلبين فالأول بعنوان اقتصاد مصر في عصر محمد علي، و الثاني يتحدث عن اقتصاد فارس في القرن التاسع عشر و حتى الحرب العالمية الأولى .

و في نهاية البحث قمنا بتخصيص **خلاصة الدراسة** لأهم الأفكار التي تم استنتاجها بعد دراسة الكتاب ثم أخيرا **خاتمة** و التي شملت حوصلة كاملة لموضوع الدراسة ، و هنا لابد من الإشارة

إلى أنه قد حافظنا في وضع الخطة على نفس خطة الكتاب، باستثناء تصرفنا في بعض العناوين حيث قمنا باختزال المتشابهة منها و استغنينا على مواضيع أخرى رأينا أنها بعيدة زمنيا عن فترة الدراسة أي الفترة الحديثة، أما فيما يخص ترتيب مواضيع الخطة فقد وضعناها بحسب التسلسل الزمني و الجغرافي لموضوع الدراسة .

المصادر و المراجع :

لم يحظ التاريخ الاقتصادي في كثير من الأحيان بالاهتمام على غرار التاريخ العسكري والسياسي، و لكن أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الاقتصاد في الدولة العثمانية ، نجد مؤلفات خليل إينالجك التي جاءت بعنوان **التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية** بجزئية الأول و الثاني، وهما كتابان انفردا بدراسة الوضع الاقتصادي بشكل واسع و متعمق و متخصص و قد شمل هذان المؤلفان الفترة من بداية التأسيس إلى غاية عشية الحرب العالمية الأولى .

و هناك دراسة أخرى لثريا فاروقي بعنوان **الدولة العثمانية و العالم المحيط بها** و التي أفردت الكثير من المواضيع في كتابها هذا للوضع الاقتصادي للدولة العثمانية في مختلف مراحله .

ثم نجد دراسة سلوى العطار بعنوان **التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي** والتي قصدت من خلالها الباحثة دراسة الوضع الاقتصادي لمصر في عهد محمد علي و كيف ساهم هذا الوضع في إحداث تغيرات في البنية الاجتماعية لمصر.

الصعوبات:

لا تخلو أي دراسة من الصعوبات فبالنسبة لموضوعنا هذا لم يتسنى لنا الحصول عليه في الوقت المناسب فكان ذلك بمثابة عرقلة منعتنا من الشروع في إعداد هذه الدراسة في الوقت المحدد، إلى جانب صعوبات أخرى تتمثل في عدم تمكننا من الوصول إلى مصادر متخصصة حول الموضوع بسبب قلتها أو لعدم تركيز اهتمامها على الناحية الاقتصاديةباعتبار أن معظم الكتابات التي تتحدث عن الدولة العثمانية تطرقت إليها من جوانبها السياسية و العسكرية، و من الصعوبات أيضا أسلوب المؤلف في طرح الموضوع الذي يحتوي على أفكار متناقضة أحيانا باعتبار أنه لم يترك أي شاردة و واردة إلا وذكرها، و هو ما صعب علينا تلخيص محتوى هذا الكتاب، بالإضافة إلى عدم تمكننا من الوصول إلى المعلومات الخاصة بالمسار العلمي بالمؤلف، غير أن كل هذه الصعوبات التي واجهتنا لم تثني عزيمتنا في إتمام هذا العمل وكان ذلك بفضل من الله و توفيقه.

المدخل:

1- التعريف بالمؤلف .

2-التعريف بالكتاب .

1- التعريف بالمؤلف:

فيما يتعلق بالمؤلف "zvi Yehuda hershlag"[1]**زيف يهودا هرشلاغ** ، فإنه قد تعذر علينا بعد البحث المكثف الوصول إلى أي معلومات تتعلق بحياته وبمساره العلمي، غير أنه تمكنا من الوصول إلى بعض دراساته التي تتمحور حول نفس موضوع الدراسة ، و قد اختلفت هذه الدراسات بين كتب و مقالات منشورة ، فكانت كلها دراسات ثرية و غنية ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر:

أولا:الكتب:

أ_ **turkey, the challenge of growth**طبع سنة 1968م و ترجمته بالعربية هي **تركيا، رهان النمو والتطور**، وعدد صفحاته 406 صفحة، وهو مراجعة و تكملة لطبعة كتاب [2]**الاقتصاد التركي في مرحلة الانتقال** نيويورك سنة 1959م[3].

ب_ **the contemporary Turkish economy**طبع سنة 1988م و يتضمن 178 صفحة[4]، أما ترجمته للعربية فهي **الاقتصاد التركي المعاصر**.

ثانيا:المقالات:

أ_"**the theory stage of economy growth in historical perspective** "و الذي نشرته مجلة kiklos international review for social sciencesسنة 2015 [5]، و ترجمته **نظرية مرحلة الاقتصاد المتطور في المنظور التاريخي** .

ب_ " external economics via infrastructure in two sector model"وترجمته إلى العربية-**الاقتصاد الخارجي عن طريق البنية التحتية القطاع النموذج**[6] .

---

[1]Http :// go. Microsoft.com, Wikipedia, the free encyclopedia.html ,Franco ottoman alliance

[2]Marcel Bazin, Stéphane de Tapia,"**l'industrialisation de la turque : processus de développement et dynamique spatiales"**, méditerranée, t 87,1997, p 133.

[3]ز ي هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، تر مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت (لبنان)، 1973 ، ص 365 .

[4]Zafer toprak, dilek barlas," **history of the Turkish revolution 2"**, cenk palaz, hande ozkan, umut yildirim ,2003 , P 3 .

[5]Z y hershlag**, "theory of stages of economic growth in historical perspective"**, kiklos international review for social sciences, v22, 1969, P 661.

[6]Traimond pierre**, "le renouvelement de la theorie du rôle des industries motrices dans le développement"**, revue économique, v 19, 1968, p 272.

و عليه من خلال اطلاعنا على عناوين دراسات المؤلف هرشلاغ المتمثلة في الكتب و المقالات نستنتج أنه اعتمد في معظم هذه الدراسات على أسلوب" **التحدي و الرد** و المذكور في خلاصة كتابه **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط،** و قد قصد به المرحلة التي بدأت فيها الدولة العثمانية في الضعف و التحلل نتيجة للتفوق التقني الأوروبي، و هنا لم تستطع الدولة مواكبة و تبني هذا التفوق و التطور لأنها كانت تنظر للآخر نظرة استعلاء مهما كانت مكانته، و في الوقت ذاته لم تستطع البقاء على حالها و التقوقع حول نفسها ، لأنها أحست بمدى خطورة هذا التفوق عليها .

2- التعريف بالكتاب .

أولا: التحليل الظاهري للكتاب :

1- عنوان الكتاب : **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط** :
Introduction to the modern economic history of the Middle East
2-ترجمة: مصطفى الحسيني.
3- دار و مكان النشر: دار الحقيقة بيروت (لبنان).
4- سنة النشر: 1973.
5- عدد صفحاته : يتكون هذا الكتاب من 368 صفحة .
6-حجمه: هو كتاب متوسط الحجم 21على15سم.

-كان هذا فيما يتعلق بالنسخة المترجمة أما النسخة الأصلية هي لـ ز ي هرشلاغ، و مكان نشرها هو مدينة brill بألمانيا سنة 1964، أما الكتاب الذي بين أيدينا النسخة المترجمة و هي كالأتي :
غلاف الكتاب أبيض مع كتابة سميكة لاسم المؤلف في أعلى واجهة الصفحة، وفي وسطها نجد عنوان الكتاب و هو أيضا بخط غليظ، ثم نجد اسم المترجم و في أسفله مباشرة نجد دار و بلد النشر، و كل هذه المعلومات باللون الأسود .

ثانيا: محتوى الكتاب:

يحتوي هذا الكتاب الذي بين أيدينا على مقدمة و قسمين و خلاصة، أما القسم الأول فقد جاء بعنوان اقتصاد الشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الأولى، فكان أول ما تطرق إليه في هذا القسم هو مراحل تفسخ الإمبراطورية العثمانية، حيث تحدث فيه عن أسباب ضعفها و انحلالها (سياسيا – عسكريا –اقتصاديا)، انطلاقا من رؤية تاريخية للواقع و الأسباب و التي يرى بموجبها أن المفاهيم الإسلامية هي التي حالت دون إحداث أي تغير أو تطور في المفاهيم الاقتصادية و التي كان لها الأثر الواضح في التخلف الاقتصادي و الاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط[1]، ثم يعرج في الموضوع الثاني إلى محاولات الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية و توغل المصالح الأجنبية، و في هذا السياق تحدث عن محاولات الإصلاح في الإمبراطورية والتي حاولت عبثا إصلاح أوضاعها في ظروف تميزت بظهور نظام الامتيازات الأجنبية و التي عرقلت هذه المحاولات، بل إنه زاد من حدة التدهور الاقتصادي، ثم يتحدث عن مالية الإمبراطورية العثمانية و عن أنماط الإنتاج و الخدمات في الاقتصاد العثماني في القرنين التاسع عشر و العشرين .

ثم ينتقل إلى الحديث عن مصر و تطوراتها الاقتصادية في القرن التاسع عشر، من خلال تجربة محمد علي الزراعية و الصناعية و نظام الاحتكارات، و التي انتهت بسيطرة البريطانيين الاقتصادية و السياسية في أواخر هذا القرن، و في آخر هذا القسم يختم الحديث عن مشاكل فارس الاقتصادية في القرنين التاسع عشر و العشرين، و بالتحديد حتى الحرب العالمية الأولى و يرجع أسباب تدهور مواردها المالية إلى طبيعة البنية الاجتماعية للشعب الفارسي، و ضعف الحكومة المركزية من ناحية و دخولها حلبة المنافسة بين الدول الأجنبية من ناحية أخرى، ثم يتطرق إلى الحديث عن محاولات الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي في فارس .

---

[1] استعمل هذا المصطلح منذ أوائل القرن السادس عشر، وكان يقصد به الدول التي كانت توجد في الشرق بالنسبة لفرنسا أي مقابل أوروبا، ثم هناك كلمة Orient (جهة مشرق الشمس) ويشار بها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط(الشرق الأدنى، و الشرق الأوسط) كما يشار بها إلى آسيا (الشرق الأقصى)، وذلك حسب القرب أو البعد ليس من أوروبا وحسب، بل أيضا من "الأنا" الغربي. وإلى جانب كلمة Orient (الشرق) هناك مرادفها East الذي اكتسي مضمونا إيديولوجيا قويا صريحا أثناء "الحرب الباردة "، حينما تخصصت للدلالة على دول المعسكر الشيوعي، و ذلك في مقابل الغرب West، Ouest الذي يراد به دول المعسكر الغربي ...الخ أنظر، محمد عابد الجابري، " الشرق و الشرق الأوسط : تاريخ مفهوم " WWW. aljabriabed. Net. تاريخ الولوج للموقع، 31 / 05/ 2016 /على الساعة 12:20 .

أما في القسم الثاني المعنون بـالتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في فترة ما بين الحربين العالميتين، و الذي أورد فيه تحدد اللقاء بين الشرق و الغرب عن طريق الحرب العالمية الأولى و آثار هذا اللقاء على البنية السياسية و الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال الحديث عن تركيا الجمهورية من معاهدة سيفر 1920م إلى معاهدة لوزان 1923م و أهم السياسات الاقتصادية التي تبنتها في هذه الفترة و مدى نجاحها، ثم يعود بالحديث حول فارس بين الحربين العالميتين، ثم إلى الاقتصاد المصري في العشرينيات و الثلاثينيات، و أخيرا يتحدث عن اقتصاد البلدان الواقعة تحت الانتداب (سوريا – لبنان – العراق – شرق الأردن) بين الحربين العالميتين ثم وضع خلاصة لكل محتوى الكتاب و بعدها ذكر أهم المراجع التي اعتمد عليها .

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أنه قد استثنينا في إعدادنا لهذه الدراسة المواضيع المتمثلة في (فارس بين الحربين العالميتين و الاقتصاد المصري في العشرينيات و الثلاثينيات و أيضا اقتصاد البلدان الواقعة تحت الانتداب)، وذلك نظرا لأن الدراسة التي نحن بصدد إعدادها اختص موضوعها حول اقتصاد الإمبراطورية العثمانية في الفترة الحديثة ثم إن هذه المواضيع الأخيرة تعالج اقتصاد هذه البلدان خارج حدود الدولة التركية الجديدة، و باعتبار أن الدراسة التي تناولناها هي دراسة موضوع من خلال كتاب، وهنا أمكننا التصرف و أخذ المواضيع التي هي في صلب الدراسة .

ثالثا: أهمية الكتاب :

مثلت هذه الدراسة التي تناولها هرشلاغ في كتابه مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط دراسة قيمة لما تحمله من نظرة شمولية للوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية من مختلف جوانبه و قد اعتمد في ذلك على إتباع أسلوب التحدي و الرد (الاستجابة) في طرحه للموضوع معتمدا على مسح تاريخي لمزيج العوامل السياسية و المؤسساتية و الاقتصادية و تظهر أهمية الكتاب من خلال اعتماده على دراسات و معطيات غزيرة و متنوعة ومن مصادرها الأصلية .

و قد قصد بذلك تفسير مراحل انتقال الاقتصاد الشرق أوسطي من اقتصاد متأخر متكيف ذاتيا إلى اقتصاد كولونيالي متخلف و تابع بفعل الاكتساح الغربي العسكري و الاقتصادي و الاجتماعي فهو يبدأ بشرح مراحل التفسخ في البنية السياسية و الاقتصادية للمجتمع العثماني ثم يتحدث عن محاولات الإصلاح العثمانية و التي حاولت عبثا تحديد بنية المجتمع العثماني و العربي ثم يعرج المؤلف

إلى تحليل تجربة محمد علي باشا باعتبارها محاولة أولى للنهضة العربية الحديثة، ثم يبين كيف تضافر الاستعمار و عدم نضج البنى الاجتماعية و الفكرية النضج الكافي في القضاء على هذه المحاولة، ثم تابع تحليله للاقتصاد و المجتمع المصري خلال فترة الاحتلال الإنجليزي و الذي أصبح بسببه اقتصاد متخلف و تابع ثم يتطرق بعجالة إلى مشاكل فارس الاقتصادية و أخيرا ينفرد المؤلف بدراسة مطولة لاقتصاد و مجتمع العالم العربي (سوريا – لبنان – العراق – شرق الأردن)، بدءا من الاجتياح الاستعماري و وصولا إلى الحرب العالمية الثانية مدعما عمله هذا بالاعتماد على المنهج الكمي المتمثل في الجداول و الإحصائيات التي تعلل ما بين يدية من معلومات وفرتها له مختلف الدراسات والمصادر الأوروبية .

غير أن هذا لا يمنعنا من القول بأن نظرة هرشلاغ إلى التاريخ العثماني لم تتصف بالموضوعية لأنه اتهم الدولة العثمانية بأنها منطقة متخلفة اقتصاديا بالرغم أن نظامها الاقتصادي مثل تجربة رائدة في العصر الحديث، ثم يطلق على سيطرة كل من إيطاليا و فرنسا على منطقة شمال إفريقيا بأنها فتح في حين نعتبرها نحن استعمارا دمر حضارة كبيرة و هي صفة طغت على جميع المستشرقين في كتاباتهم عن التاريخ العثماني خصوصا و الإسلامي عموما .

المبحث الأول:اقتصاد الدولة العثمانية من الإمبراطورية إلى الجمهورية.

1: التفسخ الإقتصادي للإمبراطورية العثمانية:

أولا: أسباب التفسخ الإقتصادي .

ثانيا: محاولات الإصلاح في الإمبراطورية و آثارها الإقتصادية.

ثالثا: الميزانية العثمانية و آثار الدين العام في أنماط الإنتاج العثماني في القرنين التاسع عشر و العشرين.

2: الإقتصاد التركي في ظل الجمهورية .

أولا: الإتصال مع الغرب و تأثيراته على البنية السياسية و الإقتصادية للشرق الأوسط .

ثانيا : السياسة الإقتصادية الجديدة و أسبابها.

1- التفسخ الاقتصادي للدولة العثمانية .

أولا: أسباب التفسخ الاقتصادي.

أ:التراجع السياسي والعسكري:

لقد كان للتراجع السياسي الذي عرفته الدولة العثمانية دور كبير في تراجعها الاقتصادي، وقد صاحب هذا التراجع انعكاسات سلبية على بقية المجالات الأخرى، خاصة وأن الدولة حافظت فيما يخص أنماط الإنتاج و التجارة على التراث التقليدي للعصرين البيزنطي والعربي وحتى الفارسي و السلجوقي ، في فترة عاشت فيها أوروبا الغربية ثورة اقتصادية وسياسية عاصفة في نهاية القرن السادس عشر . و إلى جانب ذلك ساهمت عوامل أخرى داخلية وخارجية في هذا التدهور ، منها اختلال موازين القوى بين الشرق و الغرب في المجالين السياسي والعسكري ، في وقت افتقرت فيه الدولة العثمانية لوسائل الاستثمار و المبادرة المحلية ، كما أدت كثرة الحروب وترف السلاطين إلى استنزاف معظم الدخل القومي ، في ظل سيطرة الرأسمال الأجنبي على معظم الاقتصاد العثماني ، و إلى جانب دور الإدارة التركية ، العاجزة والفاسدة والمرتشية ، و التي لعبت دورها في إشاعة الاضطرابات في الاقتصاد العثماني وخاصة في القرن التاسع عشر .

و يحدد هرشلاغ بداية هذا الضعف بالتحديد منذ سنة 1580 م فترة تدفق التجارة الغربية الأوربية من الذهب من إسبانيا ، فرنسا والبرتغال القادم من أمريكا ، و هنا إشارة إلى دور الكشوفات الجغرافية في ظهور طرق تجارية جديدة و من المظاهر الأخرى لهذا الانحطاط هو انخفاض المداخيل المالية للخزانة ، و قد أثر هذا العجز في الميزانية على أجور الانكشارية وإيجارات السباهية ، مع كثرة الضرائب و الإتاوات على الفلاحين ، زادتها الهزائم العثمانية مثل معركة فينا Vienne سنة 1683 م ، و مما عمق هذا التراجع معاهدة كارلوفيتس carloviz للسلام سنة 1699 م و التي بموجبها فقدت الدولة العثمانية لأثمن أقاليمها و أكثرها اكتسابا[1]،كما قضت المعاهدة بعدم دفع أي مبلغ للدولة العثمانية إما على سبيل الجزية أو حتى لمجرد هدية[2].وقد ساعد على هذا الضعف فقدان السلاطين العثمانيين لدورهم القيادي على الجيش وتركهم شؤون الدولة للصدور العظام[3].

---

[1] ز ي هرشلاغ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط** ، تر ،مصطفي الحسيني ، دار الحقيقة ،بيروت (لبنان)، 1973، ص ص 13- 15.

[2] محمد سهيل طقوش ، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة** ،ط3، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع بيروت (لبنان) ،2013 ، ص ص283 ،284 .

[3] قيس جواد الغزاوي ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ،ط2 ، د ع ل، بيروت (لبنان)،1944 ، ص 17 .

بالإضافة إلى الأثر الذي خلفه الازدياد السكاني في المنطقة وتفوق التكنولوجيا الغربية الجديدة، و الأزمة المالية والنقدية في أواخر القرن السادس عشر و أوائل القرن السابع عشر، أنظر الملحق رقم (0 1) .[1]

ودون أن ننسي دور الامتيازات الأجنبية و عمليات السلب و النهب و الاستغلال التي قام بها متعهدو الضرائب، كل هذا في وقت أهملت فيه السلطة المركزية عملية تسجيل الأراضي فكان من نتائجها تدهور النظام الإقطاعي، و بالتالي الاقتصاد العثماني[2] .

لقد أنهكت الحروب العثمانية مع روسيا و إيران هي الأخرى اقتصاد الدولة العثمانية، وبخاصة بعد هزيمتها في معركة لبانتو Lépante سنة 1571م[3]، (بين الدولة العثمانية و أسطول الدول الأوروبية الصليبية المتحالفة و تعتبر هذه الحادثة بداية تقهقر الدولة العثمانية) [4]. إلى جانب هذا كثرة تمرد جيوش الانكشارية و التي كانت في الأساس ذات دوافع اقتصادية، و خاصة بعد أن أصبحت لهذه الفئة ارتباطات اجتماعية و ذلك عقب السماح لهم بالزواج، في ظل بقاء الآلة الحربية في مظهرها البدائي، كل هذا مهد لسلسلة من الحروب المفلسة مادياً ذلك أن هذه الحروب كانت تتطلب إعالة مادية للجيش فكان هذا الأمر سبباً مباشرًا في إفلاس الخزانة و تدهور النظام المالي في البلاد[5]. و في هذا الإطار بذلت العديد من المحاولات الجادة من طرف العديد من السلاطين لإصلاح الجيش على النمط الأوروبي، إلا أن محاولاتهم انتهت أغلبها إما بالفشل أو الموت[6]. و في ظل انصراف الانكشارية لممارسة التجارة واستمرار الصراع بين السلطان و الانكشارية، انصرف اهتمام الدولة عن تطوير الموارد الاقتصادية الأخرى[7].

---

[1] خليل اينالجك ، **التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية 1300 – 1600**، تر ، عبد اللطيف الحارس ، ج 1 ، ط 1 ، دار المدر الإسلامي ، بيروت (لبنان) ،2007 ، ص 68 .

[2] هرشلاغ، المرجع السابق ، ص ص15،16 .

[3] خليل إينالجك ، **الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر ، محمد م الأرناؤوط ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، 2002، ص 70.

[4] طقوش، المرجع السابق، ص ص 238 ، 239 .

[5] إيرينا بيتروسيان ، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية** ، مر، قسم الدراسات و النشر بالمركز ، جمعية الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، 2006 ، ص ص182 – 215 .

[6] سليمان البستاني، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، مطبعة الأخبار، دب، 1908، ص11.

[7] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 17 .

ب :الأرض و الضرائب بؤر النظام الإقطاعي .

شكلت الأرض محور اقتصاديات النظام الإقطاعي في الدولة العثمانية حسب رأي هرشلاغ و القائمة أساسا على منح إقطاعات مقابلة الخدمة العسكرية، و قد كان السباهية[1]،هم الوسطاء في هذه العملية، مشكلين بذلك العنصر الإقطاعي الرئيسي في البنيان الاقتصادي للإمبراطورية وعليه فقد كان السلم الإقطاعي لهذه الفئة يتكون تصاعديا كما يلي: (سباشي) و(علاي بك) و (سنجق بك)، و كانت أراضي الميري هي التي تمنح لهم كإقطاعات . في البداية منحت الدولة هذه الولايات مقابل الخدمة العسكرية، ثم فيما بعد أصبح همها الوحيد جمع أكبر قدر ممكن من الضرائب قصد تمويل الجيش الدائم، إلى جانب المصاريف الأخرى[2].

وينقسم(الإقطاع) في الدولة العثمانية إلي نظامين الأول هو نظام الإقطاع العسكري، أما الثاني فهو نظام الإلتزام و ينقسم نظام الإقطاع العسكري إلى ثلاث أنواع رئيسية و هي: (تيمار، زعامت، خاص)، و فيما يخص المناطق التي لم تخضع إلى نظام الإقطاع العسكري فقد طبقت فيها الدولة العثمانية نظام الإلتزام[3]، والذي تم تطبيقه ابتداءا من عهد السلطان سليمان القانوني، و كان الهدف منه هو تأمين أكبر قدر ممكن من الموارد وبشكل سريع[4]، أما فيما يتعلق بالخاص الهيمايوني فهو نوع من الإقطاع يمنحه السلطان لبعض أفراد الأسرة الحاكمة من أميرات وأمراء[5].

---

[1] هو مصطلح يطلق على الفرسان الذين كانت تجندهم الدولة العثمانية مقابل استفادتهم من أراضي الإقطاع ، في مقابل دفع ضريبة الخراج لخزانة الدولة ، مع التزامهم بتحمل نفقات الحرب ، و اشتراكهم فيها عند الحاجة، أنظر، **مذكرات خير الدين بربروس** ، تر ،محمد دراج ،ط 1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 21 .

[2] هرشلاغ، المرجع السابق ص ص 17 – 19.

[3] عمر عبد العزيز عمر، **محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر) 2013، ص41.

[4] فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت (لبنان)، 2007،ص ص 78– 78– 81.

[5] الغالي غربي، **دراسات في الدولة العثمانية و المشرق العربي (1288–1916)**، د م ج، الجزائر، 2007، ص 114.

قام النظام الضريبي في الدولة العثمانية على أساس النظام الضريبي الإسلامي وهو كالتالي :
أراضي الملك أو العشر[1] يدفع أصحابها عشر المحصول، أما أراضي الميري فتخضع لضريبة الخراج إلى جانب فرض ضرائب أخرى على حائزي الأراضي التي بقيت ميري، أما الذميون فيدفعون ضريبة الجزية و ضرائب أخرى، مع الزمن استبدلت الجزية بمبلغ مقطوع للإعفاء من الخدمة العسكرية أو "**البدل**" ثم تمكن المسلمون من دفع ضريبة العشر فقط دون الخراج، وهناك ضريبة أخرى تسمي "الزكاة" مفروضة على المسلمين والمسيحين معاً[2] . بلغت قيمة الأراضي الخراجية في البداية من 20 - 25 %، و بعد إدماج ضريبة المحاصيل مع ضريبة الأرض أو ما يسمي بالعشر ارتفعت نسبتها من 10 – 12 %ثم إلى 12.5 %من المحصول المقدر في الحقل و في سنة 1925 م ألغيت ضريبة العشر من طرف كمال أتاتورك، أما ضريبة الزكاة فتحولت إلى (ويرغو) يدفعها المسلمون و المسيحيون معاً .

يحصي هرشلاغ مصادر دخل الدولة في: (الأراضي، غنائم الحرب، ضرائب أراضي التاج، الجزية وإتاوات المناجم، إتاوات الأقاليم التابعة، الجمارك، ضرائب التصدير، وأكياس الملح والأرز)، وتسمي بحقوقي أو روزومي ووجد إلى جانب ذلك ضرائب أخرى تسمي بالتكاليف العرفية، و هذه الضرائب يتم جمعها من قبل الجيش من السباهية و الانكشارية ومتعهدي الضرائب، و بسبب فشل هذا النوع من الجباية تم استبداله بنظام الإقطاع الأوروبي، الذي أعتمد لأجل تقوية الحكومة المركزية، ولكن ما لبثت الدولة العثمانية فيما بعد أن اتبعت نظام الالتزام. وخلاصة القول أن هذا الإقطاع قد عانى العديد من المشاكل، منها استغلال وبطش الملتزمين[3]وتحول أراضي الميري إلى أراضي خاصة، وكثرة الضرائب العينية لا النقدية المبنية على التقدير في الحقل، وكذلك صعوبة تعامل الدولة أو مالك الأرض فردياً مع الزارع ليأخذ النظام الجماعي لحيازة الأرض اسم المشاع، و مع غياب الملاك استمر سكان القرية الشرق أوسطية ومؤسساتها معزولين عن أي تغير خارجي محبوسين في قوقعة التقاليد[4].

---

[1]وهي ضريبة شرعية تؤخذ عن المحاصيل الزراعية بنسبة واحدة في العشر و جمعها أعشار. و قد ارتفعت نسبة هذه الضريبة بعد التنظيمات حيث أصبحت الثمن بدلا من العشر.أنظر، سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر، عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2000، ص 155 .

[2]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص19 – 21 .

[3] مفردها ملتزم و هو الشخص الذي يلتزم أمام الدولة بدفع ماهو مقرر من أعشار على محاصيل بعض الأماكن مقابل أن يحصل هو فيما بعد من الرعايا، وكانت الحكومة تجري مزايدة بين الملتزمين حتى تحصل على أفضل العروض. أنظر، صابان، المرجع السابق، ص 215 .

[4]هرشلاغ، المرجع السابق، ص ص22 – 26.

ج: المدينة الشرق أوسطية و الأصناف :

تشكل البنيان الاقتصادي للدولة العثمانية وفق نظم اجتماعية ودينية في شكل جماعات قومية ودينية، فكل حي منفصل تسكنه أعضاء جماعة واحدة حيث اختصت كل جماعة بمهنة معينة ، فالأتراك كانوا موظفين وجنودًا و حرفين و اليونانيين اشتغلوا تُجاراً وصيارفة، و اليهود اختصوا بالتجارة و المال و الأرمن كانوا حرفيين، و يذكُر هرشلاغ أن كل من مدينتي أزمير و سالونيكا أخذتا الطابع المميز للمدن التجارية. و بالعودة للحديث عن الأصناف فبالإضافة إلى ما تم ذكره وجدت هناك العديد من الأصناف الأخرى مثل، الموسيقيين، و المغنين، و المصارعين، و الراقصين وسحرة الثعابين وحتى المتسولين[1]، والمشعوذين والبهلوانات والممثلين و طائفة الخردة[2]، و حتى العبادات والاحتفالات كانت تحت رعاية الأصناف، و تعُود مسؤولية جمع الضرائب لرئيس الحرفة ويشرف كبير المشايخ على إدارة شؤون المدينة[3]، ويطلق على الشيخ اسم **أمين** والذي يتم اختياره من طرف أعضاء الطائفة، و يساعده في مهنته مساعدون مثل، النقيب، والكتبة، و يتم ترقية الحرفي أو التاجر المبتدىء بإشراف الطائفة وشيخها ليرتقي إلى زميل ثم إلى أُسطى، أو معلم[4].

كانت معظم الأصناف مفتوحة لغير المسلمين، أي أهل الذمة مثل، اليهود الذين اشتغلوا في الصيرفة والتجارة و الذهب و الفضة وأيضاً المسيحين، أما الصيدلة و الصاغة و تجارة المواد الغذائية فقد اختص بها المسلمون[5]. و على عكس ما يقال حول الدولة العثمانية أنها لم تشجع التجارة فالأمر مُختلف تماماً، و الدليل على ذلك هو تعدُد الطوائف الحرفية فيها بتعدُد الجماعات الدينية و القومية، وهذا يدل على تسامُحها الديني وتفتُحها التجاري، باستثناء فرضها للرقابة الشديدة حول هذه المهن لاعتبارات سياسية و ظُروف اقتصادية.

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ،ص 28 .

[2] هاملتون جب وهارولد بوون ، **المجتمع الإسلامي و الغرب** ،تر، أحمد أبيش ،ج1 ،ط1، دار الكتب الإسلامية ، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة) 2012 ، ص 387 .

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق، ص 29 .

[4] أندري ريمون ، **المدن العربية في العصر العثماني** ، تر، لطيف فرج ، ط1 ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة (مصر)،1991، ص 30 .

[5] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 30 .

شملت الأصناف أيضاً حرف أخرى مثل، البنائين، الحدادين، و النجارين و الزخمين و البلطيين، والمهندسين و الحجارين ...إلخ[1] .

و تشمل وظائف الأصناف، وضع و تطبيق النظُم المهنية، و الحرفية، و تطبيق أسعار عادلة بالاتفاق مع الحكومة، إلى جانب المحافظة على أسرار الحرفة و التجانس المحكم لأنماط الإنتاج وعلى، العُموم فإن الأصناف الشرق أوسطية تعتبر أكثر ديمقراطية بكثير من نظيرتها الأوروبية، و لم يكن للأصناف الحرفية دور في شؤون الدولة، و مع مرور الوقت تفككت هذه الأصناف واستمر تفكُكُها حتى القرن التاسع عشر و أيام السلطان عبد الحميد لم يبق منها سوى صنف الحمالين و الخدم .

و من أسباب تفكك الاتحاديات المهنية هو حفاظها على الأنماط التقليدية للإنتاج ، ورفضها، لأي تغير تكنولوجي، ليتم إلغائها سنة 1860م، و في أيام تركيا الفتاة استبدلت هذه الاتحاديات بجمعيات مهنية و فق أنظمة صدرت سنوات، 1910 – 1912 -1915 م، و كلفت السلطات البلدية بالإشراف عليها، و في عهد الجمهورية تحول هذا الإشراف إلى الغرفة التجارية و وزارة الاقتصاد الوطني، و هنا ظهرت منظمات المستهلكين في مختلف الميادين، وقد سعت تركيا الفتاة لتحويل هذه الجمعيات و المنظمات إلى دوائر نشطة لحركتهم الوطنية، و كان لهذا التفسخ في الأصناف آثاره البارزة في التغير الذي أصاب بنيان المدن العثمانية و مراكزها في القرن التاسع عشر[2].

وهكذا يمكن القول أن من أسباب تفكك الأصناف الحرفية بالدرجة الأولى هو انعدام روح التجديد فيها في ظل رقابة و سيطرة الحكومة و خضوعها كذلك إلى مقياس الفضيلة و الذي يحدده غالبا علماء الدين، المشرفون على أنواع التصنيفات، ضف إلى ذلك سيطرة المنتجات الأوربية التي غزت الأسواق العثمانية و قضت بذلك على أهم هذه الأصناف .

---

[1] محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري ، **بدائع الزُهور في وقائع الدُهُوُر** ، ج3، مطابع الشعب ، د ب ، 1960 ، ص 1125 .

[2] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص30 ، 31 .

د:الإسلام والأقليات و المفاهيم الاجتماعية و الاقتصادية .

حسب هرشلاغ، فإن عقيدة الإسلام المسيطرة على شخصية الفرد الشَرق أوسطية، كانت سبباً في إعاقة تطوره الاقتصادي، ذلك أن هدف الإسلام الأساسي هو حكم العالم وليس هداية غير المسلمين، ومن المفاهيم التي زرعها التشريع الإسلامي فيما يخص النظرة للحياة، هو أن يكيف الإنسان نفسه مع حقائق معينة مثل، عدم المساواة في الثروة إلى جانب الحلول الأزلية الشاملة والقدر المقرر سلفاً، فالإسلام مثلا حرم استهلاك أطعمة معينة كالمشروبات الكحولية، كما نظم ملابس المسلمين (المؤمنين) و ملابس الكفار، وكلها أمور أثرت بالسلب على أنماط الإنتاج، وهكذا يؤكد هرشلاغ أن طبيعة الإيديولوجية الدينية السائدة في الشرق الأوسط لعبت دوراً هاماً في تأكيد أي تقدم اقتصادي في تلك الفترة، إلى جانب القوة المركزية للعلماء التي أعاقت كمؤسسة محاولات الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي، ولكن هذا لم يمنع الأتراك من بناء دولتهم وفق خطوط علمانية و ثورية بعد الحرب العالمية الأولى[1].

وقد يتفق خليل إينالجك مع هرشلاغ في هذا الطرح، فبينما أعطت الدول الأوروبية وزناً أكبر للتصنيع، وقيام الأسواق في ظل الرأسمالية حافظ العثمانيون على سياسة إمبريالية ، ترتكز على التوسع في الأراضي، إلى جانب الإحتكار التقليدي في الصناعة و سياسة محافظة في الزراعة وامتلاك الأراضي[2].

غير أنهُ لا يمكن الجزم أن الدولة العثمانية قد فرضت ستاراً حديدياً طبقاً لقول **ثريا فاروقي**، فيما يخُص علاقاتها التجارية الخارجية، والدليل على ذلك أن الكثير من تُجار الهند وإيران وجُورجيا والعديد من بُلدان أوروبا المسيحية قد سُمح لهم بالدُخول للإمبراطورية دُون صُعوبات تُذكر، و مُنح للعديد من البلدان مثل، البندقية و فرنسا و إنجلترا و هولندا إمتيازات رسمية (عهد نامه)، فكان العديد من مواطني البندقية و فرنسا و إنجلترا مقيمين في المدن العثمانية مثل، إسطنبول،و أزمير وحلب مع تحديد لرعاياها ماهو مسموح لهم وماهو ممنوع عليهم[3].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص31 – 37 .

[2]إينالجك ،التاريخ الاقتصادي ...، ج 1، المرجع السابق، ص ص97، 98، 99.

[3]ثريا فاروقي ، **الدولة العثمانية و العالم المحيط بها** ، تر، د حاتم الطحاوي، مر، عمر الأيوبي ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، 2008 ، ص 38 .

ثانياً :محاولات الإصلاح في الإمبراطورية وآثارها الإقتصادية .

أ: التنظيمات.

يقول هرشلاغ أنه رغم أن محاولات التغريب في الإمبراطورية أصبحت أمرا محسوساً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا أن المحاولات الأولى للإصلاح ظهرت في نهاية القرن الثامن عشر وذلك عند ما حاول العديد من السلاطين إحداث تغيرات في المجال العسكري من حيث وسائل وأساليب تدريب الجيش، ابتدءا من محاولات سليم الثالث 1789 م، و محمود الثاني 1809 م[1] . وهنا لابد من الإشارة إلى محاولة أخرى سبقت المحاولتين المذكورتين، و ذلك عندما حاول مصطفي الثالث 1757 _1774 م إصلاح البحرية و المدفعية مستعيناً بالخبير الفرنسي(**دي تُوت**)de Tut لكنها هي الأخرى لم تنجح لكونها لم تمس القوة الرئيسية في الجيش أي "**المشاة**"[2].

تحكمت عوامل عدة داخلية و خارجية جعلت من الإصلاح ضرورة حتمية، أهمها أن الدولة العثمانية أخذت في الضُعف و التدهور بعد عهد السُلطان سُليمان القانوني[3]، إضافة إلى الضغط الذي مارسته الدول الكبرى تحت شعار حماية العناصر المسيحية المضطهدة، و عليه قامت محاولات الإصلاح في الإمبراطورية على ثلاث محاور رئيسية منها، الاقتباس من الغرب، و علمنة الدولة والمجتمع ،مع العودة لنظام مركزية الدولة و السلطة[4]، فكانت بداية عهد التنظيمات[5]مع السلطان عبد المجيد الأول ووزيره رشيد باشا، الذي أعلن خط إصلاحي عرف باسم "**خط الشريف**" في كلخانة في 3 تشرين الثاني سنة 1839 م[6].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص39 – 42 .

[2]زين العابدين شمس الدين، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان (الأردن)، 2010، ص 301.

[3]عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 – 1914**، دار المعارف، القاهرة (مصر)، د س، ص13.

[4]زين العابدين، المرجع السابق، ص ص299، 300.

[5]أطلق مصطلح التنظيمات الخيرية أساسا على مرسومين إصلاحيين صدرا في عهد السلطان عبد المجيد الأول، 1839 – 1861 م ،أعلن الأول و هو خط كلخانة في 3 نوفمبر سنة 1839 م، و الثاني خط التنظيمات الخيرية في 18 فبراير سنة 1856 م. أنظر، عوض، المرجع السابق، ص 12.

[6]هرشلاغ، المرجع السابق ، ص 43 .

تضمن نص قانون خط كلخانة أن تشمل الخدمة العسكرية، كل الرعايا العثمانيين وأن الضريبة ستكون حسب الطاقة المالية و في حدود القانون و بسبب ضغط الدول الأوروبية استأنفت الإصلاحات و تجسدت هذه المرة في الخط الهيمايوني لسنة 1856 م و الذي أكد على نص التنظيمات لسنة 1839 م، و قد طرح هذا الخط أموراً تتعلق بالحقوق المدنية وحقوق الأجانب وتعهدات في الميدان الاقتصادي[1]، وهنا لابد من الإشارة أن أخطر بند في هذا الخط هو السماح للأجانب بالتملك داخل الدولة العثمانية[2]، ثم تلتها إصلاحات السلطان عبد العزيز سنة 1861 م والقاضية بإنشاء بنوك ووكالات ائتمان لأغراض التنمية الاقتصادية، و تكررت مثل هذه الإصلاحات بعد ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني السلطة سنة1876 م[3]معلناً بذلك الدستور مع وزيره مدحت باشا في 23 ديسمبر 1876 م و الذي نص على ضمان الحريات المدنية إلى جانب إقرار مبدأ الحكومة البرلمانية مشكلاً بذلك برلماناً مكوناً من مجلسين هما مجلس المبعوثان و مجلس الأعيان ولكن ما فتىء أن عطل السلطان العمل بهذا الدستور، و قد صاحب إعلان هذا الدستور العديد من القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرعايا[4].

لقد شكلت هذه الإصلاحات رغم عدم تطبيقها فعليا على أرض الواقع، البداية الصلبة للتقدم مع بدايات القرن العشرين، بدءا من أنها قدمت تنازلات قانونية واقتصادية فعلية للأجانب ،ناهيك عن اهتمامها بالتعليم، و إلى جانب إصدارها لمجموعة من القوانين منها، المجموعة التجارية البحرية لسنة 1850م، و قوانين الأراضي سنة 1858 م، والمجموعة التجارية البحرية في سنتي 1863-1864 م، وصياغة مجموعة مدنية سنة 1870 م، وكلها متكيفة مع الظروف والمشاكل المستحدثة، وفي سبعينيات و ثمانينيات القرن التاسع عشر أصدرت تشريعات "**أصول المحاكمات**" في مجالات القانون التجاري و المدني و الجنائي، و الواضح أنها إصلاحات جسدت فلسفة تركيا الفتاة[5].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص43،44 .

[2] عوض، المرجع السابق، ص ص27، 28، 29.

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص44،45 .

[4]علي محمد محمد الصلابي ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** ، ط 1 ، دار التوزيع و النشر الإسلامية، د ب ،2001 م ص ص653 – 658 .

[5]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص47 – 52 .

أما البرلمان الذي عقد دورتهُ الأولى في آذار سنة 1877 م، فقد تم التعهد فيه بتنفيذ الإصلاحات التشريعية و الاجتماعية، و حماية الأقليات المسيحية وفق معاهدة (**سان ستيفانو**) San Stefano مع روسيا في آذار سنة 1878 م، و اتفاقية القسطنطينية مع بريطانيا في حزيران من نفس السنة و التي تخلت تركيا بموجبها على أراضي في (البلقان، وقارص، وأردهان، و باطوم في القوقاز) كما سيطرت بريطانيا على (قبرص) .و تضمنت معاهدة برلين في 13 تموز سنة 1878 م تنازلات مماثلة، و في عهد تركيا الفتاة فإن الظرُوف الدولية جعلتها هي الأخرى غير قادرة على إحداث أي إصلاح، وانتهى الأمر بالدولة العثمانية إلى نهاية مأساوية، أنظر الملحق رقم (20) .

و يمكن القول على العموم أن تاريخ الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تميز باتجاهين، فمن ناحية تخلف متواصل متزايد، و من ناحية أخرى وجدت محاولات لإصلاح البنيان السياسي والاجتماعي و الاقتصادي للدولة، لتفسح في هذا الإطار المجال لتغلغل إضافي للغرب وأساليب جديدة في المال و الإنتاج[1].

لقد واجهت محاولات السلطان عبد الحميد الثاني[2] لإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي ، العديد من المشاكل منها تمرد نصارى كريت و تمرد اليونانيين، إضافة إلى الحروب العثمانية اليونانية سنة 1897 م و قبلها الحروب الروسية، و عجز الميزانية سنة 1875 م و المقدرة بخمسة ملايين ليرة عثمانية ونيف، فعمل السلطان أمام هذا العجز على تشكيل إدارة الديون العمومية سنة 1881 م و الخاصة بالديون الخارجية للدولة لأجل تسديد الديون المستحقة[3] .

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص47 – 53 .

[2] هو "**عبد الحميد الثاني**" ، ابن السلطان عبد المجيد الثاني و لد في 21 سبتمبر سنة 1842 م، و تولى العرش في 31 أغسطس سنة 1876 م ، بدأ حكمه بافتتاح مجلس المبعوثان ثم عطله في 13 فيفري 1878 م، و استمر حكمه الفردي لمدة ثلاثين عاماً ونصف حتى سنة 1909 م، واجه حكمه العديد من المشاكل الداخلية و الخارجية، مثل إفلاس الخزانة و مشكلة الديون، وعُورض حكمهُ من قبل جمعية الاتحاد و الترقي، أنظر ، محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ و الخضارة**، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة (مصر)،1994 ، ص 29 .

[3] محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار (1258 - 1336 هـ، 1842- 1918 م)**، ط1، دار القلم، دمشق (سوريا)، 1990، ص ص109،108، 110.

ب: قانون الأراضي العثماني.

أهم الإصلاحات الزراعية نجد مجموعة القوانين الصادرة سنة 1858 م والخاصة بالأراضي العثمانية، جاء هذا القانون لصياغة قواعد الملكية السائدة و فئات حيازة الأرض[1]، و تضمن 132 مادة مستمدة من الشريعة الإسلامية ومن الأعراف والتقاليد ومن القوانين والشرائع المدنية الأوربية[2]، و لهذا فإن روبير مانتران يعتبر أن هذا القانون يمثل نظيراً إسلامياً مناسباً للقانون النابليوني ولتجلياته المختلفة[3].

و قد جاء هذا القانون بالتصنيف التالي، أراضي الملك و هي الأراضي ذات الملكية الكاملة ،وأراضي الميري وهي التي تعود ملكيتها للدولة، ثم أراضي الوقف و هي الأراضي المجمدة أو الموهوبة وأخيراً وليس آخراً، الأراضي المتروكة أو الموات، و كُلف موظفو الطابو بمسؤولية جباية الضرائب ، كما أجاز نفس القانون (**للجفتلك**)[4] الذي يحوزه شخص واحد أن يمتد إلى قرية بأكملها عدا في ظروف خاصة حسب المادة 130، أما المادة 78 فقد منحت حق الملكية على أراضي الوقف أو الميري للأشخاص لمدة 10 سنوات، وأقرت المادة 107 أن أي مخزونات معدنية واقعة تحت أراضي الميري فإنها تعتبر ملكاً لبيت المال أو خزانة الدولة، وجاء قانون سنة 1867 م ليُمدد حق الإرث بالنسبة لحائزي أراضي الميري المتوفين إلى الأقارب، كما نص على الاعتراف بوثائق الطابو القديمة كدليل على الملكية ،و في عهد تركيا الفتاة أرسى القانون العثماني المؤقت للمساحة و تسجيل العقارات الصادرة سنة 1912 م المبادىء لإنشاء وتسجيل حقوق الطابو، ولمسح مساحي عصري للأراضي و تقدير ضرائبي يُعتمد عليه، و لكن الحرب العالمية الأولى عطلت مشاريع تركيا الفتاة[5]. والواقع أن الآراء قد تضاربت حول هذا القانون في كونه جاء لتأكيد سيطرة الحكومة على الفلاحين أم أنه كان حافزا لتحويل أراضي الدولة (الميري) إلى أملاك خاصة[6].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 53 .

[2]سيار الجميل ، **تكوين العرب الحديث** ، دار الشروق للنشر و التوزيع (الأردن) ،1997 م ، ص 396 .

[3]روبير مانتران ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر ، بشير السباعي ، ج 1 ، ط 1 ،دار الفكر القاهرة (مصر) ، 1993 م، ص 89.

[4] هي وحدة قياس الأراضي الزراعية التي تقدر بسبعين أو ثمانين ألف متر مربع للأراضي شبه القاحلة. أنظر، صابان، المرجع السابق، ص 86 .

[5]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص54 – 59 .

[6]خليل إينالجك ، **التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية 1600– 1914**، تر، قاسم عبده قاسم ،ج2، ط 1، دار المدار الإسلامي ، بيروت (لبنان)، 2007 ، ص 624 .

ج : نظام الامتيازات الأجنبية .

يمكن القول عند الحديث عن نظام الامتيازات الأجنبية أنه مفهوم قديم وُجد في التاريخ في القانون البيزنطي و الرُوماني و يقول هرشلاغ أنه قد توفر في البلدان الإسلامية مثل هذا النوع من الحقوق لغير المسلمين[1]، وهذا ما توضحه الآية في قوله تعالي **"((و إنْ أحدٌ من المشركين إستجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قومٌ لا يعلمون))"**[2].سورة التوبة، الآية 6 .

و عليه فإن الدولة العثمانية هي الأخرى منحت مثل هذه الحقوق للأقليات الدينية المحلية إلى جانب الرعايا الأجانب، و كانت بدايتها مع السلطان سليمان العظيم، الذي منح ملك فرنسا **فرنسوا الأول Fronsois 1** امتيازا[3] في سنة 1535 م و فيها خول السلطان للملك أن يحتفظ بسفير لدى الباب العالي، والسماح للسفن الفرنسية بالتجول في الموانئ التركية، كما أصبح لفرنسا كذلك حق حماية الأماكن المسيحية المقدسة، و منح قناصل فرنسا حق محاكمة الرعايا الفرنسين في تركيا دون الرجوع إلى المحاكم التركية، وقبلها منح العثمانيون للفينيسين امتيازات تجارية تتعلق بالتعريفات الجمركية.

توالت فيما بعد منح مثل هذه الامتيازات لبلدان أخرى مثل إنجلترا 1580 – 1583 م، ثم هولندا 1613م، وروسيا 1717 و النمسا1718م وبروسيا1740م وفيما بعد منحت (الولايات المتحدة الأمريكية) مثلها سنة 1818م، وقد اختلفت أهداف هذه الامتيازات من سياسية إلى اقتصادية، وفي الامتيازات الجديدة التي مُنحت للإنجليز سنة 1661 – 1675م تعدتها من مصالح اقتصادية إلى سياسية إذ مُنح الإنجليز حق حماية الهولنديين و غيرهم من القوميات الأخرى، وهو حق كان في الأساس لفرنسا، كانت هذه الامتيازات في البداية تمنح من طرف واحد، يمنحها السلطان القوي كدليل على كرمه[4].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 59 .

[2]القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية" 6 ".

[3]كانت بدايتها تعني حماية الأماكن المقدسة و رعاية النشاطات الدينية، و التي احتكرتها فرنسا في الأرض المقدسة، فلسطين وقد وجدت هناك نوعين من الحماية، الأولي هي حماية الأجانب من النصارى، و الثانية هي حماية الرعايا العثمانيين. أنظر ،

G.Pelissie Du Rausas,**Le Régime Des Capitulations « La protection civile et Religieuse L'Egypte**, T 2, ed2, Arthur Rousseau éditeur, paris, 1911, p 143.

[4]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص59 ،60 ،61 .

مُنحت الامتيازات الأجنبية في البداية كذلك في إطار التجارة و الصداقة[1] .و لكن مع تدهور وضع الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر، أصبحت هذه الامتيازات تـأخذ طابـع الاتفاقيات و مع الوقت أصبحت تفرض على السلطان، فكان من آثار هذه الامتيازات هو تغلغل المصالح الأجنبية و النفوذ الأجنبي في الميادين الإقتصادية و السياسية على السواء، كإغراق الأسواق العثمانية المحلية بالمنتوجات الأجنبية موجهة بذلك ضربة قوية للطاقة الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية للمنتجين، و لم يستطع الأتراك أمام هذا الوضع استغلال الامتيازات ذات النصوص المتبادلة، وهكذا استفاد الأجانب من الحرية المطلقة في الحركة والنشاط لإنجاز مشروعاتهم التي عادت عليهم بالفائدة ، و إلى جانب حصول الأجانب على حق التملك في الدولة العثمانية منذ سنة 1856 م ثم تملك العقارات سنة 1867 م.

حاولت الدولة العثمانية أمام هذه الظروف حماية منتوجاتها المحلية، وذلك وفقا للمعاهدة التجارية لسنة 1861 م مع فرنسا ومعاهدات سنوات 1816 – 1862 م مع بريطانيا و بلجيكا وإيطالياو روسيا و (و،م ،أ)و إسبانيا و الدانيمارك و النمسا و بروسيا. وقد ساهم نظام الامتيازات الأجنبية في خلق صراع مع حملة سندات الدين العثماني خصوصا سنة 1876 م ، و في سنوات 1880 – 1907 م لجأت الحكومة إلى القيام بالعديد من الإجراءات فيما يخص التعريفات الجمركية و الرسوم على البضائع المستوردة. و في عهد تركيا الفتاة بذلت العديد من المحاولات لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، ولكنه لم يتحقق فعليا إلا بعدما استبدلت معاهدة سيفر سنة 1920 م بمعاهدة لوزان 1923 م، ثم تلتها إلى باقي الدول الأخرى في السودان 1899 م و العراق، وسوريا ولبنان، و فلسطين 1922 م وفي، مصر سنة 1937 م و إلى جانب كل هذا فإن هذه الامتيازات ساهمت في سيطرة الرأسمال الأجنبي على مختلف المصارف الكبرى في الدولة العثمانية خاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2].

---

[1]Cirilli Gustave,**Le régime Des Capitulations, Son Histoire Son Applications – Son modifications**, Librairie Plon, Paris (France), 1898, p 60.

[2]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص62 ،63 ، 64 .

كانت هذه المصارف بدورها هي الأخرى تسيطر على مختلف المجالات في الدولة العثمانية واستمرت هذه السيطرة حتى الحرب العالمية الأولى، حيث أحكمت هذه المصارف سيطرتها على مختلف ميادين المال و النقل و غيرها من الخدمات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالائتمان و التمويل و التوظيف في الخدمات و المشاريع التجارية و امتدت السيطرة كذلك إلى صادرات الدولة وواردتها و سككها الحديدية و موانيها و التي استحوذ على أغلبها الإنجليز والفرنسين ثم الألمان و التي كان هدفها المنافسة الإقتصادية بالدرجة الأولى[1].

لقد كان من آثار الامتيازات الأجنبية و سيطرت المصارف الواقعة تحت النفوذ الأجنبي أن تدهورت ميزانية الدولة، و بحلول سنتي (1908 – 1909 م) ظهرت بعض المحاولات لتنظيم مسألة الاستثمارات الأجنبية، والدعوة للاعتماد على الموارد المحلية و تحرير الاقتصاد من سيطرة الرأسمال الأجنبي، و في هذا السياق حاول **جاويد بك** وزير المالية تنظيم الشؤون الإقتصادية للبلاد كوضع ميزانية للدولة على النسق الأوربي، و إعادة تنظيم نظام الجمارك، و منذ سنوات 1909- 1913 م ظهرت تشريعات هدفها تشجيع الصناعة المحلية، و بلغت الاستثمارات الأجنبية في تلك السنة في الدولة (عدى مصر) و الاستثمارات في الدين العام إلى 1.686 مليون فرنك أو 80 مليون جنيه إسترليني، و لم يتم تأميم عقود الامتياز الخاصة بالموانىء و النقل الساحلي و كذا عقود الامتياز الخاصة بالتجارة و السكك الحديدية و الخدمات إلا في العشرينات و الثلاثينات وهنا يشير هرشلاغ إلى دور الامتيازات الأجنبية في محاولة تقسيم تركيا و هذا ما توضحه معاهدة سيفر[2].

بدأت الامتيازات الأجنبية على شكل منح سلطانية و بمعاهدات ذات صيغ تجارية و في إطار الصداقة، و انتهت بحقوق مدنية و استثمارات أجنبية ثم استعملت كضُغوطات على الدولة العثمانية و أخيرا انتهت بسيطرة استعمارية .

ثالثاً: الميزانية وآثار الدين العام في أنماط الإنتاج العثماني في القرنين، 19 و 20.

أ: الميزانية و الدين العام.

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص62 – 67 .

[2] نفسه، ص ص67 – 71.

عملت عوامل عدة خلال القرن التاسع عشر على تقويض الاقتصاد العثماني ككثرة الحروب المستمرة والإنفاق على بلاط السلطان إلى جانب نفقات أخرى على مختلف المشاريع العمرانية، وأبنية الجيش خاصة في عهد السلطان عبد العزيز1861 – 1876 م إضافة إلى الاضطرابات التي شهدتها العملة باستمرار و زيادة القروض الأجنبية كلها عوامل ساهمت في تدهور الميزانية، و منذ عهد التنظيمات بذلت محاولات جادة لإيجاد ميزانية للدولة على النموذج الأوروبي، لكن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد ارتفاع مستمر في إنفاق الإمبراطورية، حيث وصل العجز في الميزانية سنتي 1897 – 1898 م إلى 1.2 مليون جنيه تركي في المتوسط السنوي، و استمر هذا العجز حتى سنتي 1910 – 1911 م بسبب استمرارالامتيازات الأجنبية و التعريفات الجمركية المنخفضة، كان لهذا العجز أثر سلبي على الإنتاج وبخاصة الزراعي منه[1].

لجأت الحكومة إلى الاقتراض ابتداء من المصرف البريطاني سنة 1858 م، لكن العجز استمر بسبب الاعتماد على القروض الخارجية، فوصل الدين العثماني في بداية ستينيات القرن التاسع عشر إلى 12 مرة ضعف الدخل السنوي و في سنة 1869 م وصل عدد القروض العثمانية إلى12 قرض جديد قدر بـ 76 م مليون جنيه إسترليني و في سنوات 1880 – 1881 م قدر العجز المالي التركي بـ26 مليون جنيه تركي، و بمقتضي مرسوم محرم 1881 م تقرر تخفيض الدين العثماني إلى 1.6 مليون جنيه إسترليني، و في سنة 1914 م كان الفرنسيون يملكون 60 % من الدين العثماني و الألمان 61 %أما البريطانيون فيملكون 14 %، ثم دخلت ألمانيا و النمسا سنة 1903 م قائمة الدول التي استدانت منها الدولة العثمانية، و منذ ذلك الوقت عملت إدارة الدين العثماني على إدخال أساليب جديدة لتحصيل مبالغ أكثر لمواجهة الديون، و في معاهدة لوزان سنة 1923 تم تحديد الدين العثماني بـ 130 مليون جنيه إسترليني، ثم خفض إلى نسبة 7 % على أن يتم الدفع بالتقسيط، و في خمسينيات القرن العشرين تم تصفية هذه الديون نهائياً[2] .

ب :أنماط الإنتاج و الخدمات في الاقتصاد العثماني :

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص72 – 82 .

[2] نفسه، ص ص82 –91.

عانت الزراعة العديد من المشاكل مثل الضرائب والإيجارات، مع سيطرة الأغنياء على أغلب مساعدات الحكومة أو المؤسسات ضف إلى ذلك عانت الزراعة من افتقارها إلى منظومة نقل و افتقار البلاد إلى الأمن عموما و إلى نقص اليد العاملة و الافتقار إلى المهارات الزراعية و عموما شمل الإنتاج الزراعي (القمح، الشعير، والعنب، الذرة، الأرز، والملح، والزيتون واللوز، والحمضيات ، والحرير، والكتان، والماشية والماعز و الضأن)[1]، وقد اختلف الإنتاج هو الآخر من إقليم إلى آخر، و وجدت أنواع أخرى من المنتوجات مثل (التوابل، والنحاس، السمسم، الجلود، الخشب الطبيعي...إلخ)[2].

سيطر القمح والشعير على نسبة 80 %من المساحة المزروعة بناتج قدر حوالي 6 مليون طن من الحبوب، وفي سنة 1913 م احتلت الدولة العثمانية الرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج القطن، أما الصناعة فقد تأثرت بأنماط الإنتاج الصلبة و العتيقة و زادها سواء إغراق الأسواق المحلية بالمنتوجات الأوروبية التي أضعفت الصناعة المحلية للحرف التقليدية، و في القرن التاسع عشر ضمت كل من اسطنبول والقاهرة وحلب مراكز إنتاج السلع الصوفية والقطنية والحرير معدة للتصدير المحلي والأجنبي على السواء، و رغم لجوء الحكومة إلى نظام الاحتكار لتشجيع الصناعة لكنها فشلت، وقد وجد في الإمبراطورية أنواع أخرى من الإنتاج كالفحم والكروم، وبعد بإنشاء خطوط السكك الحديدية أصبح الأمر سهلا بالنسبة للنقل و تسويق البضائع منذ سنوات 1856- 1886 م إلى جانب تحسين الموانىء والبريد وخدمات البرق 1840- 1870 م والتي عملت هي الأخرى على تحسين مستوي الخدمات والإنتاج كجمع الضرائب وارتفاعها وزيادة الإيجار . استمر الميزان التجاري للإمبراطورية بالتدهور ليصل سنة 1900 م إلى حوالى 5 مليون دولار، و في هذه المرحلة دخلت ألمانيا الأولوية في التعامل مع تركيا و استمرت تركيا في حاجة للواردات بنسبة كبيرة[3] .

2:الإقتصاد التركي في ظل الجمهورية.

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق، ص 92 .

[2]كات فليب ، **التجارة بين أوروبا و البلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية** ، ط 1، مكتبة العبيكان ،الرياض (السعودية)، 2004، ص ص55 – 74 .

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص92 – 103 .

أولا: الاتصال مع الغرب و تأثيراته على البنية السياسية والاقتصادية للشرق الأوسط

أ_ تجدد اللقاء بين الشرق و الغرب:

يحدد **هرشلاغ** طبيعة الاتصال بين المجتمع الشرقي و العالم الغربي أثناء الحرب العالمية الأولى، في بدايته على أنه صدام عسكري، و تمثل في دعم الدول الأوروبية للحركات الانفصالية في فترة القرن التاسع عشر، ثم تأليب العرب للثورة ضد الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين، حيث جاء في الوقت الذي دعت فيه الدولة العثمانية للوقوف ضد مخططات بريطانيا و فرنسا [1]، فتخوفت بريطانيا من أن يلقى إعلان السلطان للجهاد استجابة واسعة، في أوساط الرعايا المسلمين المؤيدين لدول الوفاق، فعمدت إلى اجتذاب بعض الزعماء المسلمين إلى صفها، والذين يمكنهم إلى حد ما أن يقللوا من أثر هذه الدعوة [2].

فعمدت إلى إقامة علاقات مع شريف مكة **الحسين** و أبناءه الثلاث، حيث ارتبط الحسين بعلاقات قوية مع السلطان عبد الحميد الثاني، و الذي عينه عضواًفي مجلس الشورى للدولة العثمانية ثم أميراً و حاكماً على مكة، مما أكسبه مكانة متميزة في أوساط العالم الإسلامي و العربي على وجه الخصوص [3]، و بعد كسب ولاء الشريف حسين الزعيم الروحي للعرب اتجهت بريطانيا نحو هدفها الثاني و خطوتها الأخيرة ألا و هي دفع العرب نحو الثورة ضد الدولة العثمانية، و قد نجحوا في ذلك ففي أواسط سنة 1916 م حاربت القوات العربية تحت قيادة الأمير فيصل أحد أبناء الشريف حسين القوات التركية في شبه الجزيرة العربية، لينتهي الأمر بسيطرته على دمشق سنة 1918م[4].

وعليه فإنه عند قرب نهاية الحرب العالمية الأولى وخصوصاً بعدها اكتسب هذا الاتصال طبيعة جديدة، ألا و هي سيطرة الغرب سياسيا و اقتصاديا على الجزء الرئيسي من المنطقة،كان ذلك من ناحية أخرى و تدفق الأفكار الغربية في محاولات إصلاحية في مختلف المجالات الإقتصادية من ناحية أخرى[5] .

وعليه يمكن القول بأن هذا الاتصال خلق ثورة إيديولوجية في الشرق كانت جذورها قد بدأت في القرن التاسع عشر، كشفت عن العجز التقليدي للمؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية، وفتحت

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 209 .

[2]لوكاز هيرزوير ، **ألمانيا الهتلرية و المشرق العربي** ، تر، أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، مصر ، د س ، ص 14 .

[3]محمد حسن العيدروس، **دراسات في المشرق العربي المعاصر**، دار الكتاب الحديث، د ب، 2000، ص13.

[4]هيرزوير، المرجع السابق، ص 14 .

[5]هرشلاغ، المرجع السابق، ص 209 .

الأبواب على مصراعيها أمام المفاهيم الحديثة في الإدارة الاقتصادية و البنية الاجتماعية، و قد تزعمها كل من **جمال الدين الأفغاني**[1] (1839 _1898) الداعية الإسلامي الكبير الذي دفع بالحركة الإصلاحية نحو الأمام، و **محمد عبدو** في مصر (1849 _ 1905) أبرز رجال الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث، وقد كان هذين المصلحين يدعوان إلى التوفيق بين العقل والوحي بفهم دقيق و عقلية متفتحة، مع إمكانية السير في المستقبل نحو التقدم بقوة العقل دون الشعور بالتخلي عن الأسس الإسلامية [2]، و **ضيا كوك ألب** أبو القومية التركية و الذي أصر على تحرير الاقتصاد التركي من سيطرة العناصر الدخيلة المتكونة من الأرمن و اليهود واليونانيين[3]، بحيث يمكن القول هنا أنه ظهر نمط جديد للتعصب ألا و هو التعصب للتحديث و القومية، و على إثر مجموعة من العوامل تمثلت في الزيادة السكانية الكبيرة و تزايد احتياجاتها مقابل التقدم التكنولوجي للغرب في مختلف المجالات والتي منعت تقدم المنطقة، إضافة إلى الافتقار إلى رؤوس الأموال و ندرة الاستثمارات و رغم ذلك فإن الحرب العالمية ساعدت على تطوير مبدأ الاستقلال السياسي و التنمية الإقتصادية خصوصا في مجال التصنيع.

و أخيرا ظهر بعد الحرب العالمية الأولى مجموعة من الضباط الأتراك، من أمثال **جمال باشا** و **عصمت باشا** المعروف بعصمت إينونو و **كمال أتاتورك**، الذين تزعموا الإصلاح في العشرينيات و الثلاثينيات، على إثر اتصالهم بالغرب و إعجابهم بتقدمه وتطوره خاصة في المجال العسكري، لكن في المجال العربي انتهى الأمر بسقوط معظم الدول العربية إن لم نقل كلها تحت سيطرة الدول الأوروبية وفق ما اصطلح عليه بالانتداب، في إطار المنافسة الاستعمارية[4] .

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 209 .

[2] فرانتس تشنز و أخرون ، **تاريخ العالم العربي**، دار صادر ، بيروت (لبنان) ،1975 ،ص 195،196،197 .

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، ط3، دار الشروق، القاهرة (مصر)، 2003، ص 281.

[4] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص209 ، 210 ، 211 .

ب_ البنية السياسية الجديدة و تأثيراتها الإقتصادية :

يؤكد هرشلاغ على أنه من نتائج الحرب العالمية الأولى انعدام الوحدة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث خُططت حدود جديدة للمنطقة ثارت على إثرها مشاكل التجارة بسبب الحواجز الجمركية التي أقيمت بين الدول، بالإضافة إلى ظهور مصالح اقتصادية جديدة و أخرى إستراتيجية كالمنافسة بين الدول الكبرى على بترول الشرق الأوسط، و ظهور على إثر ذلك مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، كوسيلة اتخذتها هذه الدول للمُصالحة بين هذا المبدأ و مصالحها الخاصة، إذ تم وضع معظم الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط تحت وصاية الدول الكبرى، فيما يعرف بالانتداب (وهو أسلوب إستعماري غير مباشر إتبعته الدول الكبرى كحل مؤقت في فترة ما بين الحربين، متجاهلة بذلك المطالب الوطنية الداعية إلى الاستقلال)[1].

كانت الدول العربية ولمدة طويلة هدفاً لأطماع الدول الغربية، حيث بدأت هذه الأطماع على أشكال مختلفة، في الفترة التي بدأت فيها الدول الأوروبية تسيطر على العالم بأسره تقريباً، من الناحية الإقتصادية على وجه الخصوص، حيث كانت تؤثرتأثيراً حاسماً على اقتصاديات هذه البلدان وحياتها السياسية و الثقافية[2]، فكانت السنوات التي تلت الحرب في أقطار العالم العربي ككل، سنوات مليئة بالاضطرابات بسبب عدم استقراره سياسيا من ناحية، و وقوعه تحت الانتداب إما الفرنسي أو البريطاني من ناحية أخرى، فتعذرت الدول الكبرى فيما يخص الانتداب على هذه الدول بأنه واجب فرضته عليها الالتزامات الدولية المقدسة [3]، وفي هذا الإطار سعت الدول الغربية إلى حماية قطاعات مختلفة من السكان المحليين المعروفين بالأقليات داخل حدود الإمبراطورية ،حيث كانت فرنسا تخلع حمايتها على الموارنة في لبنان و بريطانيا ترعى طائفة الدروز و اليهود [4].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 211 .

[2]هيرزوير ، المرجع السابق ، ص 11 .

[3]جورج أنطونيوس ، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية** ، تر، ناصر الدين الأسد و إحسان عباس ، ط 8 ، دار العلم للملايين ، بيروت (لبنان) ، 1987 ، ص ص471 ، 472 .

[4]هيرزوير ، المرجع السابق ، ص 12 .

كانت الدول الكبرى قد استخدمت أثناء الحرب وعودا صريحة أحيانا و غير واضحة أحيانا أخرى ذات طبيعة مراوغة في مضامينها السياسية، حيث خلقت هذه الوعود للعرب وضعا جديدا ، من آثارها أن مصالح البلاد و تطورها المقبل كان محكوم عليه بالتأخر إذا ما تحطمت وحدتها السياسية فانطبق ذلك على سورية التي قسمت إلى ثلاثة مناطق، في إطار اقتسام مناطق النفوذ و خدمة المصالح الخاصة، فكان ذلك أهم سبب عرقل اقتصاد المنطقة و تطورها، ومع ذلك أمنت مواد الانتداب فرصة لتوحيد الضرائب و حرية التجارة و المواصلات، و النشاطات الإقتصادية الأخرى بين أعضاء عصبة الأمم و البلدان التابعة لها، ورغم ذلك فإن أي محاولة للتنمية لا تلقى اهتماما ينتج عنها تراجع كبير في التقدم الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص . أما في فارس و تركيا فإن خطط التنمية كانت تسير نحو التقدم الاقتصادي و الإصلاح الاجتماعي ، غير أن ندرة الموارد المالية أعاقت أي محاولة للتنمية .

كان أثر الحرب العالمية على البنية السياسية للقرية و المدينة يكمن في دفعها نحو التطور الاقتصادي و الاجتماعي من ناحية، و الحط من مركز القبائل الرحالة من ناحية أخرى[1]، حيث كانت القبائل الرحالة طيلة تاريخها تتصرف بحرية، أي تصرف السادة ذوي السلطة المطلقة، إذ كانت لا تدين إلا لقوانينها القبلية فلم تدفع الضرائب و لم تخضع للتجنيد الإجباري[2]، لكن منذ القرن التاسع عشر بدأت هذه القبائل في التحلل بفعل الظروف الجديدة بمعنى تراجع دور الإبل كوسيلة للنقل أمام تطور المواصلات من سكك الحديد و تسرب السيارات إلى المنطقة، و على إثرها لقيَّ اقتصاد السوق التشجيع بفعل المواصلات المحسنة، كما خلقت البنية السياسية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى حدودا قيدت حرية البدو الرحل، فكانت إجراءات توطين هذه الفئة قد بدأت قبل الحرب العالمية الأولى [3] .

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص212 ، 213 .

[2] أنطونيوس ، المرجع السابق ، ص266 .

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 214 .

قام بن سعود بهذه المحاولات في الجزيرة العربية في إطار الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي من خلال توطين البدو الرحل في الرعي و الفلاحة كرعاة أو زراع، بهدف إرجاعها وحدات قروية تتمتع بالاستقلال السياسي و الاقتصادي[1]، أما المحاولات في الأناضول فإنها كانت محدودة جدا، وبالنسبة لسوريا و لبنان فإن أشباه الرحل في المدن قد سببوا زيادة في البطالة و تدنيا في الأجور بسبب المنافسة على العمل المحلي، أما في المدن الشرقية فإن التطور الغربي قد حطم بنيانها القديم وتحطمت صناعاتها المحلية وفقدت أهميتها،وعليه فإن المدن عكست حقيقة الصدام بين التطور الغربي و البنيان التقليدي الاقتصادي والاجتماعي المتداعي[2] .

ج_ التنمية الإقتصادية في العشرينيات و نواقصها :

يذكر هرشلاغ بأن تركيا الجمهورية كانت واحدة من أوائل البلدان التي تبنت إجراءات التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث استلهمت إصلاحاتها الاقتصادية من أفكار و نظريات ضيا كوك ألب ، الذي دعا إلى تحرير الفلاحين و النهوض بالاقتصاد ، وقد أدت مجموعة من الأحداث على رأسها الحرب العالمية الأولى ، و الحرب اليونانية على الاتراك إلى بروز القومية التركية في أفكار و توجهات رجال تركيا الفتاة بزعامة مصطفى كمال ، الذي تمكن من القضاء على كل ما له صلة بالماضي ، وعلى إثر هذه الأحداث و خاصة الحرب اليونانية تم عقد معاهدة سيفر عام 1920 م ، لتسوية مشاكل تركيا و البلدان التي كانت تابعة لها، هذه المعاهدة التي قلصت مساحة تركيا و حولتها من دولة مجيدة إلى إمارة صغيرة ، لكن على إثر نجاح الأتراك في رد العدوان اليوناني ، تم توقيع معاهدة صلح جديدة ، عقدت في لوزان سنة 1923م ، و في هذه المعاهدة تم إلغاء الامتيازات نهائيا ، و ألغيت الخلافة بعدها رسميا ، و تم توحيد أراضي تركيا [3] ، لذلك اعتبرت هذه المعاهدة أكبر نصر دبلوماسي أحرزته تركيا الكمالية بعد انتصاراتها العسكرية ، إذ قدم أتاتورك مطالبه التي تمثلت في استقلال تركيا و رفض أي تدخل أجنبي سواء كان سياسي أو اقتصادي في شؤونها الداخلية[4].

---

[1]أنطونيوس ، المرجع السابق ، ص 268 .

[2]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 215 .

[3]نفسه، ص ص216-222.

[4]مصطفى الزين ، **ذئب الأناضول** ، ط 1، دار رياض الرئيس للكتب و النشر، د ب ، 1991 ، ص ص208،209،210 .

و عليه فإن تركيا الجمهورية[1] سارت وفق فترتين رئيسيتين نحو التطور الاقتصادي، الأولى هي فترة إعادة التعمير الناجمة عن أضرار الحرب القائمة آنفا، والقائمة على المبادرة الخاصة و التدخل الحكومي معا في الحياة الاقتصادية للبلاد، على إثر القيود التي فرضتها معاهدة لوزان و المتعلقة بالجمارك و عقود الامتياز، إضافة إلى آثار عملية تبادل السكان في حل مشكلة الأقليات، التي لطالما عانت منها تركيا و فتحت أمام السكان وسائل العيش، لكن الافتقار إلى رؤوس الاموال من أجل تمويل المشاريع التنموية العامة و الاستثمارات، في نفس الوقت الذي كانت فيه احتكارات التبغ و الكحول و الملح مملوكة لإدارة الدين العام، بالإضافة إلى المعاملة الخشنة للشركات الأجنبية التي أدت إلى نفور المستثمرين الأجانب، كما أن أن تركيا لم تكن تمتلك ثروة البترول مما عرقل تطورها[2].

بعد إلغاء الخلافة و إعلان الجمهورية مباشرة تم التصديق على الدستور الجمهوري الذي أقر سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية، و قدتأثرت تركيا في إصلاحاتها بالنمطين الفرنسي و السويسري، و على إثرها تم تسوية مشاكل حقوق الإرث و الملكية العقارية الثابتة، إذ أولت الحكومة و على رأسها حزب الشعب اهتماما بالتنمية الاقتصادية، حيث عقدت العديد من المؤتمرات لتحقيق ذلك منها المؤتمر الاقتصادي في أزمير، و نظرا للعقبات فإن التركيز على الزراعة قد ازداد رغم تطلعها إلى التصنيع، وعلى إثر إلغاء ضريبة العشر في سنة 1925م و استبدالها بضريبة مبنية على تقدير الدخل الحقيقي للفلاح، بدأ الإصلاح الزراعي الهادف إلى إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين، و بفضل القانون المدني الصادر سنة 1926م تحقق هدف التنمية و نجحت السياسة الجديدة نوعا ما، و تم توزيع أراضي الوقف و الأراضي المتروكة على الفلاحين خصوصا العائدين من اليونان، لكن الافتقار إلى رؤوس الأموال ومحدودية المساحات الموزعة أعاقت القانون، ورغم أن البنك الزراعي الذي كان ينمو ببطء قدم الدعم المالي إلا أن النتائج كانت محدودة [3] .

[1] وهو مصطلح أصبح يطلق على الدولة العثمانية بعد إلغاء الخلافة، و ذلك بموجب معاهدة لوزان سنة 1923م .أنظر، هرشلاغ، المرجع السابق، ص 216 .

[2] نفسه ، ص 225 .

[3] نفسه، ص ص226- 229.

و عليه يمكن اعتبار التنمية الجديدة إعادة تعمير لمخلفات الحروب وبالنسبة للتنمية الحقيقية فإنها قد بدأت فعليا في عام 1927 م و ما بعدها، أما الأمر الذي دعم هذه التنمية فهو ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي، ففي سنة 1930 م تخلت تركيا عن استيراد القمح، لكن أزمة سنة 1929 م وجهت ضربة قوية للزراعة .

جرت محاولات التصنيع منذ سنوات (1909_1913 م) حيث صدر قانون تشجيع الصناعة، لكن رغم تكريس جميع وسائل التنمية الصناعية التي اتخذت خطواتها نحو التطور منذ العشرينيات إلا أن النشاط الفعلي الصناعي كان محدودا، و في 1924م قدمت إعفاءات جمركية للمواد الأولية المخصصة للصناعة وتم تقنين اتحادات الحرفيين من أجل تطوير و تنظيم الحرف.

و في 1927م صدر تشريع صناعي يشجع التصنيع و يدعم مشاريعه الحقيقية، مثل توزيع الأراضي مجانا والإعفاءات من الضرائب و القيود الجمركية مع تسهيل النقل و تقنين المشاريع، وتم تقسيم المشاريع بحسب كيفية العمل و نوعيته إلى أربع فئات، وخص هذا القانون العمل للأتراك وحدهم مع الاستعانة بخبراء أجانب لفترة محدودة.

غير أن مجموعة من العوامل أعاقت التنمية الصناعية، منها انسحاب المستثمرين الأجانب و إبعاد الأقليات من النشاطات المالية و التجارية، مما قلص الموارد المالية لكن مبادرة مصطفى كمال في تأسيس بنك[1] وفرت بعض الموارد المالية للمشاريع التنموية، أما الاستثمار في المشروعات فإنه كان ضئيلا لكن ذلك لا يمنعنا من القول بأن هذه المبادرات في تشجيع الصناعة قد ظهرت نتائجها الحسنة في نهاية العشرينيات و بداية الثلاثينيات[2].

[1]آس بانكاسي و هو بنك أعمال خاص أسس في سنة 1924م و اكتسب سمعة طيبة في الخارج، كان أهم بنك في الثلاثينيات و الأربعينيات، وكانت مهامه متنوعة، كمنح القروض و المشاركة في المشاريع التنموية .أنظر هرشلاغ، المرجع السابق، ص 231 .

[2]نفسه ، ص ص 230، 232 .

ثانيا : السياسة الإقتصادية الجديدة و أسبابها .

أ_ الدولوية و أساليبها :

يؤكد هرشلاغ بأن مجموعة من العوامل تحكمت في التوجه نحو السياسة الإقتصادية الجديدة ، منها العوامل الداخلية و التي تمثلت في الافتقار إلى رؤوس الأموال و نقص الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وكذا الأساليب المتشددة التي اتخذتها حكومة الجمهورية التركية في سبيل تأمين استقلالهاالاقتصادي و السياسي، إضافة إلى التدخل الحكومي في الحياة الإقتصادية للبلاد فكانت الحاجة إلى وسائل جديدة في المجالات المالية و الإدارية لأجل التنمية الزراعية و الصناعية معا ،كل هذه الأسباب حتمت عليها تبني النظام الجديد " **الدولوية**"[1]، بالإضافة إلى عوامل خارجية تجلت أساسا في الأزمة العالمية و تأثيراتها على الاقتصاد التركي، حيث أصيبت البلدان ذات الإنتاج البدائي بشدة في مرحلة الأزمة، خاصة في مرحلة هبوط الطلب على الإنتاج الزراعي و تناقص الطلب على المواد الخام و هبوط أسعارها .

وفي نفس الوقت كانت علاقة الجمهورية التركية الإقتصادية مع الدول الأوروبية غير متطورة إذ لم تعتمد على التجارة الخارجية ، فكان تأثير الأزمة العالمية على السياسة الإقتصادية لتركيا أكثر مما كان على اقتصادها في حد ذاته ، حيث توجهت في بداية الأزمة نحو التقوقع الاقتصادي مما زاد في حدة الأزمة، فتدهور الإنتاج و انخفض مستوى المعيشة و زادت البطالة ، فكان على الحكومة إنعاش الاقتصاد و تنميته من أجل تجاوز الأزمة، إذ دافع الساسة الأتراك عن أفكارهم حول تبني النظام الدولوي ، وكان معدل التنمية البطيء الذي سار عليه الاقتصاد التركي خلال العشرينيات من أهم الأسباب التي أدت إلى تبني النظام الاقتصادي الجديد، كما لا ننسى مخلفات الحرب العالمية الأولى و الحرب اليونانية ، فكان المغزى الحقيقي للدولوية هو خدمة احتياجات التنمية الإقتصادية في البلاد و رفع مستوى معيشة السكان ، وصيغ هذا النظام الاقتصادي الجديد وفقاً لمبادىء النظام السياسي في سنة1931م [2].

---

[1] ويعني الاصطلاح التركي للدولوية devletcilik صفة الدولة أو سياسة إشراف الدولة على السياسة الاقتصادية ، و يكمن الهدف الرئيسي لهذا النظام في تولي الدولة مهمة تمويل التنمية و إقامة المشاريع الصناعية و إدارتها . أنظر هرشلاغ، المرجع السابق ، ص 239 .

[2] نفسه، ص ص235،234،236.

تحركت الحكومة في سبيل إنجاح السياسة الجديدة على استحداث التدخل الحكومي في المشاريع و الاستثمارات التنموية وفق ثلاث اتجاهات رئيسية ، آخذة بعين الاعتبار تحقيق أهدافها ، أما الخطوة الأولى فكانت في التشريع ، إذ واصلت الحكومة عملية التشريع الاقتصادي التي كانت قد بدأتها سابقا ، حيث أضافت ملاحق إلى قانون تشجيع الصناعة الصادر في سنة 1927م ، من أجل زيادة استخدام المواد المحلية و ضمان كفاءة المشروعات، كما تم توزيع العديد من الأراضي و التي قدرت 200 ألف هكتار، أي ما يعادل أكثر من مليوني دونم ما بين(1934 _1939م) ، كما أقيمت العديد من المؤسسات و في مختلف المجالات لإدارة و إنشاء صناعات خاصة بالدولة من ناحية ، و تأمين رقابة الحكومة من ناحية أخرى، و على رأسها المؤسسة الخاصة بأبحاث التعدين التي تم تأسيسها سنة 1933م[1].

وفي الخطوة الثانية عملت الحكومة على تعبئة رؤوس الأموال، حيث فرضت الضرائب مثل ضريبة الدخل المفروضة على الموظفين في المدن، و على الأقليات خلال الحرب العالمية الأولى و التي أقرت في سنة 1925م ، أما في أواسط الثلاثينيات فقد تشكلت ضريبة الأملاك و التي أسهمت في إيرادات الدولة كثيرا، كما أسهمت الاحتكارات البالغ تقديرها ما بين20 إلى 30 %من الدخل الإجمالي للدولة، لكن ضريبة الدخل و الأملاك كانت مساهمتها محدودة إذ قدرت بـ 15%فقط من ميزانية الدولة، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته البنوك في تمويل المشاريع التنموية، و ذلك من خلال إعادة تنظيمها و تقنينها، و من العوامل التي ساعدت على تبني السياسة الإقتصادية الجديدة وسهلتالعمل وفق خططها التنموية قانون الجمارك الجديد[2] الصادر في سنة 1929م، فنجحت الحكومة في تعبئة رؤوس الأموال لأغراض التنمية رغم تفاقم ديونها على إثر القروض الخارجية و تعويض مستحقات السكك الحديدية ، إذ وصل مجمل الاستثمارات ما بين 33 _1939مإلى 450 مليون جنيه تركي [3].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 240.

[2]وهو قانون كان مبني على مبدأ المعاملة التجارية بالمثل كما هو محدد في بيانات الزعماء الأتراك و قرار حزب الشعب الجمهوري. أنظر هرشلاغ ، المرجع نفسه ، ص 238 .

[3]نفسه، ص ص242،243.

ب _ خطط السنوات الخمس :

يذكر هرشلاغ بأن تركيا قد اتبعت سياسة اقتصادية جديدة في فترة الجمهورية معتمدة في ذلك على النموذج السوفياتي، بحيث رغم أنها رفضت العمل بالنموذج السياسي و الاجتماعي الذي يتبعه السوفيات إلا أن خطط السوفيات للسنوات الخمس قد تسربت إلى ميدان التخطيط و التنمية التركية ، حيث نشر الاتحاد السوفياتي خطته الأولى للسنوات الخمس في سنة 1928م ، والتي أعجب بها الأتراك لكنهم تخوفوا من عدوهم القديم كما تخوفوا من الاشتراكية السوفياتية إلا أنهم تقبلوها أخيراً ، و اعتمدوا على المساعدة السوفياتية المتمثلة في قرض قيمته ثمانية ملايين دولار تركي لمدة عشرين سنة و بدون فوائد بهدف تمويل خطط السنوات الخمس الأولى ، كما أرسل السوفيات خبراء إلى تركيا و استقبل طلاب أتراك، وقد ساعد قانون الجمارك الجديد لسنة 1929م على تطوير الصناعة بفضل التحسينات التي تضمنها، بالإضافة إلى توفر رؤوس الأموال لتنفيذ الخطط و إنشاء صناعة تركية مملوكة [1]، و يمكن تفسير سبب هذه المساعدة السوفياتية لتركيا رغم عداوتهما القديمة إلى أن كون سياسة مصطفى كمال مع البلاشفة كانت على أساس أنه يحاول إقامة سد يحول دون وصول الدول الأوروبية و الإمبريالية الغربية إلى الاتحاد السوفياتي [2].

لكن ورد في دائرة المعارف الإسلامية بأن تركيا شهدت نهضة إصلاحية امتدت نحو المرافق الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث نشأ جيل جديد من الأتراك قاد حكومة الجمهورية نحو التطور ، وعليه تبنت الحكومة مبادىء خاصة ببرنامج اقتصادي تولت هي تمويله و تنفيذه على سنوات مقدرة، رمت به نحو التقدم في الإنتاج الزراعي بإدخال طرق زراعية حديثة وكذا التقدم الصناعي من خلال استغلال معادن الأرض في تطوير مشاريع التصنيع ، و العناية بالطرق و المواصلات للنهوض بالتجارة[3].

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 236 .

[2] أحمد نوري النعيمي ، **تركيا بين الموروث الإسلامي و الإتجاه العلماني** ، ط 1 ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 52 .

[3] دائرة المعارف الإسلامية ، **دائرة المعارف الإسلامية أصدر بالألمانية و الإنجليزية و الفرنسية** ،تر،محمد ثابت الفندي و آخرون ، مج 5، ص 208.

يتفق **شوكت باموك** مع هرشلاغ في أن تركيا تلقت مساعدات من السوفيات لتنمية اقتصادها و التي أعلنت في سنة1932م عن بدء النظام الجديد، من خلال العمل وفق سنوات خمس أولى بدأت فعلياً في سنة 1934م وسنوات خمس ثانية بدأت فعلياً في سنة 1938م[1]. وضعت الخطة الأولى سنة 1933منهائياً وبدأ في تنفيذها سنة 1934م، وقد اشتركت البعثة الأمريكية في إعدادها و صياغة مبادئها على نحو استخدام المواد الأولية المحلية في الصناعات المستقبلية و تنمية الصناعة النسيجية بالاعتماد على المواد المحلية الخام، أما المشاريع التي حددتها الخطة فتشمل المنسوجات و المعادن و الخزف و الصناعات الكيمياوية، لذلك يمكن القول بأن الخطة الأولى للسنوات الخمس قد أثمرت نتائجها الحسنة في السنوات الثلاث أي قبل انقضاء مدتها الحقيقية ، و ذلك رغم التقديرات المالية الغير دقيقة في تنفيذ المشروعات التي تبنتها الخطة .

أما الخطة الثانية فقد تم مناقشتها في بداية 1933م و أقرت نهائيافي سنة 1938م، وكانت مثل الخطة الأولى تركز على الاستغلال الكفء للخامات و الموارد المحلية، و قد تقرر فيها استغلال الموارد الطبيعية البرية و البحرية، و التركيز على الصناعة الثقيلة، و العمل على تطوير باقي المناطق صناعياً و تحسين المواصلات البحرية و عمل المخططون أيضا على إنشاء العديدمن المصانع و المعامل في مختلف المجالات، ومن أجل تطوير المناجم و طرق استغلالها صدر قانون 1935م، الذي يمنح الحكومة سلطة السيطرة على المناجم الغير مستغلة و المؤجرة لمدة سنة أما سكة الحديد فإنها دعمت الوحدة السياسية و الإقتصادية للبلاد، رغم توسعها المحدود و المتأخر وقد تم تدعيم الخطة الثانية للسنوات الخمس بخطة ثلاث سنوات أخرى، غير أن اندلا ع الحرب العالمية الثانية قد عرقل السياسة التركية في ميدان التنمية الإقتصادية على العموم و خطة السنوات الخمس الثانية خصوصا ، و مع ذلك فإن تركيا نجحت إلى حد ما في استثمار مبالغ معتبرة في الأشغال العامة و الخطط التنموية للسنوات الخمس وغيرها من مشاريع تنمية الاقتصاد التركي ، حيث قدر إجمالي الاستثمارات ما بين1933 و 1939م بما يقارب ألف مليون جنيه تركي أي ما يعادل 650 _ 700 مليون دولار [2].

1Sevket pamuK ,"**turkey s response to the great depression in comparative perspective1929_ 1939"**, Robert Schuman Centre for advanced studies Florence (Italy),2000, P 10.

2هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص244 ، 245 ،246.

ج _ نتائج السياسة الدولوية :

يؤكد هرشلاغ بأن السياسة الجديدة التي تبنتها حكومة جمهورية تركيا كانت لها نتائج إيجابية إلى حد ما، فقد تحقق تقدم لابأس به في ميادين الإنتاج. ففي التعدين نما الإنتاج نموا كبيرا حيث ارتفع من 1930 إلى 1940م بضعف العدد، وكذلك بالنسبة للفحم الذي ارتفع من 1.5 مليون طن إلى 3 ملايين طن في نفس الفترة، كما خلقت المشاريع المساعدة دعماً كبيراً للصناعة، فمصارف الدولة و القوانين خدمت أهداف الأولوية في تدعيم الصناعة من ناحية و دفعت بالاستثمارات نحو التقدم من ناحية أخرى، فقيمة الاستثمار في المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الصناعة ارتفعت من 63 مليون جنيه تركي سنة 1935م إلى 150 مليون جنيه تركي سنة 1939م وكل ذلك قامت به الدولة وهيئاتها المالية ، كما أقيمت مشروعات جديدة في مختلف فروع الصناعة [1]، وذلك ما أرادته السياسة الكمالية الهادفة إلى التصنيع من ناحية و البحث عن استقلال اقتصادي جديد من ناحية أخرى ، وهدفت أيضاً إلى خلق اقتصاد وطني يعادل اقتصاد الإمبراطورية العثمانية في فترة قوتها[2].

أما من الناحية السلبية فقد تجلت في الإحصاءات الغير دقيقة و الغير شاملة مثل نقص القيمة أو الفائدة في معظم المشاريع التي كانت تنتهي دائما بالخسائر نظراً لتقديراتها الخاطئة في معظم الأحيان ووجودها في مناطق غير ملائمة، إضافة إلى هياكلها الإنتاجية المعيبة وهو ما جعلها محل انتقادات ، كذلك واجهت صناعة السكر العديد من العقبات، بسبب الاستخدام المتزايد للمواد المحلية الخام، و الافتقار إلى التنسيق في توزيع المواد الخام و إدارة المعامل بالإضافة إلى موقعها المعيب ، كلها عوامل أعاقت الإنتاج و قللت كفاءته .

كما أن طبيعة النظام الجديد الذي يميل إلى تشجيع الصناعة أكثر من الزراعة، كانت تعتبر عيباً في هذا النظام باعتبار أن تركيا لطالما كانت بلد زراعي محض، لا يمكنه تجاهل احتياجات أساسية في مجتمع عمالي و الذي قدر بـ 70 إلى 80%[3].

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص246 ، 247.

[2] Marcel Bazin,Stéphane de Tapia,**"l'industrialisationde la turque : processus dedéveloppement et dynamiquesspatiales,"**méditerranée, t 87,1997, p 123.

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص247 ، 248.

و عليه فإن التنظيمات الخاصة بالإصلاح الزراعي و توزيع الأراضي على العائدين إلى تركيا و المطرودين التي أعقبت الحرب العالمية الأولى و الحرب اليونانية، لم تحسن أوضاع الملكية إلا قليلا إذ لم تكن المساحة المستغلة من الأرض تمثل إلا ثلث المساحة الإجمالية، كما أن الأزمة العالمية قد أنزلت على الزراعة أضرار جسيمة من ناحية انخفاض أسعار السلع المصدرة خصوصا، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي خفضت المحاصيل مما أدى إلى تقلص العرض و الطلب، كما أن الإجراءات الجمركية حالت دون التخلص من تراكمات التبغ .

لكن الزراعة تجاوزت الأزمة بفضل مساعدة الحكومة سواءاً عن طريق الدعم المالي أو بإنشاء تعاونيات الائتمان و التسويق، خاصة مؤسسة "**توبراك المركزية** "[1]، لكن رغم كل الجهود الأساسية التي بذلتها هذه المؤسسة، إلا أن الأرصدة التي خصصتها لتنمية الزراعة كانت محدودة، بالإضافة إلى ضعف التنظيم و بدائية الوسائل الزراعية المستخدمة منعا أي تكثيف جدي للزراعة و أي زيادة في إنتاجها، و بالتالي فإن أي زيادة يمكن ملاحظتها ترجع إلى توسيع المساحة المزروعة .

وضعت خطة أربع سنوات للتنمية الزراعية في سنة 1937م، و في نفس الوقت أدمجت التنمية الزراعية في سيرورة التصنيع، و ذلك بتوفير المواد الخام الزراعية للصناعة المحلية، وتكللت أخيرا هذه الجهود بالنجاح، حيث ارتفعت المساحة المحصودة من5 % من إجمالي مساحة البلاد في سنة 1937م إلى 12% في سنة 1939م ، كما ارتفعت المحاصيل الإجمالية ارتفاعا محسوساً في نهاية الثلاثينيات و ارتفع دخل الزراعة [2] ، إذ أنتجت تركيا ما يقارب أربعة ملايين طن من القمح في سنة 1936م ، و 3500 طن من زيت الزيتون و 48534 طن من التين ، و 198360 بالة من القطن، كان هذا في المجال الزراعي، أما في مجال التصنيع فقد قدر عدد المصانع بـ 245 ,65 مصنع يستخدم ما يقارب 257 عاملا[3].

---

[1] و هي مؤسسة تسويق جديدة أقيمت في سنة 1938م عملت على تنفيذ السياسات الزراعية الحكومية، و ساهمت بالتعاون مع البنك المركزي و البنك الزراعي على إمداد المنتجين بقروض ذات فوائد سهلة، كما عملت على رفع الديون القديمة. أنظر هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 248 .

[2] نفسه، ص ص247،248،249.

[3] دائرة المعارف الإسلامية، المرجع السابق، ص 208.

ساعدت مجموعة من العوامل على تحسين ميزان المدفوعات في البلاد، وقد تمثلت في ارتفاع إنتاج المناجم و انتعاش الصناعة بالإضافة إلى قيود الاستيراد و تشجيع التصدير ، و في ميدان التجارة كانت تركيا تعتمد على الأسواق الألمانية على وجه الخصوص نظراً لاتجاهات التنمية الاقتصادية المنعكسة خاصة في تركيب الواردات (أي انخفاض في الواردات المحلية و ارتفاع في السلع الخارجية) و قد أنشئت في سنة 1934 **مؤسسة تركوفيس** الخاصة لتخطيط الواردات .

سارت الحكومة التركية وفق اتجاهين أساسيين في الميدان الاقتصادي خلال فترة الثلاثينيات فكان الاتجاه الأول يقدم الأولوية للسلع المحلية بدلا من السلع المستوردة ، أما الاتجاه الثاني فقد منح الأفضلية لاستيراد السلع الرأسمالية، و بفضل تلك الجهود و السيطرة الواسعة على حركة السلع والعملة الأجنبية نجحت تركيا في المحافظة على استقرار الميزان التجاري طوال فترة الثلاثينيات وتخفيض ديونها الخارجية .

رغم الإنجازات الكثيرة التي حققتها الدولوية إلا أنها فشلت في العديد من الميادين، حيث اكتسبت هيكل سكاني ذو طبيعة مهنية زراعية، رغم طبيعة النظام الجديد الصناعية و تطلعات الحكومة إلى الموازنة في الاعتماد على الميدانين الزراعي و الصناعي معا، إذن فشلت الدولوية وإصلاحاتها في تحقيق أي تقدم مطلوب في الميدان الصناعي في بلد زراعي على نحو متميز [1].
لذلك شهدت عجزا في ميزانها التجاري بسبب تزايد نفقاتها و انخفاض مواردها خصوصا في الفترة الممتدة من 1930 إلى 1940 م باستثناء الفترة 1932 إلى 1933 م، أنظر الملحق رقم (3 0).
رغم أن التنمية الجديدة التي تبنتها تركيا الجمهورية لم تحقق النتائج المرجوة، إلا أنها مثلت تجربة جديدة ساهمت في تحريرها من الناحية الإقتصادية و مكنتها من تشكيل كيان سياسي مستقل ، وتمثل هذه التجربة خطوة جديدة نحو مستقبل اقتصادي جديد و هذا ما نلاحظه في القرن الحالي (القرن الواحد و العشرين).

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص249 ، 250 ، 251 .

المبحث الثاني:إقتصاد مصر و فارس في القرنين التاسع عشر و العشرين .

1 : إقتصاد مصر في عهد محمد على .

أولا : سياسة محمدعلي الزراعية و الصناعية و نظام الإحتكارات .

ثانيا:أحوال مصر الإقتصادية بعد محمد علي .

2 : إقتصاد فارس في القرن التاسع عشر و حتى الحرب العالمية الأولى .

أولا : مشاكل فارس الإقتصادية .

ثانيا :أسباب صعوبات فارس الإقتصادية و محاولات الإصلاح

1- إقتصاد مصر في عهد محمد علي.

أولا: سياسة محمد علي الزراعية و الصناعية و نظام الاحتكارات.

أ:الإصلاح الزراعي و نظام الاحتكارات :

لقد شكلت التجارب التي مرت بها مصر في نظم السياسة و الاقتصاد أرضيةً خصبة لإحداث أي إصلاح في المستقبل على رأي هرشلاغ، ذلك أن الوجود المملوكي في سنة 125م والتركي منذ سنة 1517م ثم حملة نابليون على مصر سنة 1798م وبعدها الغزو البريطاني القصير من سنة 1807م إلى 1811م كلها تجارب استفاد منها **محمد علي**[1]،فيما بعد سنة 1805م بعد قضاءه على المماليك بالتعاون مع الفلاحين، ثم اتجه لتجسيد أفكاره الإصلاحية[2]، و في هذا السياق يسجل لنا هرشلاغ بعض الملاحظات الهامة منها:

أن كثيرا من تجارب محمد علي لم تدم طويلا، ولكنه نجح في وضع أسس اقتصادية لتطوير البلاد في المستقبل، فقد كان هدفه الرئيسي هو خلق قوة عسكرية ودعم مركزه الشخصي على حساب كبار ملاك الأراضي المصالح الأجنبية، لذلك فقد ارتكز اهتمامه على تحقيق نظام مركزي في بلد زراعي لتحقيق تصنيع سريع و برأسمال نادر و قوة تنافسية ضئيلة معتمدا في ذلك على الخبرة الفرنسية و خاصة فيما يخص الجيش، و لكن هذا الأمر لم يمنعه في أن يعقد صفقات ناجحة مع البريطانيين سنتي 1811- 1812م ،كما عمل محمد علي لتخصيص نصف إيرادات الدولة للجيش، و رغم ذلك حاول إدخال إصلاحات بعيدة المدى في أساليب حيازة الأرض وفي الإنتاج الزراعي و أساليب الري و في مناوبة المحاصيل و في أساليب التسويق، و كبداية لهذه العملية قام محمد علي في سنوات 1808-1814 م على إعادة حقوق جباية الضرائب للدولة و التي كانت ممنوحة للملتزمين ، ثم صادر إقطاعاتهم إما بتعويض أو بدونه[3].

---

[1]جاء محمد علي إلى مصر كضابط في الفرقة الألبانية، التي أرسلها سلطان تركية سنة 1799م ليقضي على حملة نابليون بونابرت و عمره أنداك ثلاثين سنة، و رغم الهزيمة فإن محمد علي أصبح منذ جلاء الحملة على رأس جيش صغير، فأتاح له هذا المنصب فرصة إظهار مواهبه العسكرية، و ما إن حلت سنة 1805م حتى أصبح صاحب السيادة في مصر، و اعترف له بلقب الوالي.
أنظر ،جورج أنطونيوس، **يقظة العرب (تاريخ حركة العرب القومية)**،تر، ناصر الدين الأسد و إحسان عباس ،ط8 ، دار الملايين ، بيروت (لبنان)،1987م، ص 81 .

[2]ز.ي هرشلاغ ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط** ، تر، مصطفي الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت (لبنان) 1975 ، ص 105 .

[3]نفسه، ص ص 106، 107،108.

قام محمد علي كذلك بمنح متعهدي الضرائب السابقين منحا مدى الحياة ليصبح منذ ذلك الوقت المالك الشخصي و الفعلي لهذه الأراضي، ثم قام بعد ذلك بتأجيرها للمزارعين في سنوات1813-1820 م و ذلك بمتوسط وصل ما بين 3- 5 فدادين مسجلة في دفاتر سجلات الأراضي لكل فرد، و يقوم الفلاحون بتأدية مدفوعاتهم مباشرة إلى خزانة الدولة عن طريق الوكلاء ، و كان عليهم أن يستأنفوا زراعة الأراضي البور، ثم قامت الدولة باحتكار بيع المنتجات الزراعة و تحديد أسعارها أيضا[1].

هدفت سياسة محمد علي إلى جعل الأرض ملكا له ليكون المتصرف الوحيد فيها فهو استولي على أرض الوسية و الوقف ، و عمل على فرض الضرائب على أراضي المشايخ و الأرزاق و الأوقاف و ألغى نظام الإلتزام ، وسميت هذه المرحلة بمرحلة الكشف و الضبط و التحقيق وإجراء التجارب[2].

و بسبب ضغوطات داخلية و خارجية عمل محمد علي منذ سنة 1829 م على تغير سياسته فيما يخص حيازة الأرض، فأصبح يمنح للفلاح أراضي على شكل ملكية كاملة للأغنياء و الأعيان لتشجيع زراعة أراضي البور و أعفاهم من الضرائب لمدة عشر سنوات ، كما سمح لهم ببيع إنتاجهم لكل من المشترين الأفراد و المخازن الحكومية، و في سنوات 1846 م أصبح بإمكانهم رهن أراضيهم للدائنين و نقلها إلى الغير بمقتضي صك أو حجة، و في عهد سعيد في الخمسينات أصبح التمايز الاجتماعي أكثر وضوحا، بعد أن سقطت أملاك واسعة في أيدي قلة مع زيادة في عدد الحيازات الصغيرة التي لا تكفي لإعالة مالكيها نتيجة التحول من المحاصيل الزراعية و خاصة القطن، و في ظل تقلبات السوق اضطر الفلاحون للاقتراض من التجار بفوائد باهظة نتج عنها رهن الكثير من المحاصيل و الأراضي، و تحولت الكثير من أراضي الأغنياء و الطبقة الحاكمة إلى ملكية خاصة وفق قانون المقابلة لسنة 1871 م[3].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق، ص 109 .

[2]سلوى العطار، **التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي**، ط1، دار النهضة العربية للطبع و النشر، القاهرة (مصر)، 1989 ، ص 106.

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 109 .

عمل محمد علي كذلك على تطوير أساليب الري و الزراعة، معتمدا في ذلك على نظام الري الحوضي ثم ركز اهتمامه على زراعة المحاصيل الشتوية أي الحبوب (القمح و الشعير) و البقول شهور الصيف ، قصب السكر ، القطن ،الأذرة الصفراء ، الأرز . لجأ محمد علي كذلك إلى توسيع المناطق المروية و المزروعة و إقامة السدود على ضفاف النيل، حيث بدأ في بناء القنوات في دلتا النيل سنة 1820 م، لكن القناطر التي بدأ بناؤها سنة 1832 م أهملت بعد أن أنفق عليها حوالي 4 مليون جنيه ، وأنشأ إلى جانب ذلك في مناطق الدلتا قنوات كثيرة و بالعمق المطلوب لحمل مياه النيل في الصيف ، كما تم بناء ترع جديدة وزاد عدد السواقي و جلب محمد علي مضخات بخارية لضخ المياه إلى قنوات الصرف ، فأصبح من الممكن حصاد محصولين في السنة و بسبب التوسع في محاصيل الأرز و الكتان و القطن بدأ سنة 1813 م في زراعة أشجار الزيتون في منطقة الفيوم، وأشجار التوت لتربية دودة الحرير مستعينا بذلك بسورين و لبنانين[1] .

ارتفع إجمالي المساحة المزروعة بنسبة 25 % في الفترة (1824- 1840م) ليصل إلى 3.756.000 فدان، و أعطيت الأولوية للقطن الذي ازداد عليه الطلب بسرعة في السوق العالمية ، وعليه ارتفع إنتاج القطن سنة 1823 م إلى 18 مليون رطل ليرتفع إجمالي الصادرات من القطن في سنة 1824 م إلى668 ألف قنطار فأصبح بذلك هذا القطاع أساس الزراعة المصرية و اقتصادها ككل أي اقتصاد محصول واحد يعتمد اعتمادا كليا على الأسواق الأجنبية، عملت الحكومة كذلك على مساعدة المزارعين في توفير البذور و منح القروض و ثبتت مناوبة المحاصيل ومساحة الأرض ، لكن سياسة الاحتكار و تحديد الأسعار رغم تسويق الدولة لهذا الإنتاج جعلت الفلاح يعاني من انخفاض في الدخل، بينما حققت الدولة أربحا لكونها الوسيط بين الفلاح و السوق و مما زاد الأمر سوءا كثرة الضرائب و انقسام جهد الفلاح بين الخدمة العسكرية و أشغال الصخرة، وبعدها تم تفكيك الاحتكار و تحديد الأسعار لوقف التسلط التعسفي لملاك الأراضي و متعهدي الضرائب و لكن الوقت كان قد فات[2] .

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 109- 112 .

[2] نفسه، ص ص 112، 113، 114.

و كل هذا لم يمنع أن تحقق سياسة محمد علي بعض النجاحات، مثل ارتفاع مساحة الأرض المزروعة من 3.2 مليون فدان سنة 1800 م إلى 4.15 مليون فدان سنة 1852 م، و صاحب زيادة مساحة الأرض المزروعة نموا في عدد السكان هو الآخر من 2.5 مليون إلى4.5 مليون ، وقد صاحب هذه الزيادة في المساحة المزروعة كذلك زيادة في المساحة المحصولية و الناتج عن الوحدة زاد هو الآخر، وذلك عقب التغيرات التي حصلت فيما يخص أساليب الري و التحسينات الزراعية و تم الاعتماد على القطن باعتباره سلعة رئيسية في اقتصاد السوق السائدة، مما أدخل العنصر الرأسمالي قويا إلى مصر، فدعم بذلك دور الزراعة لفترة و ذلك في أواسط القرن التاسع عشر كما ساعد هذا الوضع على جذب المستثمرين الأجانب المهتمين بالاقتصاد المصري.

غير أن ما أعاق التطور الزراعي في مصر هو تحول محمد علي إلى سياسة التصنيع السريع، الذي يتطلب إمكانيات مالية و بشرية كبيرة، ثم أصبحت الزراعة قائمة على أسس مركزية وموجهة نحو صناعات عسكرية ثقيلة و بذلك أصبحت تنافس الزراعة على الموارد التي كانت محدودة [1].

و تأكد سجلات محكمة الفيوم الشرعية خلال القرن التاسع عشر، و التي تسجل مواردها النشاط التجاري و الاجتماعي في سجل شهادات صادرة من هذه المحكمة سنة 1853 م أن النشاطات التجارية لهذه الفترة كانت منتعشة خاصة بعد قيام **سعيد باشا** (1854- 1863 م) بإزاحة ما كان يعترضها من عقبات و المتمثلة في ضريبة الدخول ، التي كانت سائدة في أيام محمد علي باشا و بعد إلغائها توسع مجال المبادلات و زادت المعاملات[2] .

يبدو أن سياسة محمد علي والي مصر الزراعية لم تدم طويلا بسبب الإجراءات التعسفية التي قام بها اتجاه الفلاحين، بداية بالضرائب الفادحة و الخدمة العسكرية و نهاية بأعمال الصخرة و المنشآت العمرانية و بناء السدود و القنوات، و قد انعكست هذه الإجراءات على حياة الفلاح الاجتماعية .

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 14 .

[2] دانيال كريسيليوس و حمزة عبد العزيز بدر و آخرون، **دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني** ، ط1 ، دار الآفاق العربية ، القاهرة (مصر) ، 1997 ، ص 40 .

ب: الإصلاح الصناعي و نظام الاحتكارات .

قام محمد علي باتخاذ خطوات نشيطة نحو التنمية الصناعية، فأعلن سنة 1816م احتكارا حكوميا في ميدان الصناعة، والقائمة على عدم تدخل الدولة في أساليب الإنتاج لدى المنتجين الأفراد مع إمدادهم بالخدمات، ثم تقوم بشراء هذه المنتجات مع تحديد أسعار المواد الخام الزراعية فتحصل من ورائها على ربح مزدوج ، مرة عند تسليمه للصانع أو الحرفي و مرة أخر عندما تحدد سعر الناتج الصناعي التي كانت تحصل عليه كمحتكر من المنتجين و تبيعه للمستهلكين بأرباح تصل إلى 200 – 300 %و على هذا الأساس قامت الدولة بتشغيل قطاع صناعي مملوك للدولة، فأقيمت العديد من المصانع الخاصة بالسلع الصوفية[1]. و أهم ما أنشأ معامل الغزل و النسيج و القطن و الحرير، الكتان و الصوف ، فكان للقطن خاصة ثمانية عشر معملا في أمهات مدن القطر و أهم هذه المعامل معمل **بولاق** الذي يسمي معمل (**مالطة**)و كان رئيسه "**الميسو جوميل**" الفرنسي[2] ، كما أنشأت مصانع أخرى اختصت بصناعات السكر، و الزجاج و مسابك، و أقيمت مصانع متفجرات في القاهرة و الإسكندرية[3] ، هذه المدينة التي كانت تمثل همزة وصل تجارية بين أوروبا و إفريقيا وحتى المناطق التجارية في الشرق[4].

و في الفترة من 1829- 1840متم بناء أسطول جديد و أقيم 29 مصنع للقطن في الوجهين البحري و القبلي، إلى جانب مشروعات للخدمات و التصدير كتوسيع ميناء الإسكندرية، حيث أستعمل في هذه المشاريع ما بين 30 ألف عامل إلى 40 ألف عامل موزعة ما بين مشاريع قديمة وجديدة، و بسبب المركز الاحتكاري للدولة أصبحت أرباحها تصل إلى 100 %من السعر في أواسط الثلاثينات و وصل الإنتاج الصناعي إلى قمته في إطار الصناعة الرأسمالية [5] .

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 114، 115 .

[2]عمر الإسكندري و سليم حسن ، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى ما قبل الوقت الحاضر** ، مر، إ.ج سفدج ، ط2 ، مكتبة مدجولي ، القاهرة (مصر) ،1996 ، ص ص 148 ، 149 .

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 15 .

[4]Ronchetti Alexandre, **Légypte ET SES progres sous ismail – pacha**, imprimerie nouvelle A. Arnaud, marseille (franse), 1867, p 26.

[5]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 116 .

شهد التصنيع على غرار الزراعة هو الآخر العديد من المشاكل و بخاصة في المرحلة الأولى، وتتمثل هذه المشاكل أساسا في اعتماد مصر بالدرجة الأولى على توفير الآلات لمصانعها من أوروبا ، مما جعلها تابعة في هذا المجال، و إلى جانب ظهور الأطماع البريطانية في المنطقة و التي قامت على أساس اعتبارات تجارية و المتمثلة في حاجتها للقطن و رغبتها في حفر قناة السويس، و هنا اقتضت الحاجة من طرف محمد علي، أن يسيطر على طرق المواصلات و النقل تفاديا للسيطرة الأجنبية ، و أصبحت مشكلة المواصلات و ثقة الصلة بالنفوذ السياسي و الاقتصادي الخارجي. و لاعتراض المحاولات البريطانية اعتمد محمد علي في مشاريعه على الخبراء الفرنسيين، ضف إلى كل هذه المشكلات التي اعترضت طريق محمد علي انهزام إبراهيم باشا على يد القوات المشتركة ، ومما زاد الأمر سوءا كذلك هو الاتفاقية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الإنجليز سنة 1838 م و القاضية بإلغاء نظام الاحتكارات في كل أنحاء الدولة العثمانية و التي كان من ضمنها مصر، وهكذا قضت هذه المعاهدة على أحلام محمد و مشاريعه الإقتصادية .

ومنذ ذلك الوقت تحسنت المواصلات و أصبحت قادرة على خدمة التجارة الداخلية والروابط الخارجية للدولة ثم ازداد التعاون بين الإنجليز و مصر في مجال المواصلات و التجارة، وقامت تحسينات في كل من الطرق البرية و البحرية بين الإسكندرية و القاهرة كما بين القاهرة والسويس، و أقيمت محطات على جوانب الطرق و نظمت خدمات النقل بالعربات و خدمت نقل البضائع بالإبل سنة 1819م[1] .

قام محمد علي بإنشاء ثلاث مشروعات مهمة منها حفر ترعة المحمودية و إصلاح مرفأ الإسكندرية و إنشاء القناطير الخيرية[2]، و في النهاية أصبح الطريق البحري و البري كالتالي بالبحر إلى الإسكندرية أو شرق المتوسط و من هنا إلى السويس أو الخليج الفارسي، ثم مرة أخرى بالسفينة التجارية إلى الهند[3] .

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 117- 120 .

[2] الإسكندري ، المرجع السابق ، ص 150 .

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 121.

ج: نتائج الإصلاحات و تأثير رأس المال الأجنبي.

يبدو أن معظم تجارب محمد علي في الإصلاح الاجتماعي و التنمية الاقتصادية انتهت إلى الفشل، ذلك أن الفئة التي اعتمد عليها محمد علي في تجربته و المتمثلة في فئة الفلاحين التي كانت غارقة في غيبوبة اقتصادية و ثقافية و إلى جانب غياب الإطارات، أما في التعليم فإن مشاريعه كانت متواضعة حسب رأي هرشلاغ، و أمام المستوى الفني للعمال جعل من المستحيل استغلال الآلات بكفاءة. أما في الثلاثينيات فقد خلقت المنافسة الحادة على قوة العمل المحدودة بين الصناعة و الزراعة و الجبهة العسكرية ظروفا اقتصادية و اجتماعية لا تطاق، كل هذا حدث في ظل الاحتكار و الإكراه و الاستبداد مع انخفاض في الأجور، و على إثرها حدثت في هذه الفترة هجرة الكثير من الفلاحين إلى سوريا و حوالي 6 آلاف هربوا إلى عكا[1]، فكانت هذه أول هجرة جماعية واسعة كان سببها عدم استقرار الحالة المالية و بالتالي القضاء على كل محاولات الفلاح في إصلاح كيانه الاقتصادي أو الاجتماعي[2].

صاحب هذا الوضع انخفاض في إيرادات الدولة، و رغم هذا الفشل إلا أن لهذه التجربة تأثيرها الفعال في البلدان الشرق أوسطية فبفضل محمد علي زرعت فيها فكرة الإصلاح و التحرر من الحكم الأجنبي. وعموما فإنه في سنوات 1849- 1850 م حدث ارتفاع في قيمة الصادرات والواردات و قدر الفائض في الميزان التجاري بـ 500 ألف جنيه، و في سنة 1834 م أقام محمد علي إصلاحا نقديا مبنيا على عملة من معدنين هما **طارلي** ذهبي **وفضي** أو مصرية و التي تعادل 20 قرشا وتسمي أيضا **يزلك** و بعد قانون **جريشام** أخرجت عملة الجنيه المصري من التداول و مع انخفاض قيمة الجنيه من الذهب بدأ محمد علي يحقق أرباحا بسك عملات من فئات صغيرة قيمتها التبادلية أقل بكثير من قيمتها الإسمية، و في سنة 1846 م أعيد تنظيم الخزانة بمساعدة الاقتصادي **م. روسيه M. ros** و ذلك على أسس أوروبية، و عليه فإن محمد علي ترك الدولة حرة من الديون لورثته، كما نجح في تجنب منح عقود الامتياز للأجانب[3] .

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 122 – 125 .

[2] العطار، المرجع السابق، ص 137.

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 126 ، 127، 128 .

هذا التحسن في الميزان التجاري لم يستمر طويلا، ذلك أنه بعد وصول **إسماعيل باشا** إلى الحكم شهدت فترته نموا في الدين القومي، وصل هذا العجز سنة 1868م بدخل بلغ 5 ملايين جنيه إسترليني في مقابل إنفاق بلغ 16.6مليون جنيه إسترليني و هذا ما فسح المجال للمقرضين الأوروبيين للتدخل في شؤون البلاد الاقتصادية و السياسية[1]، و قد كان سببه الأساسي هو سياسة التبذير على المباني والمنشآت العمرانية و مشاريع المواصلات[2]. وفي **عهد عباس**1849-1854م حصل تحسن غير قليل في محصول القطن وصل سنة 1852م إلى 670 ألف قنطار لكنه ربط بنفقات ضخمة لإنشاء البنايات و الحدائق، و في نفس الوقت وفر حرية كبيرة في تسويق المنتجات التجارية سمح للأجانب بالاتجار بالمنتجات المحلية دون واسطة أما في **عهد سعيد** 1854-1863م فإنه تميز بتشجيعه لزراعة القطن، و تخفيض رسوم التصدير من 10%إلى 1% و حاول التركيز على الأشغال العامة في محاولة منه للتغريب، فتزايد الدين الخاص على إثرها ليصل سنة 1863م ما بين 10إلى 12 مليون جنيه إسترليني.

إستمر هذا العجز في عهد إسماعيل قدر سنة 1864 م بـ 24 مليون جنيه إسترليني، و بسبب نجاح تسويق القطن إلى الخارج و ارتفاع حجم الطلب البريطاني عليه ارتفع مركز مصر سنة 1865 م إلى المركز الثالث، وقام إسماعيل بإنشاء شركات احتكارية برأسمال أجنبي **"شركة العزيزية المصرية"** و**"شركة الخديوي"** بسبب استمرار تزايد العجز، وإنشاء قناة السويس و الأوضاع التي شهدتها مصر سنوات1863- 1865، و الانخفاض الشديد في القطن سنة 1887م و الذي قدر بـ 13 بنس هابطا إلى 13%و 47 بنس فقط للرطل، قام إسماعيل على إثرها بالموافقة على شروط الاستدانة و فتح البلاد أمام الأجانب و أصحاب عقود الامتياز، فأصبح التدخل الأجنبي في مصر كبيرا لدرجة أن عدد ملاك الأراضي الأجانب وصل إلى8.220 سنة1914 م أو حوالي0.5 % من إجمالي الملاك، و وصل التنافس على الاستثمارات بين الفرنسيين و الإنجليز في عقود الامتياز إلى 6.3 مليون جنيه إسترليني سنة 1883م، أما قناة السويس وصل بها حجم الاستثمار إلى 15.6 مليون جنيه، و منه فقد استثمر الفرنسيون في الإقراض و صناعة السكر أما البريطانيون فاستثمروا في البنوك و النقل والصناعة [3].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 128 .

[2]نجيب صالح، **تاريخ العرب السياسي 1856-1956م**، ط1، دار اقرأ، بيروت (لبنان)، 1985، ص 19.

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 129- 133 .

ثانيا : أحوال مصر الإقتصادية بعد محمد علي .

أ :النتائج الإقتصادية لحكم إسماعيل:

لعب المصرفي الفرنسي **إدوارد ديريفيي Edward di trevi** مركزا هاما في إدارة الشؤون المالية الخاصة و الحكومية لإسماعيل أثناء النصف الأول من عهده، لكن أرصدة ديريفيي لم تكن كافية لتغطية احتياجات إسماعيل الغير محدودة، فلجأ إلى الاقتراض من المصرفي الإنجليزي **جوشن Jochen** سنة 1864م مبلغت قيمته 5.7 مليون جنيه إسترليني، و في سنة 1866 م قدم مصرف **أوبنهيم Oppenheim** قرضا آخر قيمته 3 مليون جنيه إسترليني، و رغم ذلك استمر العجز في الميزانية وصاحبه هذا العجز انكماش في أسعار القطن ليقترض مرة أخرى قرض بريطاني قيمته 11.9 مليون جنيه إسترليني تلقت منه مصر فعليا7.2 مليون فقط. ومع استمرار انخفاض سعر القطن و الفشل المؤقت في تكرير السكر، اضطر إسماعيل لطلب قرض إضافي قيمته 7 مليون جنيه إسترليني، دفع منه 5 ملايين فقط، و ليتغلب إسماعيل على هذه المصاعب المالية لجأ إلى فرض ضريبة تتراوح ما بين12-15 مليون جنيه إسترليني و هي الضريبة التي تعرف **بالمقابلة،** و أجبر ملاك الأراضي كذلك على دفع ضريبة إضافية قيمتها 50 %من ضرائب الأراضي إلى جانب الضرائب العادية، بأقساط سنوية تصل إلى مدى 13 سنة ، مقابل منح ملاك أراضي الميري حق ملكية رسمية و كاملة لكل من يدفع في ست سنوات[1] .

وفي سنة 1874 م فرض إسماعيل قرضا آخر على الطبقة الغنية عرف باسم **الرزنامة** ، حيث بلغ إيراد هذا القرض إلى 1.878.000 جنيه إسترليني، لكن النفقات الضخمة مثل نفقات التوسع في السودان و الهدايا و الترف، أدت إلى تراكم الدُيون القصيرة الأجل بلغت 23 مليون جنيه إسترليني سنة 1873 م ، فاقترضت مصر لسداد ديونها قرضا عن طريق أوبنهيم قيمته 32 مليون جنيه تلقت منه مصر فقط 20مليون، ليصبح دين مصر الموحد للدائنين الأجانب في نفس العام 40 مليون جنيه إسترليني، و في سنة 1875 موصل دين مصر إلى 91 مليون جنيه إسترليني، أما دين إسماعيل الخاص فقد قدر بـ 11 مليون جنيه إسترليني مما اضطره إلى بيع حصته في قناة السويس لبريطانيا بـ 4ملايين جنيه إسترليني أي بنسبة حوالي 44%من إجمالي أسهم رأسمال الشركة[2] .

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 134 ، 135 .

[2] نفسه، ص ص 136 ،137 .

لجأ محمد علي في هذه الظروف إلى إنشاء صندوق الدين العام، و منح إدارته لممثلي الدائنين من الأجانب، و وصل دين مصر سنة 1883 م إلى 98.7 مليون جنيه إسترليني، أما الفوائد السنوية المطلوبة بلغت 4.368.000، و حسب قوانين **توفيق** تم تعين مراقبين للحسابات أحدهما بريطاني و الآخر فرنسي مهمتهما جباية الضرائب و توزيعها بين حملة الصكوك و استمر الوضع على هذا الحال حتى سنة 1883 م تاريخ فرض الحماية البريطانية على مصر، وهكذا أصبحت مصالح مصر الاقتصادية في يد هذين الممثلين. و بعد تسوية مشاكل الدين و صلت المدفوعات لحساب الدين والإتاوة السنوية للإمبراطورية العثمانية إلى 52%في سنة 1882 م و إلى 41% سنة 1904 م من إجمالي الإنفاق العام و تحملت مسؤولية تنفيذ هذه التصفية، الإدارة الواقعة تحت الهيمنة البريطانية ، ثم استعادت البلاد ماليتها منذ الثمانينيات حتى الحرب العالمية الأولى[1].

وبغض النظر عن كل المشاكل التي تم ذكرها إلا أنه لا يمكن نفي الجهود الكبيرة التي بذلها الخديوي إسماعيل في إقامة أعمال العمران التي عادت على البلاد بالمزايا الكثيرة [2].

لم تحل مسألة الديون إلا في مؤتمر إسطنبول سنة 1873 م بعد أن أعلن عن إنشاء محاكم مختلطة بين المصريين و الأجانب، و بقي الحال كذلك حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر، ثم قام الباب العالي بخلع الخديوي إسماعيل و استبدلته بتوفيق في 26 حزيران1879 م، وصاحب هذا الوضع فوضي في البلاد و اضطرابات دامية حاملة لشعارات الوطنية ضد الخديوي و الرقابة الثنائية مصحوبة بتأييد الجيش و ضغوط الحكومة الوطنية ممثلة في جماعة **عرابي باشا**[3]، و في هذه الأثناء تقدمت بريطانيا و أشركت معها فرنسا و طالبت من الخديوي خلع عرابي باشا من الحكم[4]، و تم شل الرقابة الثنائية من أيلول 1881 م إلى أيلول 1882 م، وبعد أحداث الإسكندرية قصف الإنجليز الإسكندرية في تموز 1882 م و انسحب عرابي باشا بعد هزيمته في **معركة التل**13 أيلول 1882 م و منه كانت بداية السيطرة البريطانية الفعلية[5] .

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص140- 144 .

[2]عبد الرحمان الرافعي، **عصر إسماعيل** ، ج2، ط4 ، د د ، د ب ، د س ، ص 9 .

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 145 ، 146 .

[4]ساطع الحصري ، **البلاد العربية و الدولة العثمانية** ، ط2 ، دار العلم للملايين ، بيروت (لبنان) ، 1960 ، ص 165 .

[5]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 147،148.

ب: سيطرة البريطانيين السياسية و الإقتصادية .

انتقلت السيطرة البريطانية على مصر منذ سنة 1883 م، و كان الفصل في المسائل المتنازع عليها طبقا لمبادىء وضعها **كرومر Cromer**، ومنذ ارتقاء **عباس الثاني** العرش سنة 1892 م ازداد النفوذ الإنجليزي في مصر، و تميزت المرحلة الأولي من السيطرة بالنزاع الإنجليزي الفرنسي و الصراع على السودان **"حادثة فاشودة"**، و بشكوك الإنجليز حول البقاء في مصر و قيام العديد من الحركات الثورية ضد الأجانب الذين سيطروا على مختلف المراكز الرئيسية في البلاد أعقاب الرقابة الفرنسية– الإنجليزية مع موجة من العداء المتنامي، ومثل حركة الإحياء الوطني، في هذه الفترة **جمال الدين الأفغاني** (1871- 1879 م)حيث عمل على الدعوة للمحافظة على القيم الإسلامية، مع الدعوة كذلك للاستفادة من عناصر معينة من التقدم الغربي[1]، وشعاره في ذلك (الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولوفي أهل الشرك)[2]، و هو نفس الخط الذي سار عليه نشاط **محمد عبده** الذي برز كقائد للحركة الإسلامية الجديدة، حيث عمل كمفتي لمصر و شغل عميد جامعة الأزهر، وقام سنة 1903 م بنشر فتواه التي تقضي بأن الفائدة المصرفية تدخل ضمن الأرباح المسموح بها .

و في سنة 1895 م تأسس "**الحزب الوطني**" برئاسة مصطفي كمال و الذي تبني شعار "مصر للمصريين" و كان محملا في ذلك بالكراهية ضد البريطانيين، و على إثرها سعى كرومر إلى الاعتماد على الحركات الأكثر اعتدالا مثل "**حزب الأمة**" خصوصا سعد زغلولو الذي تحول في رأي هرشلاغ إلى الحزب المتطرف فيما بعد. اتخذ كرومر العديد من الإجراءات لتحسين حالة الزراعة، فتحسنت أسعار الأرض و ارتفعت من 3.68 جنيه مصري للفدان سنة 1902 م إلى 7.27 جنيه مصري سنة 1905 م، وأُنشأت 160 شركة خاصة بالأعمال العقارية، وفي سنوات 1896 إلى 1905م أشرف سير **ويليام ويلكسوكس** على إجراء مسح واسع للأراضي، وذلك لأغراض الضرائب فضمن بذلك دخلا أكثر انتظاما للخزانة كما أدي إلى توزيع أكثر عدالة للضرائب[3].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 153 ، 154 .

[2]رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة (مصر) ، 2012 ، ص 17 .

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 155،156، 157 .

استمر الوجود البريطاني في مصر لتخوفها من سببين رئيسيين هما ، أن قناة السويس قد تستخدم كوسيلة لنشر النفوذ الألماني في المنطقة بأكملها، و كذلك الحاجة الماسة لحماية الاستثمارات البريطانية في مصر، لذلك قام **كتشنر Kitchener** في سنة 1913 م على إقرار نص قانون دستوري ، نص فيه على توسيع الحقوق المدنية (الحكم الذاتي)، و إنشاء جمعية تشريعية إلى جانب الاهتمام بمشاكل الزراعة ، فأنشأ سنة 1911 م وزارة للزراعة و بسبب ما أصاب المحاصيل الزراعية من تردي في الثمانينيات و التسعينيات، و خاصة تردي أسعار القطن لذلك قدم البنك الزراعي الذي أنشأ سنة 1902 م مساعدة مالية لـ 23 ألف مزارع قيمتها الإجمالية مليون جنيه مصري و بمعدل 42 جنيه مصري للفلاح الواحد، و قد شمل العدد الإجمالي للمقرضين ما بين 1- 2%من الزارعين، و بعد أن تم رفع الفائدة أصبح الفلاحون مدينون لأصحاب النقود و كانت هذه الفائدة في الأصل ربوية[1] .

و هكذا فشل القانون في تحقيق هدفه لكن كتشنر نجح في إنهاء إشراف الخديوي الشخصي على أرصدة الأوقاف، و منحها إلى وزارة خاصة بهذا الغرض، و في سنتي 1915- 1916 م أظهر قطاع الأوقاف فائضا ملحوظا، و في المجال السياسي ازدادت الكراهية المصرية للأجانب الذين استأثروا بمختلف المراكز الهامة في البلاد، وبسبب الأوضاع الدولية المزرية في البلاد والأوضاع الداخلية لمصر أعلن الإنجليز حكمهم العسكري في مصر، و تم إعلانها محمية بريطانية في 18 كانون الأول سنة 1914 م و عزل عباس الثاني، و عين في مكانه **حسين ابن إسماعيل** ولقب **بالسلطان** [2].

يتضح جليا مما سبق أن بريطانيا قد استحكمت سيطرتها على مصر جيدا و في كل الميادين السياسية و الاقتصادية، و لم تفسح المجال في ذلك للمنافسة الفرنسية، و لا حتى الألمانية التي ظهرت على الساحة السياسية فيما بعد، و يبدو أنها كانت الآمر الناهي فيما يخص إصدار القرارات و القوانين و تنظيم شؤون البلاد، و لم تكن سلطة الخديوي إسماعيل أو الذين جاءوا من بعده إلا سلطة تشريف .

---

[1] هرشلاغ، المرجع السابق ، ص ص 158 ، 159 .

[2] نفسه، ص ص 159، 160.

ج: الاقتصاد المصري عشية الحرب العالمية الأولى .

كانت الأوراق النقدية حتى سنة 1914 م قابلة للتحويل إلى الذهب، ولكن بعد ارتفاع أسعار القطن، و ارتفاع الإنفاق المحلي للقوات المسلحة أثناء الحرب حدث تضخم في كمية الأوراق النقدية، بينما استخدم جزء من احتياطي الذهب لتمويل الثورة العربية بقيادة **حسين شريف مكة**، وذلك بناءا على طلب بريطاني، و في سنة 1916 م تم تغطية50 % من الأوراق النقدية بالذهب و بسندات الخزانة البريطانية و الخزانة المصرية، بينما احتاجت 50 % الأخرى إلى ضمانات يقوم بها البنك بموافقة الحكومة، و من سنة 1904 إلى سنة 1919م زادت كمية التداول في الأوراق النقدية. أما فيما يخص الزراعة فقد تحسنت على العموم خاصة محصول القطن مما انعكس بالفائدة على القطاعات الأخرى، و ارتفع متوسط صادرات القطن بين سنتي 1910-1914 م بعد انتهاء أزمة الأسعار إلى حوالي 29 مليون، جنيه وحتى في زراعة الحبوب حدثت أيضا زيادة، إلى جانب الرخاء في سوق السكر غير أن تقلبات السوق العالمية فيما يخص السكر أثرت على هذا المنتوج فيما يخص الطلب و السعر[1].

أما فيما يخص الصناعة عشية الحرب العالمية الأولى فهي تكاد تكون مشجعة، حيث قدر عدد الذين يكتسبون في الصناعة بـ 4- 5 %أي حوالي 60- 70 ألف من إجمالي المشتغلين بأجر وذلك سنة 1875 م و بـ13%بعد الحرب، و كذلك شهد الفوسفات زيادة في الإنتاج أما الصناعات الأخرى فقد عانت من مشكلة منافسة المنتوجات الأوروبية، و فيما يخص شبكة المواصلات والنقل فمنذ نهاية السبعينات حتى سنة 1914 م اتسعت خلالها شبكة السكك الحديدية من حوالي 2.000كيلومتر إلى حوالي 4.600 كيلومتر، و بخصوص شبكة البرق فقد ازدادت من 9.300 كيلومتر إلى 11.000 كيلومتر، و لكن بعد اندلا ع الحرب سرعان ما عاد الوضع للتراجع، وشهدت هذه الفترة أيضا تحسن آخر في ميزان المدفوعات المصرية، و وصل متوسط الصادرات سنة 1910- 1914 م إلى حوالي 32 مليون جنيه مصري، أما الواردات فبلغت حوالي 25 مليون جنيه مصري[2].

---

[1] هرشلا غ ، المرجع السابق ، ص ص 161 – 164 .

[2] نفسه، ص ص 165،166.

وفيما يخص قناة السويس أهم مشروع اقتصادي، فبعد محاولات عدة تمكن أخيرا **فرديناند ديليسبس Ferdinand de Lesseps** من الحصول على عقد إمتياز حفر القناة في عهد **سعيد،** الذي منحه هذا الامتياز في 30 تشرين الثاني 1854م ليقوم ديليسبس سنة 1855 م بإقامة لجنة دولية عبرت سنة 1856 م عن رأيها المحبذ لحفر القناة بين البحر المتوسط و البحر الأحمر، مقدرة الإنفاق المطلوب بما لا يزيد عن 200 مليون فرنك، أي حوالي 8 مليون جنيه إسترليني، و منه تأسست الشركة العالمية لقناة السويس سنة 1858 م يترأسها ديليسبس كرئيس لمجلس المديريين، وقسم رأسمال الشركة إلى 400 ألف سهم موزعين كالتالي:

أخذ الفرنسيون 25 ألف سهم، النصف فقط أي (2.7.111 سهما) وأخذ سعيد مع الوقت معظم الأسهم المتبقية، بالإضافة إلى حصته البالغة 64 ألف سهم فارتفعت أسهمه إلى 177.642 سهما، وتعهد سعيد بمقتضي اتفاق سري أن يقدم 20 ألف عامل دائم لأعمال الإنشاء، و إلى جانب العديد من التسهيلات الأخرى وتم الاتفاق على أن تحصل مصر على نسبة 15%من صافي ربح الشركة وتخصص نسبة 10% من الأرباح لحملة أسهم التأسيس و كانت نسبة 75 %المتبقية لحملة الأسهم العادية، وبسبب تعطل أعمال الإنشاء سنة 1864 م كلفت مصر بدفع تعويضات لخسائر العمل قدرت بـ 48 مليون فرنك أي (3.5 مليون جنيه إسترليني) تدفع بأقساط سنوية تتناقص حتى نهاية 1879 م، وتم الاتفاق على رهن التوزيعات عن الأسهم العادية التي تمثلها مصر في شركة قناة السويس لدفع التعويض حتى سنة 1895 م[1].

وفي سنة 1285 هـ دعا إسماعيل باشا الخديوي بعض ملوك أوروبا و قام بفتح قناة السويس[2]، وذلك بما يوافق 17 تشرين الثاني 1869 م، و انتهي عقد الامتياز رسميا في 12 تشرين الثاني 1968 م و كان ينبغي نقل ملكية القناة إلى مصر بعد دفع تعويضات للشركة على المنشآت الموجودة هناك.[3]

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 166- 170 .

[2] إبراهيم بك حليم ، **تاريخ الدولة العثمانية (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية)** ،ط1 ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت (لبنان)، 1988، ص 220 .

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 171 ، 172 .

وصلت الاستثمارات في القناة عند افتتاحها في سنة 1869 م إلى ما بين16 إلى 18 مليون جنيه إسترليني، و بعد اضطرار مصر لبيع حصصها من الأسهم[1] للإنجليز تحولت حصص الأسهم منذ 1880 م كما يلي:

أصبحت الحكومة الإنجليزية تملك 44 % من الأسهم أما الشركة التي ظفرت بنصيب مصر من صافي إيراد الشركة فحصلت على نسبة 10 %، و فيما يخص مجلس الإدارة فكانت له نسبة 2 % وهذا إلى جانب حقوق الأجانب من مقاولين و موردين و موظفين و غيرهم[2]، وهكذا استعمل الإنجليز حجة حماية القناة و حماية استثماراتهم كذريعة لاحتلال المنطقة، و مع حلول سنة 1888 م و في اتفاقية القسطنطينية أعلن المؤتمر أن القناة محايدة و مفتوحة لجميع السفن دون تميز، لكن الاتفاقية اخترقت مرتين في الحرب العالمية الأولى و الثانية، و حتى سنة 1922 م منح الإنجليز بموجب الاتفاقية المبرمة مع مصر استقلالها و لكنهم ضلوا مسؤولين عن حماية القناة، وقد سمحت مصر سنة 1936 م لبريطانيا أن تحتفظ بقوات لحماية القناة .

وفي سنة 1956 م زاد أعضاء مديري الشركة من المصريين إلى 7، و اتفق على دفع نسبة 7 %من دخل الشركة كضرائب للخزانة المصرية و أصبحت ملاحة السفن المصرية بين موانىء القناة مجانية . و مع حلول سنة 1961م أصبحت قناة السويس تمثل مركز عبور بنسبة حوالي 17 %من إجمالي تجارة العالم، و استمر إسهام القناة منذ سنوات 1906، 1955، 1956، 1961، م[3] ، و في هذه السنوات لم تنته مشكلة القناة حيث عملت بريطانيا على تجميد أرصدة مصر الإستراتيجية وهددت باستخدام القوة إذا لم توافق مصر على تدوين القناة[4] ، و يضيف هرشلاغ أنه في الوقت الحالي يأتي حوالي من 10- 20 % من الإيرادات المنتظمة للحكومة المصرية من القناة [5].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 173 .

[2]مصطفي الحفناوي ، **قناة السويس و مشكلاتها المعاصرة (الإدارة و الاستغلال)**، ج4 ، مطبعة جريدة قناة السويس ، القاهرة (مصر)، 1954 ، ص 521 .

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 174- 177 .

[4]محمد مصطفي صفوت، **إنجلترا و قناة السويس 1854- 1956**، شركة فن الطباعة، الإسكندرية (مصر)، د س، ص 6.

[5]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 178 .

1- إقتصاد فارس في القرنين التاسع عشر و حتى الحرب العالمية الأولى.

أولا : مشاكل فارس الإقتصادية .

أ_ تدهور الموارد و المالية العامة في فارس:

يذكر هرشلاغ بأن مجموعة من العوامل ساهمت في تدهور فارس من الناحية الاقتصادية حيث أثرت هجرة الشعوب و تغير أنظمة الحكم في فارس إضافة إلى الحروب المستمرة، في تناقص السكان و تدهور مواردهم الاقتصادية، إذ عانى الشعب الفارسي من الحروب و الأوبئة معاً في معظم مراحله، بالإضافة إلى دمار الأسس الاقتصادية (التجارة _ الزراعة _ الصناعة) إما عن طريق الإهمال أو عن طريق الحروب،إذ أرهق **نادر شاه**[1] شعبه بالحروب في أواسط القرن الثامن عشر فانتشرت المجاعة في فارس في القرن التاسع عشر. و مع مقتله كان الشعب الفارسي مجهداً بالضرائب ومرهقا بالخدمة العسكرية و العمل الجبري، لذلك كانت معظم خطط الاستثمار تتعثر في مراحلها الأولى، خاصة تلك المتعلقة بالمواصلات و قد استمر هذا التدهور حتى بعد مرحلة نادر شاه .

كان نظام الحكم استبداديا يطمح دائما إلى ملء خزانته بأي وسيلة وعلى حساب الآخرين في ظل الافتقار إلى الموارد المالية الخارجية ، جعل الضغط يتجه إلى الداخل مما أدى إلى إفقار الفلاحين، و جعل موارد البلاد مبددة و معرضة أكثر للنفوذ الأجنبي، بالإضافة إلى تحول خطوط المواصلات الرئيسية و إفقار التربة، كانت كلها عوامل أدت إلى الإفقار الاقتصادي و التحلل السياسي. إن عدم تنظيم و هيكلة الجهاز المالي و الاقتصادي عموما، و التغيرات المستمرة للوزارات المالية، و إدارة الجمارك من قبل الأجانب بدون رقابة عامة أو حكومية حقيقية، قد سبب تدهوراً اقتصاديا كبيراً، وفي ظل غياب الرقابة كان جزء هام من العائد يختفي و لا يدخل الخزانة الحكومية، و كان المسؤولون عن جباية الضرائب يتولون وظائفهم على أساس شخصي و ليس على أساس المؤهلات المهنية، و رغم أن الموظفين الأجانب نجحوا في زيادة عائد الجمارك، لم تتحسن الأوضاع المالية .[2]

---

[1] و قد خلف الشاه عباس الثالث و لقب بطهماسب الثالث ، قام بعدة حملات على العراق كانت فاشلة في أغلبها ، حيث وجد الجيش العثماني في وجهه ، و كانت أول محاولاته للسيطرة على بغداد في عهد الوزير أحمد باشا سنة 1149 هـ . أنظر، علي ظريف الأعظمي ، **تاريخ الدول الفارسية في العراق** ، مطبعة الفرات ، بغداد (العراق) ، 1927 م ، ص113 .

[2] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 179 ، 180 .

عكس أسلوب فرض الضرائب المتجذر في فارس تخلف بنيانها الاقتصادي و الاجتماعي ، كما شكل في ذات الوقت عائقا منع الدولة من تنظيم حياتها الاقتصادية على أسس حديثة ، إذ كانت الضرائب تدفع نقداً و أحياناً عيناً في ظل صعوبات النقل و التخزين و عدم دقة الحسابات ، و عليه كان على الحكومة الاعتماد على جباة محليين أو إقليميين (كملتزمين للحكومة) بحصص ثابتة، كل ذلك في ظل عدم وجود ميزانية حقيقية و حسابات دقيقة لديون الدولة، و قد أدى انخفاض رواتب موظفي الضرائب إلى أخذ هؤلاء لنصيب غير قليل من هذه الضرائب، و عليه كان على الحكومة تحمل خسائر كبيرة باختفاء هذه الضرائب المدفوعة عينا، وهي في طريقها إلى مخازن الحكومة في ظل صعوبة المواصلات، كما كان الجوع يسود المقاطعات التي لا يجود فيها المحصول فتقوم على إثرها مظاهرات الخبز خاصة عندما يصعب إيصالها من مراكز الإنتاج إلى مراكز الطلب، و لو أن جهاز الحكومة وفر وسيلة العمل بكفاءة، من أجل إلغاء المفاسد الاجتماعية و الاقتصادية في هذا البلد المتأخر (التغلب على النقص الناتج عن الجفاف أو المضاربة) .

هناك أنواع من الأراضي كانت معفية من الضرائب كأراضي الأوقاف و الأراضي الواقعة حيازتها تحت وصاية الشاه [1]، و قد كانت أراضي ذات مساحات واسعة تشمل كل من خوزستان و سيستان و هي ملكية شخصية للشاه و عائلته ، إضافة إلى أملاك الدولة و الوقف و تمثل نسبة 70 % أما النسبة الباقية 30% فهي موزعة على الشعب، و رغم الإصلاحات العديدة إلا أن الفلاح ظل يئن تحت وطأة هذه الملكية، و إن كل هذه العوامل قد أثرت سلباً على الإنتاج [2] . كما أن البنيان النقدي سجل هو الآخر عجزاً سنوياً في الحكومة الفارسية إلى مبلغ يزيد عن خمسة مليون دولار في نهاية القرن التاسع عشر، و هذا في ظل انخفاض عائدات الجمارك وفقاً للرسوم المفروضة و طبقا للامتيازات الأجنبية[3].

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 181 ، 182 .

[2] محمود شاكر، **إيران**، ط 4، المكتب الإسلامي، بيروت (لبنان)، 1986، ص 102.

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 182 .

كانت الضرائب المفروضة على السلع المصدرة و المستوردة تشكل ما بين 4 إلى 5 % من القيمة الإجمالية للصادرات و الواردات، و رغم أن البلجيكيين نجحوا في زيادة عائد الجمارك بمقدار 60 إلى 70%، و ذلك بفرض رسم موحد على جميع الواردات و الصادرات، و إلغاء نظام تعهد الجمارك، إلا أنه إرتهن لحساب الديون الخارجية للدولة، و نجد إلى جانب الموارد الثابتة المتمثلة في الضرائب المفروضة على الأرض و الماشية و التجارة و على الصناعة و ريع تأجير أراضي الدولة و التاج إضافة إلى الجمارك، و أثقل هذه الضرائب ضريبة **السادر**[1] ، موارد غير ثابتة كالهدايا و الرشاوي و الغرامات و المصادرات ... الخ، وقد أدت كل هذه العوامل إلى الافتقار إلى سياسة اقتصادية فعالة و سياسة ضرائبية موجهة .

لقد سبب تزايد النفقات المستمر تزايداً في العجز، و رغم نجاح **شوستر Schuster** في سنة 1911م في معالجة الوضع الاقتصادي و المالي، و ذلك بزيادة الإيراد إلا أن ذلك لم يكن إلا استراحة مؤقتة، إذ أن هيكل الميزانية قد عبر حقيقة عن تأخر البلاد اقتصاديا و سياسيا، حيث كان خمسا هذه الميزانية ينفق على الجيش[2]، في ظل الضغط المتزايد من قبل الدول الأجنبية خاصة في بداية حكم الأسرة القاجارية (1794م _ 1925م) ، إذ انتزعت منها روسيا أراضي القوقاز بمقتضى معاهدة 1813م [3]، معاهدة كولستان التي تعرضت على إثرها إيران لهزة قوية بفعل شروطها المذلة [4]، أما الخمس الثالث فهو مخصص لدفع المعاشات و الخمس الرابع خصص للبلاط (الشاه و عائلته) ، و الخمس الأخير أو أقل منه مخصص لكل مهام الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية، كل ذلك إلى جانب انخفاض قيمة عملة الكران الفضية و اختفاء التومان الذهبي، فكانت الميزانية كلما أظهرت فائضاً فإنه يوجه مباشرة إلى خزائن الشاه بدلاً من استثماره في تنمية البلاد[5].

---

[1] و هي إتاوة تفرض على منطقة معينة أو دولة بأكملها لتغطية نفقات الحرب أو بناء قصر أو استقبال سفراء أجانب، و كان حاكم المقاطعة مسؤولاً عن جبايتها بأي وسيلة يراها مناسبة ، أنظر هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 183 .

[2] نفسه، ص ص 182، 183.

[3] علي مولا ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ط 3 ، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) ، 2009 ، ص 547 .

[4] ديلك قايا ، **كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (1840_1876)** ، تر، حازم سعيد منتصر ، ط1، بيروت (لبنان) ، 2008، ص 186 .

[5] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 183 ، 184 .

ب_ مشاكل القطاعات الإقتصادية الرئيسية :

يؤكد هرشلاغ على أن صعوبات فارس الزراعية تعود أسبابها أساسا إلى المستوى المنخفض للاستثمارات، و الأساليب المتخلفة في الفلاحة و الملكية و الضرائب، بالإضافة إلى تكوين المنطقة الصعب و الغير ملائم من الناحية الجغرافية، كل ذلك أعاق الزراعة و أثر عليها سلباً، لذلك كان عليها أن تعتمد على الري الاصطناعي، و عليه فإن معظم أراضي فارس كان بالإمكان أن تصبح خصبة بمزيد من المياه المستخدمة استخداما كفياً، كما أن الفلاح الفارسي في أجيال سابقة ضرب المثل في المثابرة و الجهد المضني ، للإفادة من التربة إلى أقصى حد باستخدام أكثر المعدات بدائية ، كما منع الدمار عن طريق الحرب و نظام الحكم الفاسد، من التوجه إلى صيانة نظام الري القائم و إنشاء نظام حديث، و في ظل هذه الظروف إضافة إلى الاستغلال الغير عقلاني للمياه، كانت الحكومة و كبار ملاك الأراضي يعملون على اعتصار كل عائد ممكن من الفلاح، لذلك فشلت كل المحاولات التي بذلت في النصف الأول من القرن التاسع عشر لإنشاء سدود و شبكة من القنوات و ذلك بسبب التخطيط المعيب، كما منعت ظروف فارس الإقتصادية و السياسية في بداية القرن التاسع عشر تنفيذ أي مشروع خاص بأعمال الري، رغم المحاولات العديدة خصوصاً من قبل الأجانب في 1903م _ 1906م .

كانت ظروف حيازة الأرض و أساليب الفلاحة في الزراعة الفارسية تؤخر تنمية الإنتاج الزراعي كالحبوب، التي عرفت انخفاضا بسبب رداءة الأدوات و عدم زراعة مساحات كبيرة من الأرض القابلة للزراعة و الري[1] ، إذ لم يكن يزرع إلا ثلث المساحة و الباقي يبقى بوراً. و لقلة المياه نجد أن الأراضي المزروعة يعتمد ثلثها على الري و الباقي على المطر، و بهذا تشكل الأراضي المزروعة نسبة 30%من المساحة الإجمالية لأراضي إيران الزراعية[2] ، فكانت زراعة اكتفائية خاصة في مجال الحبوب (القمح _ الشعير _ الذرة)، و أحياناً كانت تشهد نقص في الحبوب و ارتفاعا في أسعارها بشكل مفاجىء و مستمر[3].

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 185 .

[2] شاكر، المرجع السابق، ص 101.

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 186 .

تمتع القطن الفارسي برخاء مؤقت في فترة الحرب الأهلية الأمريكية و نجح في التغلغل في الأسواق الأجنبية، لكنه لم يشهد تطوراً حقيقياً بسبب عدم وجود دعم حكومي [1]، إذ لم تكن الأهداف الرئيسية لسياسة الحكومة تشجع و تدعم الإنتاج المحلي، و إنما كانت تركز على ضمان الوفاء بالحاجات المالية و التأكد من إمداد المدن الرئيسية خاصة العاصمة بما تحتاجه من مؤونة[2]، كما عرف التبغ و الأفيون ازدهارا كبيراً نتيجة للدعم و الإشراف المنظم، من قبل أصحاب عقود الامتياز الأجانب أو من قبل الحكومة المحلية، و أصبح أحد فروع الإنتاج الزراعي المربحة، كما أن أراضي فارس كانت تناسب زراعة الأفيون الذي أصبح عنصر مهم في صادرات إيران و مصدر رئيسي لإيرادات حكومتها .

أما الحرير الذي كان يشكل واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية في فارس حتى أواسط القرن التاسع عشر، لكن إنتاج دودة الحرير عانى تدهوراً لأسباب متعددة منها الإهمال و الافتقار إلى العناية الخاصة بهذا الفرع، إذ انخفض على إثر ذلك إنتاج الحرير إلى 200 طن متري في سنة 1750م بعد أن كان 1900 طن متري في سنة 1669م ، لكنه نمى مرة أخرى في سنة 1850م إلى أكثر من ألف طن بفعل ارتفاع أسعاره و زيادة الطلب عليه [3]، حيث كانت إيران المنبع الرئيسي لتصدير الحرير لأوروبا ، و قد كان الحرير الخام موضوعاً في البنود الرئيسية للصادرات الموجهة نحو أوروبا [4]، لكنه سرعان ما عاد إلى الانخفاض نتيجة للمرض الذي أصاب إنتاج دودة الحرير، و الذي وصل إلى 100 طن في سنة 1860م ، و لم تبذل أي محاولة لدعم هذا القطاع إلا في سنة 1909م، حيث ارتفع تدريجياً إلى 500 طن، و بالنسبة لتربية الماشية فإن مزايا فارس الطبيعية و تراثها الغني ساعدا على تربية الجمال و الماعز و الغنم و السمك و غيرها ، مما وفر الأسس للعديد من الصناعات كالجلود والصوف و الكافيار[5].

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 186 .

[2] شارل عيساوي ، **تأملات في التاريخ العربي** ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (لبنان) ، 1991 ، ص 89 .

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 186 .

[4] عيساوي ، المرجع السابق ، ص 96 .

[5] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 187 .

كانت المدن تعاني من التدهور في الأحوال الاقتصادية أيضاً مثلها مثل الريف، حيث عبرت الأزمة الاقتصادية عن نفسها في انخفاض عدد السكان من ناحية، و تحول الأحياء إلى خراب من ناحية أخرى، إذ تحطمت معظم صناعات فارس التقليدية (صناعة الحرير _ السجاد _ الأواني و النحاس) خلال القرن التاسع عشر، كما ساهمت مجموعة من العوامل في الانكماش الاقتصادي للبلاد كتدفق المنتجات الأجنبية، و الانخفاض في قيمة العملة و انعدام الاستقرار السياسي، إضافة إلى الافتقار إلى وسائل النقل و المواصلات الملائمة، كل ذلك ساهم أيضاً في تدهور التجارة و الصناعة معاً. وقد اهتم الفرس منذ بداية القرن التاسع عشر باستغلال مواردهم المعدنية بتشجيع من الأجانب [1]، مثل الحديد في (كرمان و أصفهان و أناراك) و النحاس في (أصفهان و همذان) ،و الكروم الموجودة في مشهد و شيراز بالإضافة إلى النفط كأهم مصدر للطاقة[2] ، كما أقيمت صناعات حربية في تبريز من الخامات المحلية، و رغم إقامة اتحاد التعدين للبنك الفارسي في سنة 1890م إلا أنه لم يحقق نتائج مرضية إلا في البترول .

كان السجاد رغم تدهوره و انحطاط جودته في ظل المنافسة التركية و الصينية و الهندية ، لا يزال يشكل مصدراً هاما لدخل السكان و الاقتصاد معاً، حيث بلغ إنتاجه 435 ياردة مربعة سنة 1913م، و بينما حافظت بعض المنسوجات كالأغطية و الشالات على مراكزها، كانت بعض الصناعات المعدنية و الخزفية التقليدية تعاني أزمة حقيقية. و أمام هذه المشاكل و أخرى بلغ الاستيراد ضعف التصدير في ظل الديون المتزايدة، و مع مرور الزمن بلغ العجز التجاري أسوأ حالاته. أنظر الملحق رقم (4 0).

و استمر هذا الوضع حتى بعد الحرب العالمية، لكن منذ أن بدأت شركة البترول نشاطها أصبحت هناك وسيلة لموازنة العجز، بفضل زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات و مدفوعات الحكومة[3].

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 187 .

[2] شاكر، المرجع السابق، ص 110.

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 188 ، 189 .

ثانيا: أسباب صعوبات فارس الاقتصادية و محاولات الإصلاح.

أ_ضعف الحكومة المركزية و البنية الاجتماعية:

يذكر هرشلاغ بأن من أسباب صعوبات فارس التي أعاقت تطورها الاقتصادي، ضعف الحكومة المركزية و طبيعة البنية الاجتماعية للشعب الفارسي. فأما الأولى فتتمثل في فرض حكام فارس نظاما استبداديا استغلاليا خصوصا في فترة حكم السلالة القاجارية التركية التي وصلت إلى الحكم في نهاية القرن الثامن عشر[1]، حيث عمل هؤلاء الحكام على تقوية سلطتهم المركزية على حساب شعوبهم حيث كانوا ينظرون إلى إيران على أنها بلاد مفتوحة فانشغلوا بنهبها أكثر من حكمها[2]، لذلك كان مصيرهم القتل على أيدي مواطنيهم .

فكان أول حكامها قد تميز بالقسوة و الاستبداد و هو **آغا محمود** الذي حول العاصمة إلى طهران، و قام بتطويرها في حين أهملت مدن أخرى عرفت بماضيها العريق مثل أصفهان، ولم يكن إبن أخيه **فتاح علي** أحسن منه إذ حكم البلاد كفاتح أجنبي بحيث صادر الممتلكات و فرض الغرامات على مواطنيه[3]، إذ لم يختلف هنا عن الشاه **عباس** الكبير آخر حكام الأسرة الصفوية الذي قهر شعبه من خلال إثقالهم بالضرائب، حيث أضعف اقتصاد البلاد و أدى إلى مجاعات أثارت الجماهير ضده[4] ، كما كان الحكام المحليون يتصرفون على نفس النحو لإعالة جيوشهم و إدارتهم، وكانوا يستبيحون أي وسيلة لجباية الضرائب المطلوبة لتغطية القدر الذي تعهدوا به للشاه من أجل وظيفتهم، كما جلب **نصر الدين** شاه بن محمد كوارث اقتصادية على البلاد خصوصا بعد اكتشافه (لأوروبا) كمكان ممتع للزيارة، حيث كلفت رحلاته إليها قدرا كبيرا من أموال الخزانة، إذ لم يفصل بين أموال الدولة و أمواله ، كما أدى الافتقار إلى رؤوس الأموال إلى بيع عقود الامتياز لمن يدفع أكثر [5].

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 201.

[2] علي خضير عباس المشايخي،" **أفكار الإصلاح و التغيير في إيران في القرن التاسع عشر** "، مج الأستاذ ، ع201 ، د ب ، 2013، ص 331 .

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص201 .

[4] أبو الحسن علوي بن حسن عطرجي ، " **الصفويون و الدولة العثمانية** " ، مر، محمد بن حسن بن عقيل موسى ، دار الأندلس الخضراء ، د ب ، د س ، ص 19.

[5] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 201 .

لكن الشعب الفارسي عبر عن سخطه من الحكومة في فترة **مظفر شاه** بإضراب أمام السفارة البريطانية، مما أدى إلى طرد رئيس الوزراء ومنح البلاد دستورا وبرلمان[1] ، إذن كانت تلك الاضطرابات بمثابة ثورة دستورية دامت من سنة 1905 إلى1909 م مثلت حدا فاصلا في التاريخ الإيراني، إذ أنهت النظام القديم التقليدي للحكومة و أدخلت النظام الدستوري الجديد حيث يسود الشعب ،و يسوي القوانين ويضع الميزانية ويبحث في أمر المعاهدات و التنازلات للأجانب[2] .

أما البنية الاجتماعية فإن هرشلاغ يؤكد على أن الشعب الفارسي لم يكن كتلة متجانسة واحدة، بحيث كان يتشكل مابين ربعه و ثلثه من القبائل، و كانت كل قبيلة تشكل جماعة مستقلة متميزة بالعداء اتجاه الأخرى فاستغلت الحكومة ذلك لصالحها من خلال إثارة قبيلة ضد الأخرى ، وكانت هذه القبائل تمارس نفوذها في الشؤون الداخلية للدولة، لكن نفوذها تقلص فيما بعد وأصبح مركزها أضعف، إما لأسباب اقتصادية كالقحط أو نتيجة للتطور التقني و العلمي و تزايد النفوذ السياسي الغربي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فكان الشعب الفارسي من ناحية الترتيب الاجتماعي في غالبيته يتشكل من سكان الريف، إضافة إلى انقسامه القبلي (ملاك الأرض و الفلاحين). و في القرن التاسع عشر كان ثمة أربع فئات من ملكية الأرض[3] استقرت و تدعمت في فارس، ووجدت الأقليات أيضا في فارس من أتراك و عرب و أكراد و باختيارية...الخ ، والتي وجد بينها صراعات لم تستطع الحكومة إخمادها، و كان هذا العامل سببا رئيسيا في عدم تماسك الشعب الفارسي و اندماج الدولة الداخلي .كما مارس المثقفون و الزعماء الدينيون نفوذهم على الجماهير في المدن و الأرياف، وكان العلماء يؤخذون بتقدير عظيم و إجلال كبير، حيث استطاع المجتهد الأعظم أكبر سلطة دينية في فارس أن يمنع استعمال التبغ الإنجليزي الصنع و إلغاء إمتياز الشركة البريطانية لهذا المنتوج[4].

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 202 .

[2]ألبرت حوراني و اخرون ، **الشرق الأوسط الحديث التحولات في المجتمع و الإقتصاد 1789_1918** ، تر، أسعد صقر ، ج 2 ،دار طلاس ، دمشق (سوريا) ، 1996 ، ص 161 .

[3]وهي1_أراضي التاج، 2_ الضياع الإقطاعية و التي يحوزها أساسا شيوخ القبائل، 3_ الأوقاف، 4_ الأراضي المملوكة ملكية خاصة و التي تعود غالبا لأفراد أغنياء، لكنها تزرع فعليا بأيدي الفلاحين. أنظر، هرشلاغ، المرجع السابق ، ص 199.

[4]نفسه، ص 199.

ب_ المنافسة بين الدول الأجنبية :

يرجع هرشلاغ تدهور مركز فارس الاقتصادي إلى تنافس الدول الأجنبية من أجل النفوذ عليها، فكان ضعف الدولة على إثر تخلف زراعتها و استخدام موارد البلاد بطرق غير عقلانية، قد أدى إلى جعلها معتمدة على الأجانب، وكان الضغط الذي تمارسه الدول الأجنبية منذ أواسط القرن التاسع عشر أقوى من الضغط الذي تمارسه على الدولة العثمانية، مما أثر على بنيان البلاد الاقتصادي و تطورها، كما فرض عليها نظام الامتيازات الذي قيد حريتها في رفع الرسوم الجمركية و فرض الضرائب على المنتجات الأجنبية داخل البلاد، و هو ما أدى إلى إيقاف القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، و قد أفرزت عقود الامتياز الممنوحة للأجانب صراعا اقتصاديا و سياسيا بين فارس و أصحاب العقود و أرصدة الديون، و في بداية القرن التاسع عشر كانت ثلاث دول تتنافس على فارس و هي ، فرنسا و بريطانيا و روسيا ، لكن المنافسة اقتصرت كل من بريطانيا و روسيا في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين .

فكانت الحملة الفرنسية على مصر أول ما أدخل فارس حلبة الصراع بين هاته الدول، وعلى إثرها تقرب الإنجليز من الفرس ووقعوا معهم اتفاق في بداية القرن التاسع عشر، من أجل تقديم الدعم لهم ضد الفرنسيين، لكن هذا الاتفاق سرعان ما أبطل نتيجة لإشراك البريطانيين للروس في الاتفاق، فقام الفرس بعقد اتفاق مع الفرنسيين [1]، لكن بعد أشهر تم تجميد هذا الاتفاق أيضا بسبب التقارب مع الروس، و الذي عرض الفرس مرة أخرى للخطر الروسي، وتم تعويضه باتفاق بريطاني مرة أخرى وقدم بموجبه الدعم المالي و السلاح للفرس، وفي نفس الوقت كان الروس يشددون الهجوم على شمال فارس، بحيث سيطروا على مساحات كبيرة وصولا إلى تبريز في1825_1827 م و التي اضطرت على إثرها توقيع معاهدة تركمان شاي سنة 1828م [2]، و التي ذكرها حسن محمد في مقالته على أنها كانت بمثابة الطوق الثقيل الذي وضع في عنق الشعب الإيراني لمدة حوالي قرن[3].

---

[1] اتفاق فنكنشتاين سنة 1807م جاءت بمقتضاه بعثة عسكرية فرنسية إلى فارس ، أنظر ، هرشلاغ ، المرجع السابق، ص191.

[2] نفسه، ص ص190، 192،191.

[3] حسن محمد القهواتي ،"**دراسات في تاريخ إيران الحديث و المعاصر**" ، مج المؤرخ العربي، ع 33 ، دار الخليج للصحافة و الطباعة و النشر، بغداد (العراق) ،1987 ، ص 333.

منحت معاهدة تركمان شاي امتيازات تجارية و قانونية لروسيا، كما حصل البريطانيون أيضا على امتيازات في سنة 1836 و 1841 م، وبفضل هذه الامتيازات التي توسعت في فارس، مارست هذه الدول الضغط على فارس خصوصا في أوقات الأزمات، الذي نتج عنه إنشاء محاكم مختلطة أجبرت حكومة فارس على تمويل نشاطاتها في القرن التاسع عشر ولم يتم إلغائها إلا في سنة 1927 م. لكن البداية الحقيقية للامتيازات لم تبدأ إلا سنة 1865م و الممنوحة للشركة البريطانية لإنشاء خط برقي بغداد بوشهر، إضافة إلى عقود إمتياز أخرى خصصت أساسا لمد خطوط الحديد واستغلال المناجم و تنظيم الملاحة، لكن و تحت ضغط الروس اضطر نصر الدين شاه لإلغاء هذا الامتياز الأخير بعد سنة من منحه. و قد ظلت المنافسة مستمرة حيث عاد الإنجليز مرة أخرى وحصلوا على إمتياز إنشاء مصرف فارس الإمبراطوري مع حق إصدار الأوراق النقدية، و حصل الروس في نفس الوقت على حقوق إصدار محدودة لمصرفهم، و مع مرور الوقت نمت المنافسة بين المصرفين و عمل كل طرف على خلق صعوبات للطرف الأخر، استمر الطرفان في التنافس على الامتيازات ثم يليهم البلجيكيون و الفرنسيون، و نتيجة لإسراف ملوك و حكام الفرس كانت الخزانة خاوية مما اضطرهم لطلب قروض من روسيا، مضمونة بإيرادات الجمارك الفارسية ،ثم بعدها من بريطانيا بموافقة الروس[1].

وبعد اكتشاف البترول في الأقاليم الجنوبية لإيران في سنة 1901 م أصبحت إيران محور المصالح بين بريطانيا و روسيا، حيث تمكن الطرفان من تحديد مناطق نفوذهما بعد نزاع دام مائة عام على إيران، وفق المعاهدة الروسية البريطانية سنة 1907م[2]، والتي تم تقسيم إيران بموجبها إلى منطقتي نفوذ بين الدولتين، و بذلك سيطرت بريطانيا عن طريق شركة البترول الفارسية البريطانية على بترول خوزستان حتى سنة 1951 م[3].

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 193 ، 194 .

[2] فاضل رسول، **العراق _ إيران أسباب و أبعاد النزاع**، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، د ب، 1992، ص 18.

[3] محمد عبد الله عبد الرحمان متولي ،" **العلاقات المصرية الإيرانية** 1928_ 1967"، جامعة الزقازيق ، د ب ، 2005 ، ص 11.

ج_ محاولات الإصلاح:

يؤكد هرشلاغ بأن محاولات الإصلاح الاجتماعي قد ظهرت في فارس في القرن التاسع عشر على يد **الباب**[1] ، الذي دعا إلى إلغاء الفوارق الطبقية و إصلاح النظام التعليمي، لكنه أعدم في سنة 1850 م من قبل الشاه نصر الدين، الذي اتخذ خطوات لمعالجة الوضع الاقتصادي من أجل زيادة دخله الخاص من ناحية و تهدئة الأوضاع و كبح التمردات من ناحية أخرى ، حيث ركز على المواصلات من خلال منح عقود إمتياز لمد خطوط البرق لربط فارس مع الدول الخارجية من جهة ، و ربط المدن الإقليمية الفارسية مع العاصمة من جهة أخرى .

وفي هذه الأثناء نمى التذمر بين الفرس و المنفيين في أوروبا، بفعل تأثير أفكار الثورة النابعة من روسيا و الهند و تركيا و مصر[2]، بالأخص فئة التجار و الحرفيين المحرومة من الامتيازات، و فئة الفلاحين الواقعة تحت استغلال الإقطاعيين البشع، و هكذا ظهرت في المجتمع الفارسي جماعات و أفراد آمنت بضرورة التغيير بحكم اطلاعها على الأفكار الحديثة في المجتمع الغربي الأوروبي، و هي الفئة الجديدة المثقفة التي تحولت إلى المنقذ للأوساط الاجتماعية البائسة التي خرجت منها، حيث كانت تفكر و تعمل و تخطط من أجل إحداث التغيير في الكيان السياسي و الاقتصادي و كذا الاجتماعي[3] ، كما تسربت هذه الأفكار الثورية عن طريق تدفق المسلمين الروس إلى فارس، و قد شمل الإصلاح الأوساط الدينية أيضاً، و رغم أن الكل قد اتفق على ضرورة الإصلاح و التغيير، إلا أن هذه الحركة قد انقسمت إلى جماعات مختلفة الأهداف و ربما لم تحدد أهدافها أحياناً، وتحت ضغط الحركة الثورية في سنة 1906م منح الشاه دستوراً و ألحق به قانون أساسي تكميلي يوسع مجالات تنظيم الميزانية، و في هذه الأثناء ظل النفوذ البريطاني الروسي متنامياً من ناحية، وتزايدت قوة المجلس الذي ألغاه الشاه محمد علي ميرزا بسبب اعتراضه على القروض الأجنبية من ناحية أخرى[4].

---

[1] أو الحركة البابية أسسها ميرزا علي محمد شيرازي في سنة 1844م من أجل إحياء الأفكار الشيعية السابقة ، ادعى أنه الباب إلى المهدي المنتظر فسميت أفكاره بالبابية ، و وضع كتاباً اسمه" البيان " و بعد إعدامه في سنة 1850م عمت إيران اضطرابات راح ضحيتها 40 ألف شخص . أنظر المشايخي ، المرجع السابق ، ص 333 .

[2] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 202 .

[3] المشايخي ، المرجع السابق ، ص 332 .

[4] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص 203 .

كانت الفترة القصيرة من 1906 م إلى اندلا ع الحرب العالمية الأولى حافلة بصراعات الدول على فارس، و المناوشات بين الشاه و حركة الإصلاح، و على إثرها تشكل المجلس من مجموعة من الديمقراطيين، فكانت حركة الإصلاح تهدف أساساً إلى تحسين الوضع الاقتصادي، و تحت ضغط هذه المجموعة أرسلت الولايات المتحدة مستشارها المالي[1] إلى فارس سنة 1911 م، فكان لابد من وضع جميع السلطات المالية في يده من أجل وضع ميزانية للبلاد، فمنح البرلمان لهذا المستشار سلطات واسعة فيما يتعلق بتنظيم الإيرادات و النفقات، و تم تدعيمه بفرق عسكرية لجباية الضرائب، حيث نجح على إثر ذلك في خفض النفقات و تنظيم طرق جباية الضرائب، كما نظم الأسس المالية للإدارة ، و عليه يمكن القول بأنه نجح بمساعدة الهيئة الأمريكية البريطانية في تحقيق نوع من السيطرة على فئة المستوفين[2] ذوي الامتيازات، كما سيطر على الأموال التي كانوا يجمعونها، وعليه بدأت تحصيلات جباة الضرائب و مختلف إدارات الحكومة تدفع للبنك الإمبراطوري الذي كان يقوم بدور الوكيل المالي للحكومة و لأول مرة .

بدأ جباة الضرائب يتقاضون رواتب أفضل و تم كبح الرشوة و الفساد، كما اقترح **شوستر** سلسلة من الضرائب الجديدة على الأفيون و على ذبح اللحوم، و أجرى تغييرات في الضرائب السابقة على التبغ و فرض ضرائب داخلية، وكان يهدف إلى استخدام جزء من الإيراد الجديد لتسجيل الأراضي و إجراء إحصاء قومي و خطط للمواصلات و الري. إلا أن الإنذار الروسي الذي أبعد شوستر قد دفن مشاريع الإصلاح إلى الأبد، و هكذا انتهى الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي في فارس قبل إندلا ع الحرب العالمية الأولى، إلا أن حياد فارس الرسمي في هذه الحرب وعائدات بترولها قد أنقذها من المصير الكارثي الذي حدث مع الدولة العثمانية[3].

---

[1] و هو مورغان شوستر وصل إلى فارس بصحبة مساعدين ، تم تعيينه مديرا مالياً عاماً لمدة ثلاث سنوات ، عمل على تحسين الشؤون المالية و جباية الضرائب . أنظر، هرشلا غ ، المرجع السابق ، ص 204 .

[2] و هم حملة دفاتر جباية الضرائب المركزيين أو المحليين، ومع مرور الزمن تحولوا إلى طبقة خاصة تعتمد عليها الحكومة و دافعي الضرائب. نفسه، ص 181.

[3] نفسه،ص 205.

خلاصة الدراسة

ساهمت عوامل عدة في ضعف اقتصاد الدولة العثمانية و أهم هذه العوامل هو اعتمادها على نظام الاقتصاد الإقطاعي البدائي الموروث[1]،و هي الفترة التي تعرف "بالمرحلة الكلاسيكيةوالتي تمتد من 1300- 1600 م و هي فترة مميزة محدودة ذات حكومة مركزية مطلقة و اقتصاد موجه "[2]،ولكن مع حلول القرن السابع عشر وبداية الانحطاط تعرضت البنى الأساسية لهذا الكيان التقليدي لعملية تحول و التي صاحبت الفترة الانتقالية، و صاحب فشل إعادة النظام المركزي المطلق التقليدي كثرة الحروب و التي جرّت على الدولة العثمانية الكوارث من الفترة 1683 إلى1699 م، أما القرن الثامن عشر فقد حمل معه حدوث تغير جذري في الدولة العثمانية و أهمها بروز القوى المحلية النافذة ممثلة في أعيان وأسر الأقاليم، إذ أنها أصبحت لا مركزية إلى حدِما، فهي في حكومتها المركزية اتبعت سياسة "ليبيرالية " في الإدارة وحتى في تملك الأرض و في الاقتصاد بشكل عام[3] ، و في المقابل بدأ يظهر في الأفق تفوق الغرب و تغيرات عسكرية و سياسية واقتصادية سريعة صاحبها تفاقم لنظام الامتيازات الأجنبية من جهة وإعلان الإصلاحات من جهة أخرى بالإضافة إلى معاهدات السلام و التي تفرض بوضوح واجب توسيع الامتيازات وإصلاح النظام[4] .

و مما عمق هذا التخلف فقدان السلاطين لقوتهم و صرامتهم التي اتصف بها أجدادهم من السلاطين الأقوياء ، وتخليهم عن إدارة أمور الدولة للصدور العظام مما فتح المجال لهؤلاء لعمليات السلب و النهب و الاستغلال لصالح مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الدولة و الذي أدى في غالبها إلى انهيار خزانة الدولة و تعرضها في العديد من المرات للإفلاس مع زيادة تمردات الانكشارية و تدخل الحريم السلطاني في تسير أمور البلاد و دور العلماء السلبي خاصة في آخر مراحل الدولة فيما يخص نظرتهم للإصلاح العسكري و الاقتصادي .

---

[1]ز.ي هرشلاغ ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط** ،تر ، مصطفي الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت (لبنان) ، 1973 ،ص ص 5-9 .

[2]خليل إنالجيك ،**التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية 1600– 1914** ،تر، قاسم عبده قاسم ،ج2 ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ،بيروت (لبنان) ،2007 ، ص 41 .

[3]نفسه ، ص 41 .

[4]هرشلاغ المرجع السابق ، ص 5-9 .

كان من نتائج عدم استثمار رأس المال المحلي وعدم قدرة الفرد على استثمار أمواله بسبب عجزه المهني أو المعرفي بالمقابل سيطرة الرأسمال الأجنبي ، كان من نتائجه أن وسع الهوة في موازين القوى بين الشرق و الغرب و خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى[1]، و هكذا فقد تضافرت عوامل داخلية وخارجية في تدهور الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية و يمكن أن نذكر منها كذلك أثر الازدياد السكاني وتفوق التكنولوجيا الغربية و الأزمة المالية و النقدية في أواخر القرن السادس عشر و أوائل القرن السابع عشر [2] .

إن من العوامل الأخرى التي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الدولة أيضا هو فشل نظام جباية الضرائب من قبل متعهدي الضرائب و بطش الملتزمين ،ولعل من الأسباب الرئيسية لذلك هو عدم وجود رقابة الدولة و بعد الأقاليم عن الحكومة المركزية ،رغم ظهور محاولات من قبل بعض السلاطين لإخضاع متعهدي الضرائب للرقابة الحكومية، ونضيف إلى هذه العوامل كذلك تحول أراضي الميري إلى أراضي خاصة، و كثرة الضرائب العينية المبنية على التقدير في الحقل و صعوبة تعامل الدولة فرديا مع الزارع ،و هكذا بقي سكان القرية الشرق أوسطية محبوسين في قوقعة من التقاليد معزولين عن أي تغير خارجي[3] .

أما فيما يخص الأصناف الحرفية فإنها هي الأخرى عانت من العديد من القيود والمشاكل منها خضوعها لرقابة الدولة من حيث تحديد الأسعار و نوع الإنتاج ، فقد كانت الدولة هي التي تقوم بتحديد نوع المواد الخام التي تستعمل في المنتوج و بالتالي تحديد شكله و نوعه ،ومع حفاض الأصناف على الأنماط التقليدية للإنتاج ، تمكن لها من التلاشي مع مرور الوقت خاصة بعد فتح المجال للأجانب للاستثمار في الدولة العثمانية و إغراق الأسواق المحلية بالمنتوجات الأوروبية بسبب كثرة تنوع المنتجات وتعددها وبفضل إدخال التكنولوجيا ، و حينها ساد اعتقاد أن المنتوجات الغربية أكثر جودة و أفضل من المنتوجات المحلية الرديئة ،وقد كان لهذا التفسخ في الأصناف أثره البارز في تغير بنيان المدن العثمانية ومراكزها في القرن التاسع عشر[4] .

---

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 5- 9 .

[2]خليل إينالجيك ،**التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية 1300– 1600** ، تر ، عبد الطيف الحارس ، ج 1 ،ط1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، 2007 ، ص 68 .

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، بتصرف ، ص ص 20-26 .

[4]نفسه، بتصرف، ص ص30،31 .

يعتبر هرشلاغ عقيدة الإسلام التي سيطرت على شخصية الفرد الشرق أوسطي أنها كانت سباً في إعاقة تطوره الاقتصادي فهي قد زرعت فيه أفكار مثل الرضي بالقضاء و القدر المحتم مسبقا ،و تحريم الإسلام بعض الأنواع الاستهلاكية كالمشروبات الكحولية و بعض أنواع الأطعمة و تنظيم ملابس المسلمين (المؤمنين) وملابس الكفار و بالتالي فإنها أمور أثرت بالسلب على أنماط الإنتاج[1] . قد تكون هذه الآراء صحيحة نسبيا هذا إذا افترضنا أن هذه الأفكار قد وصلت بالخطأ نتيجة عدم فهم الإسلام فهما صحيحا ،بينما النظرة الموضوعية للدراسة تتطلب فحص و فهم الأسباب العميقة وراء هذه النظرة أو الاعتقاد ، ذلك أن الإسلام لم يكن هدفه الحد من القدرة الإنتاجية للفرد بقدر ما كان هدفه تنظيم هذا الإنتاج و بالتاليالاقتصاد والذي سيكون حتما له آثار جانبية على الفرد والمجتمع .

إن الإسلام يكون من خلال القرآن الكريم قد أرسي القواعد الكلية لتنظيم الاقتصاد ،وجاء بعناصره أساسية ومتكاملة تكفل للجنس البشري وضعاً اقتصاديا يحقق له مستويات عالية من الرفاهية ، ذلك أن الإسلام حث على العمل وحث على الكسب من طرقه المشروعة و لم يدعو للكسل أو إلى الخمول[2] و ذلك لقوله تعالى :"**((فإذا قضيت الصلاة ، فانتشروا في الأرض و ابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون))**"[3] سورة الجمعة، الآية 10، و قال تعالى: **((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون و ستردون إلى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون))**"[4] سورة التوبة، الآية 105 .

وقد جاءت السنة لتأكد قوله تعالى في الحث على العمل و هكذا فإن تحريم الإسلام لبعض المأكولات و المشروبات كانت الغاية منها هو الحفاض على صحة و مال الإنسان المسلم ، أما تحريمه للربا فقد كان القصد منه نبذ الربح السريع دون بذل الجهد و نبذ استغلال مال المسلمين و نهبهم وكان الهدف أيضا الحد من الفوارق الاجتماعية بين المسلمين و كذلك تنظيم حياة المسلم ما بين العمل و العبادة .

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق، ص ص 31 – 37 .

[2] راغب السرجاني ، "**الاقتصاد في الحضارة الإسلامية**" ، موقع قصة الإسلامي ، WWW. Orange studio .COM تاريخ الولوج للموقع ، 2 /2 /2016/ على الساعة 11:30.

[3] القرآن الكريم، سورة، الجمعة، الآية (10).

[4] القرآن الكريم، سورة، التوبة، الآية (105).

وجدت في الدولة العثمانية محاولات عديدة للإصلاح منذ عهد السلطان مصطفي الثالث (1757 – 1774 م) أولها كانت في المجال العسكري، بحيث أراد من خلالها السلاطين تحديث الجيش على النمط الأوروبي، غير أن محاولاتهم واجهت معارضة من قبل طبقة العلماء و الجيش ، ثم استأنفت محاولات الإصلاح في عهد التنظيمات 1839 م مع السلطان عبد المجيد الخط الهمايوني لسنة 1856 م ثم تلتها إصلاحات في السلطان عهد عبد العزيز 1861 مو بعدها جاءت إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني 1876 م ،وكلها إصلاحات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي[1] .صدرت هذه التنظيمات بسبب ضغوط الدول الأوروبية النصرانية وقصد منها منح حقوق جديدة لغير المسلمين وتوسيع لنظام الامتيازات و توحيد الضرائب بين الرعايا دون تميز وإعادة تنظيم ميزانية الدولة على حسب الإرادات و المصروفات وأمور أخرى تتعلق بالخدمة العسكرية[2]، و رغم عدم تحقيق هذه الإصلاحات على أرض الواقع إلا أنها شكلت البداية الصلبة لتقدم الدولة في بدايات القرن العشرين.

وفيما يخص عهد الجمهورية فقد اتخذت الحكومة خطوات جديدة لإنعاش الاقتصاد الذي تأثر بالظروف السياسية التي شهدتها هذه الفترة (القرن العشرين)، و المتمثلة في الحرب العالمية الأولى والحرب اليونانية والتي أدت إلى تدهور أسسها الإقتصادية فتبنت على إثر ذلك خطط تنموية اقتبستها عن روسيا و قد نفذتها وفق سنوات محددة ، فكانت هذه الخطط تهدف إلى التصنيع ، ولكن باعتباراقتصاد الدولة اقتصاد زراعي فإنها لم تتمكن من تحقيق أهداف هذه الخطط بفعالية حقيقية لذلك يمكن القول بأن هذه الخطط كانت بمثابة إعادة إعمار لأضرار الحرب ،غير أن هذا لا يمنعنا من القول بأنها حققت نجاحات في ميدان التصنيع من خلال زيادة عدد المصانع و بالتالي أحدثت زيادة في عدد العمال ،و هكذا فإنها قلصت من نسبة البطالة [3].

---

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق، بتصرف ، ص ص 29- 44 .

[2] أحمد آق كوندوز ، سعيد أوزتورك ، **الدولة العثمانية المجهولة** ، وقف البحوث العثمانية ، إسطنبول (تركيا)، 2008 ،ص ص 410 ، 411 ، 413 .

[3] هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 243 – 246 .

وفي هذا الجزء من الدراسة نلاحظ أن هرشلاغ تناول الوضع الاقتصادي لهذه الفترة من منظور سياسي وعسكري ، وقد يوافق **خليل إنالجيك** هذه الفكرة ، إذ أن الدراسات التي تناولت التاريخ العثماني حتى الحرب العالمية الثانية تناولت الأحداث العسكرية و السياسية ، وهذا التركيز يعود بالدرجة الأولى للتوجهات التي كانت سائدة حينها في الكتابات التاريخية الأوروبية[1].

و بالعودة للحديث عن تجربة محمد علي في مجال الزراعة و الصناعة و نظام الاحتكارات الجريئة و الفريدة من نوعا فإنه يمكن القول أنها كادت تكون ناجحة لولا تدخل الدول الأوربية وخاصة إنجلترا و فرنسا، المدفوعتان بدوافع اقتصادية و سياسية و ذلك في إطار التنافس بين الدولتين على مناطق النفوذ و خاصة و أن مصر تمثل طريق إلى المستعمرات الإنجليزية في الهند ، و خوفا من تضرر مصالح الإنجليز و الفرنسين من قوة محمد علي النامية عملت الدولتان على محاصرة طموحات محمد علي الإقتصادية و ذلك بإلغاء نظام الاحتكارات و فق معاهدة أبرمت مع السلطان و ذلك على اعتبار أن مصر جزء من الدولة العثمانية .

ومن العوامل التي أدت إلى فشل سياسة محمد علي الإقتصادية نذكر ،عدم الإستقرار السياسي والأمني و إلى جانب عدم ثبات الميزان التجاري المتذبذب ،و كثرة الضرائب التي أثقلت كاهل الفلاح[2].وإضافة إلى فرضه لأعمال الصخرة ،و انقسام جهد الفلاح ما بين التجنيد العسكري والعمل الفلاحي و أعمال التشييد و البناء ، وحتى بعد عهد محمد علي فإن خلفاؤه لم يتمكنوا من تحقيق نجاح اقتصاديملحوظ إما بسبب الإنفاق الفادح على المنشآت العمرانية الضخمة والحدائق و الإسراف و التبذير ،و إما بسبب زيادة التدخل الأجنبي الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي للبلاد والذي انتهى بالسيطرة الأجنبية على مختلف المؤسسات في الدولة ، غير أن تجربة محمد علي الاقتصادية في مصر مثلها مثل تجربة التنظيمات في الدولة العثمانية فتحت هي الأخرى طريقها لتجارب قادمة وناجحة مثل تجربة بناء قناة السويس و إن كانت لهذه التجربة لها انعكاساتها السلبية على مصر اقتصاديا وسياسيا[3]

---

[1] إنالجيك ، التاريخ الاقتصادي ... ، ج1، المرجع السابق،ص43.

[2]Alain sainte - marie, **"La Tenative d'industrialisation de l'Egypte sous Mohamed Ali ,Les raisons Dun échec"**, Cahiers de la méditerranée, v8 , centre de la méditerranée moderne et contemporaine, Nice (franse), 1974, p p73,74.

[3]هرشلاغ ، المرجع السابق ، بتصرف ، ص ص 105- 178 .

أما إيران فإنه يتضح لنا أن اقتصادها عانى من مشاكل عديدة في القرن التاسع عشر خاصة إذا علمنا أن ضعف الحكومة و سوء الإدارة قد فسح مجالا واسعا للنفوذ البريطاني و الروسي للتغلغل في إيران ،فكانت أحداث الثورة الدستورية خير تعبير عن استياء الشعب الفارسي و مطالبته بمنح دستور ينظم حياته الإقتصادية و السياسية ، حيث أدى هذا الأمر بدوره إلى تشجيع كل من بريطانيا وروسيا على تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ بينهما ثم جاءت أحداث الحرب العالمية الأولى لتزيد الأمر سوءا إذ أدت إلى تدهور واضح في الأوضاع الإقتصادية الإيرانية ، و رغم تعدد الإصلاحات التي بذلتها الحكومة الإيرانية بمساعدة المستشار المالي الأمريكي شوستر إلا أنها لم تحقق أي تنمية حقيقية ، و كان لهذا الفشل أن ترك آثار سلبية على الواقع الإيراني الاجتماعي و الاقتصادي معاً.[1]

و ما يمكن تسجيله كملاحظات حول الوضع الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط أنه اقتصاد مقيد من قبل الحكومات المركزية ، فالدولة هي التي تشرف عليه ، وهي التي تقوم بتنظيمه وتسير أموره سواءا في داخل الدولة أو خارج حدود الدولة كما أنها تقوم بتحديد نوعية المواد الخام الضرورية للإنتاج خاصة فيما يتعلق بالنوعية و الكمية ، وهكذا عانى الاقتصاد الشرق أوسطي من العزلة التي فرضتها عليه الحكومات المركزية و التي أدت في النهاية إلى تخلفه في فترة شهد فيه العالم العديد من التحولات خاصة بعد تغير طرق التجارة التقليدية واكتشاف طرق جديدة وصاحب هذا الوضع تطورات عديدة وسريعة في مجال الاختراع و التكنولوجيا التي شهدها الغرب سواء في مجال المعدات الحربية أو الزراعية و الصناعية بعد أن سبقتها نظريات اقتصادية متكاملة من قبل مفكري الاقتصاد مثل **كارلماركسو آدم سميث** و شعارات تدعو للحرية الإقتصادية مثل (**دعه يعمل أتركه يمر**) و استمرت أوروبا تقريبا من منتصف القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر في تطبيق هذه النظريات و تجريبها (**النظرية الاشتراكية و النظريةالرأسمالية**) و التي كانت سببا غير مباشر في اندلاع الحرب العالمية الأولى بينما استمراقتصاد دول الشرق متقوقعا في مكانه بعيدا عن أي تغير في ظل نقص فرص الاستثمار و الكفاءة والتشجيع .

[1] هرشلاغ ، المرجع السابق ، بتصرف ، ص ص 180- 200 .

الخاتمة

إن هذه الدراسة البسيطة و المتواضعة التي هي بعنوان "**الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية** "من خلال كتاب "**مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**" لمؤلفه هرشلاغ، هي آخر محطة نقف عندها حاملة معها الأسطر الأخيرة التي أردنا أن تكون حوصلة شاملة ومختصرة لأهم النقاط التي سمحت لنا هذه الدراسة التوصل إليها و تتضمن الحوصلة مجموعة النقاط التالية :

إن التفسخ الاقتصادي للدولة العثمانية تحكمت فيه مجموعة عوامل داخلية وخارجية كانت سببا مباشرا أوغير مباشر في تدهورها و تراجعها عن الركب الحضاري و التقدم التكنولوجي و يبدو أن تحليل المكونات الرئيسية للبنيان الاقتصادي و الاجتماعي لا تتأتي إلا بالرجوع إلى دراستها ضمن إطارها الجغرافي و الزماني و ذلك حتى نتمكن من فهم الأسلوب الذي ينبغي من خلاله معالجة الوضع الاقتصادي لمثل هذه المنطقة المتشابكة.

أما داخليا فإن من أسباب هذا التراجع هو حفاظ الدولة العثمانية على مدى قرون من الزمن على نفس نظام الأرض، على نفس السلم الاجتماعي، على نفس سياسة الدولة و على نفس الدور للدين، أي أن الدولة العثمانية بقيت محافظة على نفس النظم الإقتصادية التي ورثتها عن المنطقة، من التراث البيزنطي و العربي و السلجوقي غير أنه لا يمكن أن نعتبر أن هذه العوامل كانت وحدها التي أدت إلي هذه الحالة من الضعف الاقتصادي، ذلك أنه قد تضافرت مجموعة من العوامل الأخرى، السياسية، والاقتصادية و الاجتماعية و التي أدت كلها في بلورت هذا التدهور، ويمكن شرحها بالترتيب :

1: **العوامل السياسية:** وهنا نلاحظ بداية تدهور الكيان السياسي للدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر و بدايات القرن السابع عشر، وذلك ما يوضحه جليا اختلال موازين القوي بين الشرق و الغرب في المجالين السياسي و العسكري، فقد أنهكت الهزائم العثمانية المتكررة و تعدد جبهات القتال مع روسيا وبلاد فارس ثم آل هابسبورغ، اقتصاد الدولة العثمانية بسبب الإنفاق الكبير على هذه الحروب، و إلى جانب ترف السلاطين و فساد الإدارة التركية العاجزة و الفاسدة التي عملت على استنزاف معظم الدخل القومي و إشاعة الاضطراب في الاقتصاد العثماني العتيق، ومما عمق هذا الضعف أيضا استمرار الآلة الحربية العثمانية على نفس النمط التقليدي لأساليب و وسائل القتال ، رغم جهود بعض السلاطين لتحسين الأسطول و تنظيم الجيش و التي انتهت

معظمها إما بتمردات الجيش على السلاطين ، و إما بمعارضة الهيئة الدينية لمثل هذه الإصلاحات، وإلى جانب ذلك ظهور الحركات الانفصالية في الدولة العثمانية و التي كانت سببا في تعميق هذا الضعف حيث فتحت الباب أمام الغرب للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة حماية الأقليات الأوروبية ، مثلما حصل في تجربة محمد علي في مصر و الحجة التي اتخذتها كل من فرنسا وبريطانيا لحماية الدروز في لبنان و اليهود في فلسطين، و هكذا فقدت الدولة العثمانية لهيبتها السياسية، و انتهى هذا التدخل بانفصال معظم الأقاليم العثمانية التي كانت تمثل موارد اقتصادية هامة و أساسية للدولة .

2: **العوامل الإقتصادية** : وفي هذا الجانب نجد التأثير الغربي على المجتمع العثماني عن طريق التجارة يميل لصالح البضائع الأوروبية نتيجة التطور التقني و بخاصة بعد الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر بالإضافة إلى الحماية الجمركية التي فرضتها دول أوروبا ، على الواردات الوافدة عليها حفاضا منها على صناعاتها و هو عكس ما حصل في الدولة العثمانية ، هذه الأخيرة سمحت للمنتجات الأوربية بالدخول إليها دون صعوبات تذكر بعد تخفيض الرسوم الجمركية، مما أدي إلى إغراق الأسواق المحلية بالمنتوجات الأوربية التي نافست المنتجات المحلية مثل الطوائف الحرفية فأضعفت قدراتها الإنتاجية ، و نشاطاتها المحلية فساد الاعتقاد بجودة المنتجات الأوربية لتنوعها و انخفاض أسعارها، ورداءة المنتجات المحلية بسبب افتقارها للإبداع و التنوع و التجديد ، كما نجد أيضا عامل الكشوفات الجغرافية و الذي أدى إلي اكتشاف طرق تجارية جديدة و بالتالي حدث تحول عن الطرق التجارية القديمة و بخاصة التي كانت ضمن الأقاليم العثمانية و منذ سنة 1580 م بدأ تدفق التجارة الغربية الأوروبية من الذهب من إسبانيا و فرنسا و البرتغال القادم من أمريكا ،و هكذا شهدت أوروبا ثورة اقتصادية و سياسية عاصفة في وقت حافظت فيه الدولة العثمانية على نفس أنماط الإنتاج و التجارة السائدة في ذلك الوقت، و أمام انخفاض المداخيل المالية للدولة و إفلاس الخزانة اكتفت الدولة العثمانية بفرض ضرائب إضافية أنهكت قدرات الفلاحين الإنتاجية أمام بطش الملتزمين وغطرستهم ، وبسبب تقلص مداخيل الدولة بعد فقدانها لأثمن أقاليمها المنتجة.

وقد سهلت الامتيازات الأجنبية التي كانت الدولة العثمانية قد منحتها لدول أوربا التغلغل الاقتصادي ،كنتيجة للحرية التجارية التي منحت للأجانب داخل أراضي الدولة في الوقت الذي تحولت فيه الصادرات العثمانية من الصناعات إلى منتجات الزراعة التجارية التي تزود السوق الأوربية باحتياجاتها

من المواد الأولية، وقد زاد من هذا التدهور السماح للأجانب في الاستثمار داخل الدولة العثمانية مما أدي إلي سيطرة الرأسمال الأجنبي على معظم الاقتصاد العثماني و على مختلف المشاريع و المؤسسات خاصة المالية منها .

3: العوامل الاجتماعية و تتمثل في غياب وسائل الاستثمار و عدم تشجيع الدولة العثمانية لأي مبادرة فردية للاستثمار المحلي، و شيوع بعض المفاهيم لدي الفرد الشرق أوسطي كانت سببا في تخلفه الاقتصادي مثل شيوع فكرة القدر المقرر سلفا،و بالتالي ساهمت هذه المفاهيم الاجتماعيةوالاقتصادية في ظل معارضة رجال الدين في للحد من أي إبداع قد يساهم في تطوير اقتصاد المنطقة ، ضف إلى ذلك الأثر الذي خلفه الازدياد السكاني في المنطقة و تفوق التكنولوجيا الغربية الجديدة والأزمة المالية و النقدية .

و رغم تجربة التنظيمات التي مرت بها الدولة العثمانية و التي مثلت أرضية خصبة لبدايات التقدم و في مختلف المجالات لكنها حاولت عبثا النهوض بالدولة العثمانية لكونها ركزت على الإصلاحات السياسية أكثر منها الاقتصادية و اكتف طابعها بتسهيل منح الامتيازاتللاستثمار الأجنبي ، والسماح للأجانب بتملك العقارات في الدولة ،و أهم ما نتج عن هذه الأوضاع في آخر المطاف هو تفكك الإمبراطورية و زوالها نهائيا لتصبح فيما بعد جمهورية ذات حدود معلومة .

أما بالنسبة لتجربة محمد علي في مصر وأوضاع إيران فإنها قد لقيت نفس مصير الإمبراطورية العثمانية من تحلل سياسي و ضعف اقتصادي، و هكذا فإن البلدان الشرق أوسطية اشتركت كلها في نفس العوامل و الأسباب و حتى النتائج ، وهنا يظهر التداخل في مجموعة العوامل التي أدت إلى هذا الضعف إذ أنه لا يمكن عزل عامل دون الآخر ، وختاما لهذه الدراسة فإن باب البحث والتفحص في هذا الموضوع لايزال مفتوحا للباحثين و لمن أراد التعمق أكثر .

الملاحق

الجدول رقم: (01) –يوضح تطور النظام النقدي العثماني –[1].

الرقم	السنة	العرض
1	1326 -1477م	من سك أول أقجة حتى سك أول عملة ذهبية عثمانية معروفة ،العملة مستقرة نسبيا، و القائمة على الفضة ، للدولة الناشئة .
2	1477- 1585 م	نظام الثنائية المعدنية القائم على الفضة و الذهب خلال فترة القوة الإقتصادية و المالية و السياسية بالنسبة للإمبراطورية ،و المشاكل التي ارتبطت بوصول كميات كبيرة من الفضة من الأمريكيتين إلى العالم القديم.
3	1585-1690م	تفسخ النظام النقدي بسبب الصعوبات المالية و الإقتصادية و السياسية التي امتزجت بالتأثيرات المعاكسة لتحركات المعادن الثمينة بين القارات ، و غزو الأسواق العثمانية بالنقود الأجنبية و نسخها المعدلة ذات القيمة المنخفضة .
4	1690-1844م	محاولات تأسيس مقياس فضي للقرش العثماني ، و الإستقرار النسبي للقرش حتى ستينيات القرن الثامن عشر ، و قد تلته أزمات مالية قاسية وانخفاض سريع في قيمة العملة .
5	1844-1914 م	نظام ثنائية معدنية جديدة قائمة على القرش الفضي و الليرة الذهبية، وتوسع سريع في التجارة مع أوروبا، و استدانة كثيفة من الأسواق المالية الأوروبية و التخلي عن تخفيض العملة كوسيلة للحصول على الموارد المالية، و تبني قاعدة الذهب الأحادية في سبعينيات القرن التاسع عشر.

[1]خليل إينالجك ، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية 1600 – 1914 ، تر، قاسم عبده قاسم ،ج2 ، ط1 ،دار المدار الإسلامي ، بيروت (لبنان) ،2007، ص 740 .

جدول رقم: (2 0) – يوضح خسارة الأراضي العثمانية بتواريخ تقريبية –[1].

السنة	البلد
1811م	مصر
1812م	بساربيا
1817م	صربيا
1828م	اليونان
1829م	أباظة و منغوليا
1856م	البغدان و الأفلاق
1878م	البوسنة، الهرسك، بلغاريا، قارص، أردخان، قبرص.
1908م	جزيرة كريت
1912م	سيرنيكا و طرابلس الغرب
1913م	مقدونيا
1913م	ألبانيا

[1] إينالجك ، التاريخ الاقتصادي .....، ج2، المرجع السابق، ص 498.

جدول رقم: (03) – ميزانيات تركيا ما بين سنوات 1930 و 1940 م بملايين الجنيهات التركي[1].

السنة	الموارد	النفقات	العجز (–) أو الفائض (+)
1930–1931م	196, 3	210,1	13,8 –
1931 – 1932م	165 ,2	181,9	16,7 –
1932 – 1933م	182, 5	174,0	8,5 +
1933 – 1934م	170, 2	173,6	3,4 –
1934–1935م	195 ,0	202,1	7,1 –
1935–1936م	218,3	223,7	5,4–
1936–1937م	250, 8	260,3	9,5–
1937 –1938م	275 ,8	303,5	27,7 –
1938–1939م	266,9	311,1	44,2 –
1939–1940م	273,4	398,7	125,3 –

[1] ز ي هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، تر، مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت (لبنان) ، 1973 ، ص 241 .

جدول رقم: (4 0) – الصادرات و الواردات في بلاد فارس ما بين 1889 و 1907م[1].

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	المنتجات المصدرة	المنتجات المستوردة
1889	أكثر بقليل من 2 مليون جنيه استرليني	4 ملايين جنيه استرليني	الأفيون – الحرير الخام – الأرز – السجاد – الأغطية – الشالات المصنوعة من وبر الجمل – البروكار .	المنتجات الصناعية القطنية و الصوف و الحرير – الزجاج – التوابل – السكر
1901	2.75مليون جنيه استرليني	5.5 مليون جنيه استرليني		
1907	6.5 مليون جنيه استرليني	8 مليون جنيه استرليني		

[1]هرشلاغ ، المرجع السابق ، ص ص 188 ، 189 .

قائمة المصادر و المراجع

1– المصادر :

أ – بالعربية

1. القرآن الكريم.

2. بربروس خير الدين، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر، محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

3. البستاني سليمان، **عبرة و ذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور و بعده**، مطبعة الأخبار، د ب، 1908.

4. بن إياس الحنفي المصري محمد بن أحمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**،ج3، مطابع الشعب، د ب ، 1960 .

5. حليم إبراهيم بك، **تاريخ الدولة العثمانية (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية)** ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (لبنان)، 1988 .

6. الطهطاوي رفاعة رافع، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة (مصر)، 2012 .

2– المراجع :

2 – 1 – بالعربية :

1. الإسكندري عمر و حسن سليم ، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى ما قبل الوقت الحاضر**، مر، إ.ج سفدج، ط2، مكتبة مدجولي، القاهرة (مصر)، 1996 .

2. الأعظمي علي ظريف، **تاريخ الدول الفارسية في العراق**، مطبعة الفرات، بغداد(العراق)، 1927.

3. أنطونيوس جورج، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، تر،ناصر الدين الأسد و إحسان عباس ،ط 8، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، 1987 .

4. إينالجك خليل، **الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر، محمد م الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت (لبنان)، 2002.

5. إينالجك خليل،**التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية 1300– 1600**، تر، عبد الطيف الحارس، ج 1، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت (لبنان)، 2007.

6. إينالجك خليل،**التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية 1600– 1914** ،تر،قاسم عبده قاسم ،ج2، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت(لبنان)،2007 .

7. بيات فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2007.

8. بيتروسيان إيرينا، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**، مر، قسم الدراسات و النشر بالمركز، جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006 .

9. تشنز فرانتس و شتيبات فريتس و الخماش سلوى ، **تاريخ العالم العربي**،دار صادر، بيروت (لبنان) ، 1975 .

10. جب هاملتون و بوون هارولد، **المجتمع الإسلامي و الغرب**،تر،أحمد أبيش،ج1،ط1، دار الكتب الإسلامية، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2012 .

11. الجميل سيار، **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق للنشر و التوزيع، (الأردن)،1997.

12. الحفناوي مصطفى، **قناة السويس و مشكلاها المعاصرة (الإدارة و الاستغلال)**، ج 4، مطبعة جريدة قناة السويس، القاهرة (مصر)، 1954 .

13. حرب محمد، **العثمانيون في التاريخ و الحضارة**،المركز المصري للدراسات العثمانية و بحوث العالم التركي، القاهرة (مصر)، 1994 .

14. حرب محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار (1258 – 1336 هـ،1842- 1918 م)**، ط1، دار القلم، دمشق (سوريا)، 1990.

15. الحصري ساطع، **البلاد العربية و الدولة العثمانية**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت(لبنان)، 1960.

16. حوراني ألبرت وخوري فيليب س و ويلسون ماري ك، **الشرق الأوسط الحديث التحولات في المجتمع والإقتصاد1789_1918** ، تر، أسعد صقر، ج2 ،دار طلاس، دمشق (سوريا)، 1996.

17. ديلك قايا، **كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (1840_1876)** ، تر، حازم سعيد منتصر ، ط1، بيروت (لبنان) ، 2008.

18. الرافعي عبد الرحمان، **عصر إسماعيل**، ج 2، ط 4، د د، د ب، د س .

19. رسول فاضل، **العراق _ إيران أسباب و أبعاد النزاع**، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، د ب، 1992.

20. ريمون أندري، **المدن العربية في العصر العثماني**، تر،لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع، القاهرة (مصر)،1991.

21. الزين مصطفى، **ذئب الأناضول**، ط 1، دار رياض الرئيس للكتب و النشر، د ب ، 1991.

22. شاكر محمود، **إيران**، ط 4، المكتب الإسلامي، بيروت (لبنان)، 1986.

23. شمس الدين زين العابدين،**تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان (الأردن)، 2010.

24. صالح نجيب، **تاريخ العرب السياسي 1856–1956م**، ط1، دار اقرأ، بيروت (لبنان)، 1985.

25. صفوت محمد مصطفي، **إنجلترا و قناة السويس 1854– 1956**، شركة فن الطباعة الإسكندرية (مصر)، د س.

26. الصلابي علي محمد محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط 1 ، دار التوزيع و النشر الإسلامية، د ب ،2001 .

27. طقوش محمد سهيل،**تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط1، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت(لبنان)،2013.

28. العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت (لبنان)، 1944 .

29. العطارسلوى، **التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي**، ط1، دار النهضة العربية للطبع و النشر، القاهرة (مصر)،1989.

30. عمرعمر عبد العزيز، **محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)،2013.

31. عوض عبد العزيز محمد، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 – 1914**، دار المعارف، القاهرة (مصر)، د س.

32. العيدروس محمد حسن، **دراسات في المشرق العربي المعاصر**، دار الكتاب الحديث، د ب، 2000 .

33. عيساوي شارل، **تأملات في التاريخ العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1991 .

34. غربي الغالي، **دراسات في الدولة العثمانية و المشرق العربي(1288 -1916)**، د م ج، الجزائر، 2007.

35. فاروقي ثريا، **الدولة العثمانية و العالم المحيط بها**، تر، د حاتم الطحاوي، مر،عمر الأيوبي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت(لبنان) ، 2008 .

36. فيليب كات، **التجارة بين أوروبا و البلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض (السعودية)، 2004 .

37. كريسيليوس دانيال و حمزة عبد العزيز بدر ومحمدحسام الدين إسماعيل، **دراسات في تاريخ مصر الاقتصاديوالاجتماعي في العصر العثماني**، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة (مصر) ، 1997.

38. كوندوز أحمد آق، أوزتورك سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول (تركيا)، 2008.

39. ما نتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر ، بشير السباعي، ج 1، ط 1،دار الفكر، القاهرة (مصر) ، 1993 .

40. مصطفى أحمد عبد الرحيم، **أصول التاريخ العثماني**، ط3، دار الشروق، القاهرة (مصر)، 2003.

41. النعيمي أحمد نوري، تركيا بين الموروث الإسلامي و الاتجاه العلماني، ط 1، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، 2011 .

42. هرشلاغ ز.ي، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**،تر، مصطفي الحسيني ، دار الحقيقة، بيروت (لبنان) ، 1973.

43. هيرزوير لوكاز، **ألمانيا الهتلرية و المشرق العربي**، تر أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، مصر، د س .

2-2- بالفرنسية

1. Alexandre Ronchetti, **L'Egypt ET ses progress sous Ismail – pasha**, imprimerie nouvelle A. Arnaud, Marseille, (France), 1867.

2. Du rausas G. pelissie **, le régime des capitulations dans L'empire ottomane ,la protection civile et religieuse L'Egypt**, t 2 ,ed 2 **,** Arthur Rousseau editeur , Paris (France) , 1911 .

3. Gustave cirilli , **le régime des capitulation ; son histoire** , **son application , son modifications ,** librairie Plon , paris (France) , 1898 .

3-المقالات

3-1- بالعربية

1. متولي محمد عبد الله عبد الرحمان، " **العلاقات المصرية الإيرانية**1928_ 1967"، جامعة الزقازيق، د ب، 2005 .

2. عطرجي أبو الحسن علوي بن حسن، " **الصفويون و الدولة العثمانية** "، مر، محمد بن حسن بن عقيل موسى، دار الأندلس الخضراء، د ب، د س.

3- 2- بالأجنبية .

1- Sevket pamuK,"**turkey s response to the great depression in comparative perspectiv**e **1929_ 1939",**Robert Schuman Centre for advanced studies, Florence , (Italy), 2000.

4 –المجلات .

4_1 –بالعربية .

1. القهواتي حسن محمد،" **دراسات في تاريخ إيران الحديث و المعاصر**"، مج المؤرخ العربي33 ، دار الخليج للصحافة والطباعة و النشر، بغداد (العراق) ، 1987.

2. المشايخي علي خضير عباس،" **أفكار الإصلاح و التغيير في إيران في القرن التاسع عشر**"، مج الأستاذ ، ع201 ، د ب، 2013.

4 _2 _بالأجنبية .

1 .Bazin Marcel, de Tapia Stéphane**, "l'industrialisationde la turque : processus dedéveloppement et dynamiquesspatiales"**, méditerranée, t87, 1997.

.

2 .Sainte- marie Alain , "**La Tentative d'industrialisation de l'Égypte sous Mohamed Ali,Lesraisons Dun échec",** Cahiers de la méditerranée, v8, centre de la méditerranée moderne et contemporaine, Nice (franse), 1974.
3. Pierre Traimond**," le renouvellement de la théorie du rôle des industries motrices dans le développement"**, revue économique, v 19, 1968.

5– الموسوعات :

1. دائرة المعارف الإسلامية، **دائرة المعارف الإسلامية أصدر بالألمانية و الإنجليزية و الفرنسية،** تر، محمد ثابت الأفنديو أحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي خور رشيد و عبد الحميد يونس، مج 5 ، دد ، دب، دس .

2 .صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر، عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،(المملكة العربية السعودية)، 2000 .

3 .مولا علي، **الموسوعة العربية الميسرة،** ط 3، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) ، 2009 م .

6-المواقع الإلكترونية:

1. راغب السرجاني ، "**الاقتصاد في الحضارة الإسلامية**" ، موقع قصة الإسلامي ، تاريخ الولوج للموقع ،2016/2/2 / على الساعة 11:30 .

2.Wikipedia, the free encyclopedia. Html, Franco ottoman alliance ,http:// go. Microsoft. Com . تاريخ الولوج للموقع، 2016/2/2/على الساعة 12:30.

3.الجابري محمد عابد ، "**الشرق و الشرق الأوسط :تاريخ مفهوم**" **WWW**.**aljabriabed**.**Net**. تاريخ الولوج للموقع، 2016/05/31/**علي الساعة** 12:20 .

الفهرس

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
البسملة	
المختصرات	
المقدمة	
المدخل	6
التعريف بالمؤلف.....	7-6
التعريف بالكتاب.....	7
المبحث الأول : إقتصاد الدولة العثمانية من الإمبراطورية إلى الجمهورية	11
1-التفسخ الإقتصادي للإمبراطورية العثمانية.....	12
أولا : أسباب التفسخ الإقتصادي	18-12
ثانيا : محاولات الإصلاح في الإمبراطورية وآثارها على الإقتصادية	25-19
ثالثا :الميزانية العثمانية و آثار الدين العام في أنماط الإنتاج العثماني في القرنين التاسع عضر و العشرين.....	27-26
2- الإقتصاد التركي في ظل الجمهورية.....	28
أولا :الإتصال مع الغرب و تأثيراته على البنية السياسية و الإتصادية للشرق	34-28

الأوسط	
ثانيا : السياسة الإقتصادية الجديدة و أسبابها	41–35
المبحث الثاني : إقتصاد مصر وفارس في القرنين التاسع عشر و العشرين	42
1 –إقتصاد مصر في عهد محمد علي.....	42
أولا :سياسة محمد علي الزراعية و الصناعية و نظام الإحتكارات.....	50–43
ثانيا : أحوال مصر الإقتصادية بعد محمد علي.....	57–51
2 –إقتصاد فارس في القرنين التاسع عشر و حتى الحرب العالمية الأولى	58
أولا: مشاكل فارس الإقتصادية	63–58
ثانيا : أسباب صعوبات فارس الإقتصادية و محاولات الإصلاح	69–64
خلاصة الدراسة	77–71
خاتمة	81–78
قائمة الملاحق	85–82
فهرس المحتويات.....	92–87
قائمة المصادر و المراجع.....	94